الأقوال التي قال فيها أبو حيان إنه ينزه عنها القرآن في البحر المحيط -جمعا وتحليلا-

د. بريك بن سعيد القرني
قسم القرآن وعلومه – كلية أصول الدين
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

الأقوال التي قال فيها أبو حيان إنه ينزه عنها القرآن في البحر المحيط -جمعا وتحليلا-

د. بريك بن سعيد القرني

قسم القرآن وعلومه – كلية أصول الدين
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

تاريخ تقديم البحث: ١٩/ ٣/ ١٤٤٤ هـ تاريخ قبول البحث: ١٨/ ٥/ ١٤٤٤ هـ

ملخص الدراسة:

جمعت في هذه الدراسة الأقوال التي وصفها أبو حيان بأنه ينزه عنها القرآن، وذلك لمعرفة هذه الآراء المنعوتة بذلك، وهل تستحق ذلك الوصف أم لا ؟، وقارنتها ودرستها موازنًا ذلك بأقوال المفسرين واللغويين، لانفراد أبي حيان بهذا الوصف الشديد، مستعملًا المنهج التحليلي في ذلك، ويتكون البحث من مقدمة وأربعة مباحث وخاتمة وفهرس للمصادر.

ومن أهم نتائج البحث/

١- جلالة النهج التفسيري المتبع عند أبي حيان وهو معدود في زمرة المحققين المدققين للآراء والمعاني، فكان يوضح رأيه ويظهر موقفه من الأقوال ترجيحاً واستظهاراً، نقداً وتوهيناً، استدراكاً وتعقباً.

٢ – انفراد أبي حيان بوصف الآراء بتنزيه القرآن عنها، فلم أجد من وصف الآراء بهذا الوصف من المفسرين.

٣ – تحصل من الأقوال الموصوفة بهذا الوصف (ثلاثة وعشرين) قولاً في الآيات.

٤ – اختلاف أنواع الأقوال التي أطلق عليها أبو حيان الوصف بتنزيه القرآن عنها ما بين معنى تفسيري أو وجه نحوي، أو رأي إعرابي، أو موضوع لغوي، أو ظاهرة نحوية بلاغية كالتقديم والتأخير.

٥ – تبيَّن بعد الدراسة أنّ هذا الوصف لا يصدق على جميع الأقوال التي وصفها به أبو حيان، فربما كان القول قويّاً وله أدلته، وربما ذبَّ ونافح عنه غيره، ومنها أقوال ضعيفة، لكن وصفها بهذا الوصف مبالغة.

٦- أنّ أبا حيان لم يعزُ جميع الأقوال إلى أصحابها.

٧- بخلاف أقوال الباطنية وما ادعي فيه من القلب، فإن الأقوال المنكورة عند أبي حيان ليس عليها أدلة قاطعة تقضي باستحقاقها هذا الوصف الشديد.

الكلمات المفتاحية: أبو حيان – ينزه عنه القرآن، التفسير، الإعراب.

The sayings in which Abu Hayyan said that Qur’an must be purified from such,-collection and analysis-

Dr. Braik bin Sa'eed Al-Qarni
Department Qur'an and its sciences – Faculty Fundamentals of Religion
Imam Muhammad Bin Saud Islamic university

Abstract:

In this study, I collected the sayings in which Abu Hayyan said that Qur’an must be purified from them. That is to know these opinions described as that, and because of the frightfulness of this description, and do they deserve that or not?

And I compared and studied it, balancing it with the sayings of the exegetes and linguists, using the analytical method, and dividing it into an introduction, four sections, a conclusion, and a bibliography. Among the most important results of the research:

-١ The superiority of the exegetical approach used by Abu Hayyan, he is among the group of investigators who scrutinize opinions and meanings.

-٢ Abu Hayyan is the only exegete that used the term- the Qur’an must be purified from this saying, and I did not find anyone who used this description among the exegetes .

-٣ The total of the sayings described with such description is (twenty-three) in the verses.

-٤ The sayings that Abu Hayyan said that Qur’an must be purified from them varies, between an exegetical meaning, a grammatical aspect, a syntactic opinion, a linguistic topic, or a Qur’anic issue such as issues of (Taqdeem and Ta`kheer and Al-Qalb) which relates to the rhetorical knowledge.

-٥ This description may be right in some cases, but it does not include all of what Abu Hayyan described as such, perhaps; the saying may be strong and has it evidence, and some exegetes may support or oppose the saying of Abu Hayyan.

This description may be true upon few sayings, such as the exegesis of the Al-Batiniyyah. But as for all of the sayings. They contain what is strong, and what is weak, but it does not reach this description.

key words: Abu Hayyan - Qur’an must be purified from such, exegesis, syntax.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين ولي المتقين، والصلاة والسلام على إمام المرسلين وأشرف النبيين محمد وعلى آله وصحبه والتابعين.

أما بعد:

فإنّ من جليل عناية الله بكتابه وعظيم حفظه لكلامه ما يسَّره تعالى من دقة ضبط ألفاظه، وصيانة معانيه، وتيسير تفسيره، حتى كان هذا التراث الزاخر والبحر الخضم من المؤلفات التفسيرية والمصنفات في علومه من دقائق ماتعة ولطائف رائقة.

وكانت ثلة مباركة من المفسرين قد أولوا تحقيق المعاني وتجويد الأقوال غاية همّهم وكبير عنايتهم، فلا يوردون الأقوال مجردة، بل مقرونة بما يعضدها أو يؤيدها أو يضعفها أو ينقضها، وهؤلاء هم طبقة المفسرين المحققين ممن يُعمِلون القواعد ويستحضرون الأدلة، ويقيمون الشواهد، وينقحون المعاني ويغربلون المرويات حتى تعود محققة منقحة، ومن أجلَّائهم الإمام اللغوي المفسر محمد بن يوسف بن حيان (٧٤٩هـ)، صاحب المؤلف الفريد: البحر المحيط، فتفسيره مليء بالأقوال والمعاني، ومشحون بالقواعد التفسيرية والأوصاف الملحقة بالآراء والتفسيرات.

طفق أبو حيان يصف الأقوال بما يسفر عن مصدر القول ومدى قوته وصحته من ضعفه وبطلانه، وتلك الأوصاف والنعوت للأقوال هي مرحلة من مراحل تدقيق المعاني وتحقيق الخلافات التفسيرية.

فهو يمر بعدة مراحل:

١ – حشد الأقوال واستيعابها.

٢ – اتباعه بوصف ونعت يتبين بها معاني القول ودرجته بين الأقوال التفسيرية.

٣ – ترجيح القول وتقويته على أقوال، إما مجرّداً أو مقروناً بدليل أو قاعدة تفسيرية.

وكان مما يلفت النظر ويستدعي العناية ما يطلقه أبو حيان على أقوال منثورة في كتابه إنها مما (يُنزه عنه القرآن).

وهذا الوصف شديد العبارة يجعل القول التفسيري المنعوت بذلك في درجة سحيقة من الضعف بل البطلان.

فرأيت جمع هذه الأقوال وتتبعها في تفسيره وتمحيصها لمعرفة ما وراءها، وأحقية وصفها بذلك من عدمه، مع التفتيش عن أنواع هذه الأقوال وسبب وصفها بذلك، وهل كان أبو حيان منفرداً بهذا الوصف أم يشاركه ثلةٌ من المفسرين؟، وعنونت الدراسة بـ

الأقوال التي قال فيها أبو حيان إنه ينزه عنها القرآن في تفسير البحر المحيط، جمعًا وتحليلاً

والله تعالى وحده الموفق للصواب، المثبت بأجرين من أصاب، العفوّ عمن أخطأ وزلَّ ثم تاب، والحمد لله رب العالمين.

أهمية الموضوع وأسباب دراسته:

١– علوّ كعب أبي حيان علمًا، ومصنف البحر مكانة بين كتب التفاسير.

٢- تفرّد أبي حيان بوصف عديد من الأقوال بأنها (مما يُنزه عنه القرآن)، وهذا يؤكد أهمية دراستها وتحليلها.

٣- بلوغ هذا الوصف غاية في الشدة والتضعيف، مع تنوع المواضع التي قيلت فيها.

٤- خدمة جانب التفسير المقارن وكشف الغطاء عن هذه الأقوال ومنزلتها وأهلها، وتحقيق الكلام فيها، بمقارنتها بأقوال الأئمة المفسرين واللغويين.

مشكلة البحث:

إنّ أبا حيان أكثر من وصف أقوال تفسيرية لأئمة وعلماء بأنها (مما يُنزه عنه القرآن)، مما يستدعي بحثها ومقارنتها بأقوال المفسرين، بالاستناد إلى القواعد والضوابط التفسيرية، للوصول إلى رأي راجح بين أبي حيان من جهة، وجمهرة الأئمة والعلماء من جهة أخرى.

أهداف الدراسة:

١ - جمع الأقوال الموصوفة بتنزيه القرآن عنها عند أبي حيان.

٢ – الكشف عن أسباب وصفها بهذا الوصف البالغ في التوهين والتضعيف.

٣ - دراسة هذه الآراء والمعاني، وموازنتها بأقوال أئمة التفسير المحققين، ومدى استحقاقها هذا الوصف من عدمه.

الدراسات السابقة:

حظي تفسير البحر المحيط - وهو حقيق - بعشرات الرسائل العلمية والأبحاث الأكاديمية، ولم أجد بعد تتبع ونظر من أفرد هذا الموضوع عينه بدراسة.

منهج البحث:

اعتمدت في دراسة الموضوع المنهج الاستقرائي ثم التحليلي المقارن، واتبعت الخطوات التالية:

١ – التقديم بمقدمة حول هذا الوصف للأقوال وأنواعها وسببها.

٢ – جمع الأقوال الموصوفة بأنه ينزه القرآن عنها ودراستها دراسة تحليلية.

٣ – عزو النصوص إلى مصادرها.

٤ – التعليق والتعقيب على الأقوال والآراء التفسيرية.

٥ – ترتيب الأقوال المدروسة بحسب ترتيب آياتها من سور القرآن الكريم.

٦ – وضع فهرس المصادر العلمية.

٧– عدم التعمق والغوص في المسائل النحوية واللغوية الواردة في الأقوال المدروسة لأمرين:

أ/ أنه مما تضيق عنه أمثال هذه البحوث المركزة الوجيزة.

ب/ أن صبغة الدراسة قرآنية تفسيرية، ومثل هذا التطويل يخرجها عن هدفها، وغالب هذه الخلافات اللغوية والنحوية –هنا– لا تعود على صلب التفسير بكبير ثمرة ولا ببالغ أثر.

خطة البحث:

يقوم البحث على مقدمة، وفصلين، وخاتمة، وثبت للمصادر والمراجع.

الفصل الأول: الدراسة النظرية لمقولة (ينزه القرآن عنه) الواردة في تفسير البحر المحيط، وتحته ثلاثة مباحث:

١ – المبحث الأول: نبذة عن توصيفات الأقوال التفسيرية في البحر المحيط.

٢ – المبحث الثاني: أنواع الأقوال الموصوفة بأنه يُنزه عنها القرآن.

٣ – المبحث الثالث: بين أبي حيان –رحمه الله– وبين أصحاب هذه الأقوال توصيف وتحكيم.

الفصل الثاني: جمع الأقوال التي وصفها أبو حيان بأنه (ينزه عنها القرآن) من أول الكتاب إلى آخره.

الخاتمة، وثبت المصادر والمراجع.

والله وحده المسؤول أن يمد بعونه ويسعف بألطافه، فهو وحده الموفق والهادي والمعين، والحمد لله رب العالمين.

المبحث الأول: نبذة عن توصيفات الأقوال التفسيرية في البحر المحيط.

امتاز تفسير أبي حيان بكثرة إيراد أقوال المفسرين من السلف والخلف، وهذه الميزة علامة مهمة جعلت كتاب البحر المحيط بحراً جمع في أعماقه أقوال العلماء وكلام الأئمة السلف في معاني الآيات وتفسيراتها، والشواهد على هذه الميزة كما يلي:

١- في معنى قوله تعالى: ﴿ وَأَوْفُواْ بِعَهْدِيٓ أُوفِ بِعَهْدِكُمْ وَإِيَّٰيَ فَٱرْهَبُونِ ﴾ [سورة البقرة:٤٠].

ساق أبو حيان ٢٤ قولاً في تفسيرهم العهدين، هي أقاويل السلف كما قال[١].

وعند ابن الجوزي أربعة أقوال في المراد بعهد الله جلّ وعلا[٢].

وهما قولان عند الماوردي[٣]، وإنما قارنت بما في الزاد والنكت لما عرف عنهما من جمع الأقوال، وإلا ففي المطولات لو قورنت بما عند أبي حيان أمثلة حسان.

(١) انظر: البحر المحيط ٤٧٧/١، ٤٧٨.

(٢) انظر: زاد المسير ٧٣/١.

(٣) انظر: النكت والعيون ١١١/١.

وفي (عهدهم) خمسة أقوال في تفسير الحافظ ابن كثير[١].

٢ – قوله تعالى: ﴿فَبِمَآ أَغْوَيْتَنِي﴾ [سورة الأعراف:١٦] ذكر فيها تسعة أقوال[٢]، وفي زاد المسير قولان[٣].

٣ – أورد في معنى الكلمات من قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ فَأَتَمَّهُنَّ﴾ [سورة البقرة:١٢٤] ثلاثة عشر قولاً[٤].

وهي خمسة أقوال عند ابن الجوزي[٥]، وثمانية عند الماوردي[٦].

٤ – قال في قوله تعالى:﴿كَمَآ أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيْتِكَ بِٱلْحَقِّ﴾ [سورة الأنفال:٥] اضطرب أهل التفسير في متعلق الكاف في قوله: ﴿كَمَآ أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيْتِكَ بِٱلْحَقِّ﴾ واختلفوا على خمسة عشر قولاً، ثم لم يستحسن منها قولاً[٧].

وفي الزاد خمسة أقوال في متعلق هذه الكاف (كَمَآ)[٨].

وقولان في نكت الماوردي[٩].

---

(١) انظر: تفسير القرآن العظيم ١/ ٣٧٤-٣٧٥.
(٢) انظر: البحر المحيط ٣١/١، ٣٢.
(٣) انظر: زاد المسير ١٧٥/٣.
(٤) انظر: البحر المحيط ٤٩١/٢، ٤٩٢.
(٥) انظر: زاد المسير ١/ ١٣٩-١٤٠.
(٦) انظر: النكت والعيون ١٨٢/١-١٨٣ .
(٧) انظر: البحر المحيط ١١/ ١٧ - ٢١.
(٨) انظر: زاد المسير ٣٢١/٣، ٣٢٢.
(٩) انظر: النكت والعيون ٢٩٥/٢.

٥ – عند تفسير الدرجة في قوله عز وجل:﴿وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ﴾ [سورة البقرة:٢٢٨] ساق تسعة عشر قولاً تقريباً[١]، وهي عند البغوي عشرة أقوال مأثورة[٢].

وقسمها الفخر الرازي إلى زيادة في الفضيلة مدرجاً تحتها ثمانية أقوال في الفضيلة[٣]، وفي وجه ثانٍ أن الدرجة في حصول المنافع واللذة المشتركة من الجانبين[٤]، وهي خمسة تأويلات عند الماوردي[٥].

ولربما ذكر عدداً مجملاً من الأقوال تفوق العشرة ثم يذكر أمثلتها، كما في تفسير (الضر) الذي أصاب أيوب عليه السلام حيث قال: "إن المفسرين ذكروا ١٧ قولاً[٦].

وأحياناً يقتصر من ٣٦ قولاً ضجِر من قراءتها فضلاً عن كتابتها في تفسير (الشفع والوتر) اقتصر على ما فيه حديث مرفوع فحسب[٧].

وقال بعد عرض الخلاف العريض في معنى ﴿وَشَاهِدٍ وَمَشْهُودٍ﴾ [سورة البروج:٣]: وهذه أقوال سبعة وعشرون، ولكل منها متمسك[٨].

---

(١) انظر: البحر المحيط ٤/٢٣٣، ٢٣٤.
(٢) انظر: معالم التنزيل ١/ ٢٦٩.
(٣) انظر: التفسير الكبير ٦/ ١٠٢ .
(٤) انظر: التفسير الكبير ٦/ ١٠٢ .
(٥) انظر: النكت والعيون١/ ٢٩٣ .
(٦) البحر المحيط ١٥/ ٢٦٩.
(٧) انظر: البحر المحيط ٢١/٣٤٥.
(٨) البحر المحيط ٢١/٢٩٦.

وفي قوله تعالى: ﴿وَإِذْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْفُرْقَانَ﴾ [سورة البقرة:٥٣]:

فهذه اثنتا عشرة مقالة للمفسرين في المراد بالفرقان هنا(١)، فهذه تسعة وعشرون مقالة لأهل العلم في تفسير الحكمة(٢)

وبه يتضح سعة اطلاعه على الأقوال وكثرة جمعه واحتفائه، وإيراده لها في منهج مرسوم، وهذه ميزة ينبغي أن تستحضر وتشهر عند الدارسين المحققين لأبي حيان وتفسيره.

- تبع أبو حيان الأقوال المسرودة والمعاني المبسوطة بما يقيم بها تلكم الأقوال، ويسفر عن مقامها قوة وضعفاً وصحة وبطلاناً ومرجوحية ورجحاناً.

ففي مقام الاختيار والتقوية والترجيح والتأليف أورد أبو حيان كثيرًا من أقوال المتقدمين بعبارات متعددة، مثل:

وهذه أقوال متوافقة(٣).

وكلها أقوال متقاربة أو متقاربة في المعنى، وأكثر من هذا التوصيف مؤلفاً بين الأقوال المختلفة على سبيل التنوّع أو على وجه كونها عبارات متدانية لا متنافرة(٤).

وهذه أقوال متقاربة لاستلزام بعضها معنى بعض(٥).

---

(١) البحر المحيط ٤٧/٢.

(٢) البحر المحيط ٢٢/٥.

(٣) البحر المحيط ٤١/٢.

(٤) البحر المحيط ٢٤٢/١٢، ٥٣/٢، ١٨٨/٦، ٤٢١/١١، ٤٦٧/٦، ٤٧٤/١٥، ٣٥/٧.

(٥) البحر المحيط ٢٣٦/٧.

وهذه الأقوال كلها – تسعة أقوال – تحتمل هذه الآية[١].

وهـذه الأقـوال في (الحكمـة) كلهـا متقاربـة، ويجمـع هـذه الأقـوال قـولان أحدهما الكتاب والآخر السنة[٢].

وعنـد تضـعيف قـول وبيـان مرجوحيته ومخالفته لظـاهر أو دليـل أو سـياق يقول:

ظاهرها أو ظاهر أكثرها التعارض[٣].

وهذه أقوال عن السلف كثيرة الاختلاف والاضطراب، وبعضها يدل على التخصيص، وهو مخالف لظاهر الآية[٤].

وهـذه أقـوال مضـطربة[٥]، وهـذه أقـوال مضـطربة متناقضـة[٦]. وكـل هـذه التفاسير خلاف الظاهر[٧].

على أقوال متعارضة لم يصحّ منها شيء[٨].

لا يصحّ منها شيء[٩]، وهذه كلها أقوال ضعيفة[١٠].

---

(١) البحر المحيط ٤٤٤/٣.
(٢) البحر المحيط ٥٣٣/٢.
(٣) البحر المحيط ١١٣/٢.
(٤) البحر المحيط ٣٥٦/١١.
(٥) البحر المحيط ٢٩٦/١٥.
(٦) البحر المحيط ٤١٢/١٤ .
(٧) البحر المحيط ٣٧٥/٣ .
(٨) البحر المحيط ٢٥١/١٢.
(٩) البحر المحيط ٣٥٦/١١.
(١٠) البحر المحيط ٣٥٣/١٩.

وهذه أقوال مرغوب عنها[١].

وهذه الأوصاف للأقوال واردة في حكمه على عديد من المعاني المذكورة والتأويلات المسرودة.

أما حكمه على أقوال مفردة بعينها وتعقيبه عليها بخصوصها فكثير بارز في تفسيره[٢].

- بحر أبي حيان مليء بالقواعد التفسيرية والأدلة المرعية التي يقوم عليها اختياره ويُبنى عليها ترجيحه، وهي المرتبة الثالثة من مراتب التحقيق التفسيري للمعاني بأن يتبع القول المصحح أو المضعف راجحاً كان أم مرجوحاً بدليل أو فائدة أو ضابط تفسيري.

ومن أمثلة ما تكرر دورانه ذكراً وتطبيقاً من القواعد:

١ - إذا صحّ هذا عن الرسول وجب المصير إليه[٣].

٢ - الترجيح بمقتضى ظاهر القرآن[٤].

٣ - عود الضمير على المصرح به أولى من عوده على المفهوم[٥].

٤ - إذا كان جعل الضمائر المتناسبة عائدة على واحدة المعنى فيها جيد صحيح الإسناد كان أولى من جعلها متنافرة[٦].

---

(١) البحر المحيط ٣٦٩/١٩.

(٢) وهي مدونة في الرسائل التي بحثت ترجيحات أبي حيان التفسيرية.

(٣) البحر المحيط ٤٦/١، ٩٢/١، ٣٥٥/١١، ٦٧/١٢.

(٤) البحر المحيط ١١٣/٢، ١١٥، ١٦٣، ٤١/١٠.

(٥) البحر المحيط ١٠/٣.

(٦) البحر المحيط ٤٧٨/٢.

٥ – وعن المبهمات يقول:... وقد أبهم الله اسمه، فكان ينبغي أن لا يذكر اسمه حتى يخبر به نبي[١].

٦– والعبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب[٢].

٧– ولا ينبغي حمل القرآن على هذه اللغة القليلة[٣].

٨– لم يؤثر فيها سبب نزول سمعي[٤].

وغيرها من القواعد والضوابط كثير – وسيذكر في ثنايا البحث بعضها كذلك –، وكان أبو حيان متفنّنًا محقِّقًا لما يورده من الخلافات التفسيرية مفصلًا فيها بالأدلة التفسيرية واللغوية، وهذه مرتبة المحققين من أهل التفسير.

(١) البحر المحيط ٤٣٧/١٦.

(٢) البحر المحيط ٢٠٣/٣، ٢٢٦/٨.

(٣) البحر المحيط ٤٩٣/١٤.

(٤) البحر المحيط ٤١٤/١، ٤٢٤/١ .

المبحث الثاني: أنواع الأقوال الموصوفة بأنه يُنزه عنها القرآن.

هناك أنواع من الأقوال التي وصفها أبو حيان بهذا الوصف البالغ في شدة تضعيف القول وتوهينه.

وبنظر فاحص مستفيض ظهر أن مردّ ذلك إلى ما يلي:

١ – ما تعلق بإعراب القرآن، والمقصود منه ورود وجه إعرابي لم يرتضه أبو حيان، فوصفه بما وصفه به من تنزيه القرآن عن مثله.

وجاء هذا في ثمانية وعشرين قولًا، ومثالها ما عند الآيات التالية ﴿ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا﴾ [سورة البقرة:٢٢]، ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾ [سورة البقرة:٣٠]، إلى غيرها من الشواهد، وهو أكثر الأنواع الموصوفة بتنزيه القرآن عنها.

٢ – ما كان عائداً إلى وجه نحوي غير الإعراب، كخلاف في عود ضمير، وله ثلاثة أمثلة، وهي عند قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا﴾ [سورة البقرة:١١٦]، ﴿وَفِى مُوسَىٰٓ إِذْ أَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ بِسُلْطَٰنٍ مُّبِينٍ﴾ [سورة الذاريات:٣٨]، ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ﴾ [سورة عبس:٣]، وهذا الأخير له تعلق بالمعنى وليس خلافًا غير مؤثر.

٣ – أقوال ضعيفة مبناها على القول بالتقديم والتأخير في خمسة مواطن، أولها ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ﴾ [سورة المائدة:٦].

وأبو حيان عنده قاعدة عامة يتمسك بها، فلا يجيز التقديم والتأخير، وكرر في مواضع أنه لا يُصار إليه إلا عند الضرورة(١).

٤ – وصْفُ قولين خرجا على أنهما من المقلوب بأنّ هذا مما ينزه عنه القرآن، وما قاله أبو حيان في التقديم والتأخير من عدم جوازه قاله في المقلوب(٢)، وأنه لا يجيء إلا في الشعر، وله مثالان، كما جاء عند قوله تعالى: ﴿وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَآءً وَنِدَآءً﴾ [سورة البقرة:١٧١].

٥ – عاد وصف القول بتنزيه القرآن عنه إلى ضعفه أو كونه مما أحدثه المحرفون من الباطنية والفلاسفة، ومثاله تفسير الفلاسفة وما نسب للغزالي عند قوله تعالى:﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ ٱلَّيْلُ رَءَا كَوْكَبًا﴾ [سورة الأنعام:٧٦]، وهو المثال الوحيد في هذا النوع.

٦–وصفت سبعة أقوال وردت في توجيه القراءات بأنها مما يُنزه عنه القرآن، وذلك في آيتين هما:﴿حَٰفِظَٰتٌ لِّلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ ٱللَّهُ﴾ [سورة النساء:٣٤]، ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَٰلَهُمْ إِنَّهُۥ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [سورة هود:١١١].

٧ – ربما كان وجه هذا التوصيف بعض التقديرات والتركيبات والتخريجات في الآية، وهي بقية الآيات.

وبهذا الحصر يتضح أنّ لوصف أبي حيان للأقوال بتنزيه القرآن عنها

(١) انظر: البحر المحيط ٣/٢١٤.

(٢) انظر: البحر المحيط ٢/١٩٨، ٤/٩٢، ٤/٤٠، ٤ /٩٢، ٤/١٩٢.

أسبابًا وعللًا، ومنها كون القول من المقلوب في المعنى، أو بسبب ما فيها من التركيب أو التخريج، أو لعلة في الوجه النحوي أو الإعرابي.

وغلب عليها الجانب اللغوي متمثلاً في إعراب وأوجه نحوية وتركيبات وتخريجات وتقديرات، وقلَّ وصفُ قولٍ أتى بمعنى ضعيف أو منحرف بهذا الوصف الشديد، لكنه ورد قليلاً.

وكان لعلم أبي حيان باللغة وفروعها أثرٌ فعّال في ظهور الوجوه اللغوية والإعرابية وتتبعها وتضعيف ما هو حقيق بذلك.

وإن كان القول المضعف قال به أئمة من المفسرين أو المعربين واللغويين كأقوال الزمخشري أو العكبري أو ابن عطية أو ابن الأنباري وغيرهم أو اعتبروه قولًا سائغاً محتملاً.

وكان يصرح أحياناً بأصحاب القول الذي ينزه عنه القرآن ومنهم الزمخشري والعكبري، وأحياناً أخرى يبهم قائله، ولعله الأغلب الأعم.

وظهرت في هذا الوصف سعة اطلاع أبي حيان وبسط تتبّعه للأقوال، حتى إنّ بعضها لا أثر له في كتب التفاسير المتداولة اليوم، فهو مفسّر طُلعة، اطلع على ما لم يطلع عليه غيره.

ويظهر من خلال الاطلاع على هذه المواطن الموصوفة أنّ أبا حيان لم يكن يسهب مفصلًا سبب الوصف، إنما كان يفصل في قوله المختار مما يرتد أثره على معرفة سبب تضعيف ذلك ووصفه، وكرر كثيرًا مما هنا في كتابه الآخر (النهر الماد)، فما استغلق فهمه في البحر رُجع فيه إلى النهر، فكانت عبارته ملخصة موضحة لما أتى مطولًا.

المبحث الثالث: بين أبي حيان ومخالفيه من أصحاب هذه الأقوال توصيف وتحكيم

من سمات تفسير البحر المحيط على سعته وإحاطته حسن تعقب الأقوال وتتبعها وإعمال نظر التصحيح والتصويب أو التوهين والتشذيذ مع التعليل والتسبيب(١).

ولئن كانت عباراته السائرة نحو تضعيف المعنى ورجوحيته فإنها أتت مختلفة شدة ولين واحتمالاً وجزماً، واحتلت عبارة (تنزيه القرآن عنه) أدنى درجات الوهن وبعد القول حتى كأنّ اعتباره واعتماده يمس القرآن ويخدشه.

ولم أرَ بعد تتبع ممعن من المفسرين من شارك أبا حيان في هذا الوصف أو تابعه، ما خلا من نقل قوله منسوباً إليه أو تبنّياً أو تعقّباً كما يفعله تلميذه السمين أو غيره(٢).

ومن عباراته اللينة المخففة في قول لا يرتضيه أو يستبعده:

وكل هذه التفاسير خلاف الظاهر(٣)، وهذه أقوال مرغوب عنها(٤)، وظاهره ليس بجيد(٥)، فقوله ضعيف(٦)، وليس بصحيح(٧)، وهذا ليس

(١) مضى في المبحث الأول تفصيل وتوسع.
(٢) انظر: الدر المصون ٨٣/٢، ٧٥/١١.
(٣) البحر المحيط٣/ ٣٧٥.
(٤) البحر المحيط١٩/ ٣٦٩ .
(٥) البحر المحيط ٢٩٧/٩، ومثله ٤٠٨/٧.
(٦) البحر المحيط ١١٦/٣.
(٧) البحر المحيط ١٢٠/٣، ٢٣٢/١٤.

بسديد[١]، ويبعد جدّاً[٢].

ثم تلي هذه المرتبة أوصاف قاطعة، فيضعف القول مع عبارة أقوى وآكد كقوله:

ليس بشيء، وهذا التضعيف ليس بشيء[٣]، وهذا كله توجيه شذوذ[٤]، وهذا خطأ[٥]، فقد غلط[٦]، وهذا غلط فاحش[٧]، والعجب من النحاس حيث قال[٨]، وقد بلغت مجموع الآراء وملخصة الأقوال الموصوفة بأنه ينزه عنها القرآن ستة وخمسين قولًا في ثلاثين آية، والوصف بذلك يجعلها في أدنى درجات الضعف وأنزل مراتب الوهن.

على أنه لا بد من التأكيد أنّ هذه الأقوال تبناها أئمة كبار ومفسرون أجلة ومعربون متصدرون كأبي عبيدة، وابن قتيبة، ومكي بن أبي طالب، وابن الأنباري، والزمخشري، وأبي البقاء العكبري، والعز بن عبد السلام، بل بعضها مأثور عن السلف كالسدي، وابن زيد، والحسين بن الفضيل، فهي أقوال لسلف وأئمة محققين، ومع ذلك وصفها أبو حيان بوصف بالغ في النكارة لا يبقى معه موضع لاعتبار، ويبقى النظر:

---

(١) البحر المحيط ٤١٠/٧، ٤٠٩/١٤.
(٢) البحر المحيط ٣٤٧/٩.
(٣) البحر المحيط ٣٨٠/١، ٢٦٠/٣.
(٤) البحر المحيط ٣٨/٧.
(٥) البحر المحيط ٢٠٦/١١.
(٦) البحر المحيط ٤٦٦/٧.
(٧) البحر المحيط ٢٥/٩.
(٨) البحر المحيط ٢٥/٩.

هل هي أقوال ومعانٍ تستحقّ ذلك الوصف؟ وهو ما سيتبين في الدراسة التحليلية.

وكان من منهج أبي حيان أنه يختم حديثه عن الآية بعد ذكر تفسيره لها وإعراب مفرداتها بهذا القول المذكور، ويسبقه حديث عن المعنى أو الإعراب أو الوجهة اللغوية بشيء من التفصيل والتطويل، وكان -رحمه الله- بارعاً متفنناً في علوم العربية بأسرها، وربما فصَّل وجه هذا القول المنزه عنه القرآن من حيثيات نحوية أو إعرابية، وربما ذكره بعبارة ملخصة، وكأنّ ذكره كافٍ في معرفة منزلته بين الأقوال، فرأيه الذي يبين عنه قبل هذا القول وما صاحبه من نقاش وتوضيح للقواعد اللغوية النحوية وما عليه أئمة اللغة ومتقدمو النحو واللسان، كلها دلائل ومؤكدات لقوله المختار، فتعود كذلك على القول الموهّن بمعرفة أسباب وهنه وغلطه.

بين أبي حيان ومخالفيه:

يمكن تقسيم هذه الأقوال والمعاني والأعاريب إلى أقسام:

١ - ما كان كلام أبي حيان حقيقاً بالصواب؛ لأنّ المعنى المذكور ضعيف ومطرح، ومن أمثلته:

أ - من فسر﴿ وَشَاوِرۡهُمۡ فِي ٱلۡأَمۡرِۖ ﴾ [سورة آل عمران:١٥٩] أي: ليشاوروك في الأمر.

ومثله من جعل الضمير في قوله: ﴿وَمَا يُدۡرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ﴾ [سورة عبس:٣] راجعاً إلى الكفار أو الكافر.

ومن باب أحق وأولى تفسير الباطنية وأضرابهم فهو تحريف ينزه كلام الله

تعالى عنه[1].

٢ – أن يكون الوجه الإعرابي أو النحوي له من قال به وذهب إليه، لكنه بعيد وعليه إيراد يضعفه فيكون مرجوحاً، مثل من جعل العطف في قوله: ﴿وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدٗاۗ﴾ [سورة البقرة:١١٦] معطوفاً على ﴿ وَسَعَىٰ فِي خَرَابِهَآۚ﴾ [سورة البقرة:١١٤].

لكن أيبلغ أن يكون مما يُنزه عنه القرآن أم أنّ الوصف أكبر من ضعف القول؟

الظاهر–وسيأتي مفصلًا– أنّ الوصف بتنزيه القرآن عن قولٍ قال به المفسرون المعتبرون وصفٌ مبالغٌ فيه، ما دام له اعتبار بحيثية من الحيثيات التي يقوم بها القول ويوزن.

٣ – أن يكون القول أو الأقوال المحكية موضع خلاف بين العلماء، وهناك أئمة ومفسرون ولغويون تبنوا القول أو واحدًا من مجموعها، وبينهم تعقيبات وردود وإيرادات وأجوبة، وهذا جليٌّ في المسائل النحوية واللغوية، فهذا أقوى من سابقه وأشدّ بعدًا عن الوصف الذي أطلقه أبو حيان منفرداً دون سائر المفسرين، ومن أمثلته:

أ– الخلاف الواسع في القائل في قوله تعالى:﴿وَإِذۡ قَالَ رَبُّكَ لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٞ فِي ٱلۡأَرۡضِ خَلِيفَةٗۖ﴾[سورة البقرة:٣٠].

(١) انظر: البحر المحيط ٢٥٩/٩.

ب – الأوجه الإعرابية في قوله –عزّ اسمه–: ﴿نِّصۡفَهُۥٓ أَوِ ٱنقُصۡ مِنۡهُ قَلِيلًا ۝﴾ [سورة المزمل:٣].

ج – الخلاف في مفعول ﴿تَبۡتَغُواْ﴾ من قوله تعالى: ﴿۞ أَن تَبۡتَغُواْ بِأَمۡوَٰلِكُم مُّحۡصِنِينَ﴾ [سورة النساء:٢٤].

لحظ في هذا المقام أنه لم يتابعه أحد من المفسرين في هذا الوصف المبالغ فيه، وإنما نقله منسوبًا إليه بعض المهتمين بتفسيره وآرائه، كالسمين والآلوسي، وانفرد السمين بمناقشة شيخه، وفي مرات بالرد عليه والانتصار للقول الآخر الذي لم يرتضه أبو حيان، وظهر لي ميل السمين للزمخشري اللغوي، وبدا منه شيء من الضيق بآراء شيخه الحادة شيئًا ما القاطعة بصوابه وخطأ غيره، واللغة أكبر من الجميع ولو بلغ ما بلغ.

ويقرب من هذا الوصف لكنه لا يماثله، ما كان يطلقه أبو السعود ومن بعده الآلوسي على جملة من الأقوال بأوصاف مثل: قول أبي السعود (مُخل بجزالة النظم الكريم)[١]، (فمن ما لا يليق بجزالة النظم الكريم)[٢].

ومن عبارات الآلوسي: (لم يحسن لتبتير النظم الجليل)[٣]، (لا يليق بجزالة النظم الجليل)[٤]، (وفيه خرم النظم الجليل)[٥].

ونحو هذا من العبارات الدائرة حول النظم الجليل.

---

(١) إرشاد العقل السليم ١/ ٨١، ٤٢٥.
(٢) إرشاد العقل السليم ١/ ٨١.
(٣) روح المعاني ١٨/٢٤ .
(٤) روح المعاني ١٦/ ٦٢.
(٥) روح المعاني ١٣١/٢٩.

ولا يخفى أن عود ذلك الوصف على النظم القرآني، ونعته بالضعف والإخلال وعدم الجزالة بما يلحق النظم من هذه الأقوال الموهنة ليس في قوة عبارة تنزيه القرآن عن تلك الأقوال.

وتكاد العبارة التالية (ينبغي تنزيه ساحة التنزيل عن أمثاله)[1]، أن تكون موازية وربما مقاربة، لعبارة أبي حيان في شدة وصف القول بالضعف والسقوط، واستخدمها أبو السعود، والآلوسي في نحو ثلاثة عشر موضعًا بالمكرر، ولا يغيب مدى استفادة الآلوسي من أبي السعود واحتفائه بتقريراته ونقوله الكثيرة منه، وفاقهما أبو حيان بكثرة استعمال عبارة (ينزه عنه القرآن)، وكونه متقدمًا عليهما، فهو أول من أطلقها وأكثر من استعملها. والله أعلم

(١) إرشاد العقل السليم ١/ ١٩، روح المعاني ١/٢٨٠ .

المبحث الرابع: جمع الأقوال التفسيرية ودراستها.

الآية الأولى: ﴿ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلۡأَرۡضَ فِرَٰشٗا﴾ [سورة البقرة:٢٢].

قال أبو حيان في إعراب جملة ﴿ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ﴾:... وأجاز أبو محمد مكي نصبه بإضمار (أعني)، وما قبله ليس بمُلتَبِس فيحتاج إلى مفسَّر له بإضمار أعني، وأجاز أيضاً نصبه بـ (تتقون) وهو إعراب غثٌّ يُنزَّه القرآن عن مثله"[(١)].

الدراسة:

اختار أبو حيان في قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلۡأَرۡضَ فِرَٰشٗا﴾ وجهي الرفع والنصب، أما الرفع فإنه جعل المبتدأ محذوفاً، فهو رفع على القطع، وأما النصب فيجوز أن يكون على القطع لأنه وصف مدح، أو صفة لمن كان له وصفا (خلقكم)، (ربكم)، وانتقد من أعربه على النصب بإضمار (أعني)[(٢)]؛ لأنّ ما قبله ليس بملتبس فيحتاج إلى مفسر له بإضمار (أعني)، وكذا إعرابه على النصب بـ (تتقون)، ولعل الإعراب الموصوف بالغثّ وأنّ مثله ينزه عنه القرآن يتجه فقط لإعراب مكي الثاني وهو أنه منصوب بـ (تتقون) ولا يعود على الإعراب الأول؛ لأنّ أبا حيان بيَّن ضعفه بحاجته للتقدير ومفسر وهو ليس بملتبس فلا يحتاج لذلك.

وما اختاره أبو حيان من الإعراب وافق فيه الرازي، وتابعه السمين الحلبي،

---

(١) البحر المحيط ١/٢٧٠، ٢٧١.

(٢) انظر: مشكل إعراب القرآن ص٨٣، وانظر: النهر الماد ١/٢٢، فقد كرر اختياره الإعرابي الذي أثبته في البحر المحيط.

وهو إعراب النصب بالنعت لما قبله[١].

وأما إعراب مكي بن أبي طالب، فبدأ به أبو البقاء العكبري، في خمسة أقوال هي:

موضع نصب. (تتقون) بدل من (ربكم) صفة مكررة، بإضمار (أعني)، ويجوز أن يكون في موضع رفع على إضمار (هو الذي)[٢]، وعند النحاس خمسة كذلك منها تجويزه الوجه الذي أنكره أبو حيان على مكي بن أبي طالب[٣].

وجوّز الهمداني أعاريب الآية المحتملة بالإعراب أنه منصوب بـ (تتقون)[٤].

وعند البيضاوي أربعة أوجه للإعراب، وليس فيها نصبه بـ (تتقون)[٥].

وهي ثلاثة أوجه عند الزمخشري: النصب وصفاً (كالذي خلقكم) أو على المدح والتعظيم، أو رفعاً على الابتداء[٦]، ونقله الرازي بتمامه[٧].

وجزم ابن عاشور بتعين كونها صفة ثابتة للرب؛ لأنّ مساقها مساق قوله: (الذي خلقكم)[٨].

وأما الآلوسي فجعله منصوباً على أنه (نعت) ربكم، أو بدل منه أو

---

(١) انظر: لتفسير الكبير ١١١/٢، الدر المصون ١/ ١٨٦.

(٢) انظر: التبيان في إعراب القرآن للعكبري ٣٨/١.

(٣) انظر: إعراب القرآن ص ٢٧.

(٤) انظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد ١٨٤/١، ١٨٥.

(٥) انظر: أنوار التنزيل ٦١/١.

(٦) انظر: الكشاف ٢١٥/١.

(٧) انظر: التفسير الكبير ١١١/٢.

(٨) انظر: التحرير والتنوير ٣٣١/١.

مقطوع بتقدير أخص، أو أمدح.

أما كونه مفعول (تتقون) كما قاله أبو البقاء فهو إعراب غثّ ينزّه عنه القرآن، فكرر قول أبي حيان وتبناه، وأورد على كونه نعتًا للأول أنّ النعت لا ينعت عند الجمهور(١).

وعند أبي السعود ثلاثة أعاريب كما هي عند الزمخشري، لكنه نقد كونه مبتدأ وخبره ﴿فَلَا تَجۡعَلُواْ لِلَّهِ أَندَادٗا﴾ [سورة البقرة:٢٢]، فيستدعي أن يكون مناط النهي ما في حيز الصلة فقط من غير أن يكون لما سلف من خلقهم وخلق من قبلهم مدخل في ذلك، سمع كونه أعظم شأناً(٢).

فبان بهذا أنّ أبا حيان يردّ في قوله وعبارته المغلظة لمن أعربه منصوباً بـ (تتقون) على مكي بن أبي طالب، وأبي البقاء العكبري من بعده؛ لأنه قال بقوله، ولم يعلل أبو حيان وجه ضعف الإعراب المنتقد، ولعله -والله أعلم- أنّ (تتقون) رأس آية ومعمولها محذوف فجعلها متعلقة بما بعدها ليس بوجيه.

وقد نص طائفة على نكتة حذف معمول (تتقون)(٣)، فجعله متعلقًا بما بعده يفوت هذه النكتة، مع عدم الحاجة لذلك، وهناك أوجه إعرابية صحيحة غير متكلفة، ووصفه بتنزيه القرآن عنه مبالغة من أبي حيان.

الآية الثانية:

قال تعالى: ﴿وَإِذۡ قَالَ رَبُّكَ لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٞ فِي ٱلۡأَرۡضِ خَلِيفَةٗۖ قَالُوٓاْ أَتَجۡعَلُ فِيهَا

(١) انظر: روح المعاني ١/١٨٧.

(٢) انظر: إرشاد العقل السليم ١/١٠٥، ١٠٦.

(٣) انظر: الدر المصون ١/١٩١، روح المعاني ١/١٨٧.

مَن يُفۡسِدُ فِيهَا وَيَسۡفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحۡنُ نُسَبِّحُ بِحَمۡدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَۖ﴾ [سورة البقرة:٣٠].

ذكر أبو حيان أنّ المعربين اختلفوا في (إذ)، وأورد أقوالاً ثم قال: "فهذه ثمانية أقوال ينبغي أن ينزه كتاب الله عنها، والذي تقتضيه العربية نصبه بقوله: ﴿قَالُوٓاْ أَتَجۡعَلُ﴾ أي: وقت قول الله للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة قالوا: أتجعل....، كما تقول في الكلام: إذ جئتني أكرمتُك أي: وقت مجيئك أكرمتك، وإذا قلت لي كذا قلت لك كذا...."[(١)].

الدراسة:

طال وصف أبي حيان أقوالاً بأنها ينبغي أن ينزه كتاب الله عنها ثمانية أقوال، وهذا الموضع أكثر موضع تُعقِّبت فيه الأقوال ونُعِتت بوصف تنزيه القرآن عنها، وهي ثمانية أقوال على النحو التالي:

القول الأول: أنها زائدة، وهو مذهب ابن عيينة وابن قتيبة، وجعله ابن عاشور مما ينساق إليه النظم، ورده الطبري بعد أن نسبه إلى المنسوبين إلى العلم بلغات العرب من أهل البصرة[(٢)]، وردّ الزجاج قول أبي عبيدة واصفاً قوله بأنه لا ينبغي أن يتكلم في القرآن إلا بغاية تجري إلى الحق[(٣)].

---

(١) البحر المحيط ١/٣٨٠.

(٢) انظر: المجاز ١/٣٦، ٣٧، تفسير غريب القرآن ص ٤٥، جامع البيان ١/ ٤٦٧،٤٦٦، وما عند أبي عبيدة هو عند آية ﴿وَإِذۡ قُلۡنَا لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ ٱسۡجُدُواْ﴾ ومع ذلك نسب له القول عند هذه الآية طائفة كالكرماني في الغرائب ١/ ١٢٩، ١٣٠، وابن الجوزي ١/ ٥٨، وابن عاشور ١/٣٩٦.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ١/١٠٨.

وبهذا القول صدر العز بن عبدالسلام القولين[١]، وذكر ابن عطية بأنّ جميع المفسرين ردّوه[٢].

القول الثاني: أنها بمعنى (قد)[٣].

القول الثالث: أنها منصوبة نصب المفعول به بـ (اذكر) أي:(واذكر إذ قال ربك). وهو إعراب ابن الأنباري في الهداية، ومكي في المشكل، وعزاه الواحدي لأكثر المفسرين، والزمخشري على وجه، وابن عطية، والعكبري، والرازي، والنسفي، والطيبي، وهو قول ابن هشام، وأبي السعود، ودرويش من المعاصرين[٤].

ورده أبو حيان؛ لأنّ فيه إخراجها عن بابها، وهو أنها لا يُتصرف بها بغير الظرفية أو بإضافة ظرف زمان إليها، وضعفه الكرخي[٥].

وصدر الإعراب بأنها زائدة السمعانيُّ، والبغويُّ ثم ذكر بصيغة التمريض أنها: واذكر إذ قال ربك[٦].

وجعله البيضاوي محتملاً لتأويلين: قالوا أو اذكر، أو مضمر مثل: وبدأ

---

(١) انظر: تفسير القرآن ١/ ١١٣ .

(٢) انظر: المحرر الوجيز ١٦٤/١.

(٣) انظر: الدر المصون ١/ ٢٤٩، ولم أعثر على من قاله وأبو حيان نسبه لبعض المعربين ولم يسمهم، وكذا لم ينص عليهم تلميذه السمين.

(٤) انظر: الكشاف ٢٥١/١، المحرر الوجيز ١٦٤/١، الهداية ٢١٢/١، البسيط ٣٠٨/٢، مغني اللبيب ٨٤/١، التفسير الكبير ١٧٤/٢، التبيان ٤٦/١، إعراب القرآن درويش ٧٦/١، مشكل إعراب القرآن ٣٤/١.

(٥) انظر: مجمع البحرين ومطلع البدرين (خ)، لوحة ص ١٣/ب.

(٦) انظر: تفسير أبي المظفر السمعاني ٦٣/١، معالم التنزيل ٧٨/١.

خلقكم إذ قال، فالأول قول للزمخشري، والثاني قول الزجاج[١].

وجعل ابن هشام القول بأنه ظرف لـ (اذكر) وهماً فاحشاً؛ لاقتضائه أنّ الأمر بالذكر في ذلك الوقت، وليس كذلك[٢].

وجوّز الزمخشري نصبها بـ (قالوا)[٣]، واختار الكرخي – هذا الوجه–، أي: نصبه بـ (قالوا أتجعل) أي: قالوا ذلك القول وقت قول الله –عزّ وجلّ– (إنّي جاعلٌ خليفة) لأنه أسهل الأوجه[٤].

القول الرابع: أنها في موضع نصب، والتقدير (الله خلقكم إذ قال ربك) وهو قول الزجاج[٥]، ووصفه أبو حيان بعدم التحرير؛ لأنّ ابتداء خلقنا لم يكن وقت قول الله للملائكة: إني جاعل في الأرض خليفة[٦].

وجعله مكي ثاني الأقوال في الآية ناسباً القول به للطبري[٧].

القول الخامس: أنها ظرف، وهي في موضع رفع، والتقدير: ابتداء خلقكم.

القول السادس: هو ظرف في موضع نصب، التقدير: ابتداء خلقكم إذ قال ربك[٨].

---

(١) انظر: أنوار التنزيل ٨١/١.

(٢) انظر: مغني اللبيب ٨٤/١، ٨٥، عناية القاضي ١١٨/١، ١١٩.

(٣) انظر: الكشاف ٢٥١/١.

(٤) انظر: مجمع البحرين ومطلع البدرين ص ١٣.

(٥) انظر: معاني القرآن ٣٧٩/١.

(٦) انظر: البحر المحيط ٣٧٩/١.

(٧) انظر: الهداية ٢١٢/١، ٢١٣.

(٨) انظر: البحر المحيط ٣٧٩/١.

ورده أبو حيان واصفاً إياه بعدم التحرير؛ لأنّ ابتداء خلقنا لم يكن وقت قول الله للملائكة (إني جاعل في الأرض خليفة)؛ لأن الفعل العامل في الظرف لا بد أن يقع فيه، أما أن يسبقه أو يتأخر عنه فلا؛ لأنه لا يكون له ظرفاً[١].

وعند بعضهم جوابٌ عما قيل في تقدير: وبدأ خلقكم، إنه غير محرر، قال: وليس بوارد لأنه يعتبر وقتاً ممتداً لا حين القول[٢].

القول السابع: نصبها بـ (قال) بعدها[٣].

وذكر ابن الأنباري بأنه لا يجوز؛ لأنه مضاف إليه والمضاف إليه لا يعمل في المضاف؛ لأنّ رتبة العامل قبل المعمول، ورتبة المضاف إليه بعد المضاف، فلم يعمل فيه لتنافي أن يكون كل واحد منهما قبل الآخر[٤].

ورده كذلك أبو حيان واصفاً إياه بأنه ليس بشيء؛ لأنّ (إذ) مضافة إلى الجملة بعدها، والمضاف إليه لا يعمل في المضاف[٥]، وهو تقرير ما قاله ابن الأنباري قبله كما تقدم.

القول الثامن: أنه معمول لـ (خلقكم) من قوله تعالى:﴿ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُمۡ﴾ [سورة البقرة:٢١]. التقدير: (الذي خلقكم إذ قال) فتكون الواو

(١) المصدر السابق.
(٢) انظر: عناية القاضي وكفاية الراضي ١/١١٩.
(٣) انظر: البحر المحيط ١/٣٨٠.
(٤) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن ١/٧٠.
(٥) المصدر السابق.

زائدة[١].

القول التاسع: اختيار أبي حيان، وهو أنه منصوب بقوله: ﴿قَالُوٓاْ أَتَجۡعَلُ﴾ أي: وقت قول الله للملائكة ﴿إِنِّي جَاعِلٞ فِي ٱلۡأَرۡضِ خَلِيفَةٗ﴾ [سورة البقرة:٣٠] قالوا: أتجعل[٢].

ووافقه تلميذه السمين الحلبي[٣]، واختاره الكرمي موضحاً أنه الأحسن وهو أسهل الأوجه[٤]، وهو الصحيح عند ابن عرفة[٥]، واستحسنه الصاوي[٦]، وجعله الآلوسي اللائق[٧].

والظاهر أنّ هذه الأوجه التسعة تتفاوت فيما بينها قوة وضعفاً، ولكل قول قائل به من أهل العلم واللغة، وأشهرها نصبها بـ(اذكر)، لكن أتبلغ الأقوال الثمانية مبلغاً يُنزه عنها القرآن؟

الجواب: لا، فالخلاف إعرابي نحوي، لا يُمس فيه المعنى بغلط أو انحراف، فكان قول أبي حيان – على إمامته – مبالغاً فيه مفرطاً في التوهين بما لا يوافق عليه.

وجدير بالذكر أنّ تلك الأقوال المثبتة ذكراً عند أبي حيان فيها من عرف

(١) انظر: البحر المحيط ٣٨٠/١.
(٢) المصدر السابق.
(٣) انظر: الدر المصون ٢٤٨/١، ٢٤٩.
(٤) انظر: مجمع البحرين ومطلع البدرين الكرمي مخطوط ل/١٣.
(٥) انظر: تفسير ابن عرفة ٩٢/١.
(٦) انظر: حاشية الصاوي على الجلالين ١٨/١.
(٧) انظر: روح المعاني ٢١٨/١.

قائله، وفيها من لم يعرف بحسب المصادر المتوفرة، ولعل سبب ذلك سعة اطلاع أبي حيان على التفاسير وغزارة إلمامه بها، والله أعلم.

الآية الثالثة: ﴿وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدٗاۗ﴾ [سورة البقرة:١١٦].

قال أبو حيان:

"والجمهور على قراءة ﴿وَقَالُواْ﴾ بالواو، وهو آكد في الربط فيكون عطف جملة خبرية على جملة مثلها.

وقيل: هو عطف على ﴿وَسَعَىٰ فِي خَرَابِهَآۚ﴾ [سورة البقرة:١١٤]، فيكون معطوفاً على معطوف على الصلة، وفصل بينهما بالجمل الكثيرة، وهذا بعيد جدّاً يُنزه القرآن عن مثله"(١).

الدراسة:

وجه المعربون وأهل القراءات قراءة الجمهور ﴿وَقَالُواْ﴾ بالواو بأنها عاطفة على جملة قبلها، ثم اختلفوا:

فمنهم من قال معطوفة على ما قبله؛ لأنّ الذين أخبر الله عنهم بمنع ذلك في المساجد، والسعي في خرابها هم الذين قالوا اتخذ الله ولداً، فوجب عطف آخر الكلام على أوله؛ لأنه كله إخبار عن النصارى. وهذا توجيه مكي بن أبي طالب(٢)، وابن عطية بنحوه(٣)، والواحدي(٤).

وجعل الطبري العطف بالواو على قوله ﴿وَسَعَىٰ فِي خَرَابِهَآۚ﴾، وهو القول

(١) البحر المحيط ٤٥٨/٢.
(٢) انظر: الكشف ٢٦٠/١.
(٣) انظر: المحرر الوجيز ٣٣/١.
(٤) انظر: البسيط ٢٦٢/٣.

المضعف المنزه عنه القرآن عند أبي حيان[١].

وفريق وجّههـا بأنها عطف جملة على جملة دون تبيين الجملة المعطوفة عليها، ومنهم ابن أبي مريم، وابن زنجلة[٢]، وجعلها الباقولي معطوفة على ما قبلها كسائر القصص[٣].

وقيل: معطوف على قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ لَن يَدۡخُلَ ٱلۡجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوۡ نَصَٰرَىٰۗ﴾ [سورة البقرة:١١١] كما هو إعراب العكبري[٤].

أو أنها معطوفة على ﴿وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ لَيۡسَتِ ٱلنَّصَٰرَىٰ عَلَىٰ شَيۡءٖ وَقَالَتِ ٱلنَّصَٰرَىٰ لَيۡسَتِ ٱلۡيَهُودُ عَلَىٰ شَيۡءٖ﴾ [سورة البقرة:١١٣] لا على صلة (مَن) لما بينها من الجمل الكثيرة الأجنبية[٥]، وهو توجيه الطيبي[٦].

وجوّز البيضاوي عطفها على ﴿وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ ﴾ أو (مَّنَعَ أو مفهوم قوله تعالى: ﴿وَمَنۡ أَظۡلَمُ﴾[٧].

وعلل أبو حيان تنزيه القرآن عن عطف﴿وَقَالُواْ﴾ على قوله تعالى: ﴿ وَسَعَىٰ فِي خَرَابِهَآۚ﴾ أنه معطوف على معطوف الصلة مع الفصل بينها بالجمل

---

(١) انظر: جامع البيان ٢/ ٤٦١.

(٢)انظر: الحجة في القراءات السبع ص ١١١، الموضح في وجوه القراءات ٢٩٦/١.

(٣) انظر: كشف المشكلات ٥١/١.

(٤) انظر: التبيان في إعراب القرآن ١٠٨/١.

(٥) انظر: إرشاد العقل السليم ٢٤/١، والتحرير والتنوير ٦٨٣/١.

(٦) انظر: فتوح الغيب ٥٨/٣.

(٧) انظر: أنوار التنزيل ١٣١/١.

الكثيرة، وتابعه على هذا الوصف والتعليل تلميذه السمين الحلبي[1].

وعلل من ذهب إلى خلاف قوله بأّن المخبَر عنهم في الآيتين واحد، فمن منع وسعى هو من قال وافترى، وعلى كل حال فالقول المنتقد قال به أئمة كالطبري، وله وجاهة لا تخفى، والله أعلم.

الآية الرابعة:

قال تعالى: ﴿ قَالَ وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُۥ قَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرُّهُۥٓ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلنَّارِ ۖ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ﴾ [سورة البقرة:١٢٦].

قال أبو حيان:

قال أبو البقاء: "لا يجوز أن يكون (من) مبتدأ و﴿فَأُمَتِّعُهُۥ﴾ الخبر؛ لأنّ (الذي) لا تدخل الفاء في خبرها إلّا إذا كان الخبر مستحقاً لصلتها، كقولك: الذي يأتيني فله درهم، والكفر لا يستحق به التمتع، فإن جعلت الفاء زائدة على قول الأخفش جاز، أو الخبر محذوفاً، و﴿فَأُمَتِّعُهُۥ﴾ دليل عليه جاز، تقديره: ومن كفر أرزقه فأمتعه، ويجوز أن تكون (من) شرطية والفاء جوابها، وقيل: الجواب محذوف تقديره: ومن يكفر أرزق، و(مَن) على هذا رُفع بالابتداء، ولا يجوز أن تكون منصوبة؛ لأنّ أداة الشرط لا يعمل فيها جوابها"، انتهى كلامه.

ثم قال أبو حيان في الرد على قول أبي البقاء /

..... وأما تقدير زيادة الفاء وإضمار الخبر وإضمار جواب

(١) انظر: البحر المحيط ٢/٤٥٨، الدر المصون ٢/ ٨٣.

الشرط إذا جعلنا (من) شرطية فلا حاجة إلى ذلك؛ لأنّ الكلام منتظم في غاية الفصاحة دون هذا الإضمار.

وإنما جرى أبو البقاء في إعرابه في القرآن على حدّ ما يجري في شعر الشنفرى والشماخ من تجويز الأشياء البعيدة والتقادير المستغنى عنها، ونحن نُنزه القرآن عن ذلك"[1].

الدراسة:

تعقب أبي حيان لأبي البقاء في الآية مرده إلى أوجه إعرابية، فمنها ما وافقه فيها أبو حيان ومنها ما تعقبه فيها فمنع منها[2].

والأوجه المنتقدة عنده هي:

(أ) عدم تجويز أبي البقاء جعل (مَنْ) موصولة أو نكرة موصوفة، مبتدأ و﴿فَأُمَتِّعُهُۥ﴾ الخبر؛ لأنّ (الذي) لا تدخل الفاء في صدرها إلّا إذا كان الخبر مستحقاً للصلة.

وساق على زيادة الفاء، أو كون الخبر محذوفاً بـ ﴿فَأُمَتِّعُهُۥ﴾ دليلاً عليه، تقديره: ومن كفر أرزقه فأمتعه.

(ب) كون (مَنْ) شرطية والفاء جوابها، والجواب محذوف تقديره: ومن يكفر أرْزُقه و(مَنْ) مرفوعة بالابتداء.

ووجه اعتراض أبي حيان على الوجهين:

---

(١) البحر المحيط ٢/٥١٥-٥١٦.

(٢) انظر: التبيان في إعراب القرآن ١/١١٤.

(أ) أنّ الخبر مستحق للصلة؛ لأنّ التمتع بالقليل والصيرورة إلى النار مستحقان بالكفر، والجزاء مستحق بالشرط فترتب عليه، فكذلك الخبر المشبه به أيضاً، وقد جوّز أبو البقاء نفسه ذلك.

(ب) أنّ زيادة الفاء وإضمار الخبر وإضمار جواب الشرط إذا جعلنا (مَنْ) شرطية لا حاجة إليه.

وقد وافق أبو السعود أبا حيان في تفسيره فقال: الكفر وإن لم يكن سبباً للتمتع المطلق لكنه يصلح سبباً لتقليله، وكونه موصولاً بعذاب النار[1].

وأبو البقاء نفسه جوّز استحقاق الخبر للصلة فقال: و(مَنْ) على هذا رفع بالابتداء، ولا يجوز أن تكون منصوبة؛ لأنّ أداة الشرط لا يعمل فيها جوابها، بل الشرط[2]،[3].

فكلام أبي حيان ظاهر راجح، وأمّا الاعتراض على زيادة (الفاء) وإضمار جواب الشرط فوجيهٌ كذلك لعدم الحاجة إليه، والكلام منتظم في غاية الفصاحة دون هذا الإضمار.

والأصل عدم الإضمار كما هو مقرر في القواعد.

أما المفسرون:

فمنهم من جعل (مَنْ) موصولة وجملة (**وَمَن كَفَرَ**) مبتدأ، وضمن الموصول

---

(١) إرشاد العقل السليم ١/١٥٩.

(٢) انظر: التبيان في إعراب القرآن ١/١١٤.

(٣) انظر: اعتراضات أبي حيان النحوية على العكبري في تفسيره البحر المحيط للباحث: عودة الحشاش ص٤١-٤٣.

معنى الشرط فاقترن بالفاء[1].

وقيل (مَنْ) مبتدأ وهي شرط، و ﴿فَأُمَتِّعُهُۥ﴾ الخبر والجواب، كما قاله ابن الأنباري، والزمخشري.

ومنهم من أورد الاحتمالين: (مَنْ) شرطية وخبره ﴿كَفَرَ﴾ وجوابه ﴿فَأُمَتِّعُهُۥ﴾[2]، وأن تكون (مَنْ) موصولة في موضع نصب بإضمار (وأرزق من كفر)، (فأمتعه) عطف على المحذوف، وبالاحتمالين قال الهمذاني، والنحاس، ومكي، وابن عطية، والبيضاوي وزكريا الأنصاري، والآلوسي[3].

والسمين الحلبي أجاز الوجهين، وزاد ثالثاً في (ومَنْ)، وناقش- كشيخه - أبا البقاء وردّ عليه، وقال عن تجويز زيادة الفاء وحذف الخبر أو جواب الشرط: إنها أوجهٌ بعيدة لا حاجة إليها[4].

قلتُ: وقد فُهم أنّ وصف قول أبي البقاء بأنه مما ينزه عنه القرآن متجهٌ إلى آخر ما قال من زيادة الفاء وإضمار الخبر وإضمار جواب الشرط، بدليل أنّ ما أورده من احتمالات لم يتفرد به أبو البقاء، وإنما سبقه علماء وتبعه آخرون، وهي وجوه جائزة عند طائفة من أئمة اللغة والتفسير.

والصحيح أن قوله المنتقد ضعيف ولا حاجة إليه، ويبقى محل النظر في

---

(١) انظر: التحرير والتنوير ٧١٦/١

(٢) انظر: التبيان في غريب إعراب القرآن ١٢٢/١، الكشاف ٣٢٠/١.

(٣) انظر: إعراب القرآن ص٨٨، ٨٩، إعراب القرآن للنحاس ص٦٣، مشكل إعراب القرآن لمكي ١١٠/١-١١١، الفريد في إعراب القرآن ٣٨٠/١، المحرر الوجيز ٣٤٧/١-٣٤٨، أنوار التنزيل ١٣٦/١، روح المعاني ٣٨٢/١ .

(٤) انظر: الدر المصون ١١٠/٢-١١١.

استحقاقه الوصف بتنزيه القرآن عنه، فالظاهر أنه لا يصل لذلك وإن كان بعيداً متكلفاً.

الآية الخامسة:

﴿ وَلَقَدِ ٱصۡطَفَيۡنَٰهُ فِي ٱلدُّنۡيَاۖ وَإِنَّهُۥ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ لَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [سورة البقرة:١٣٠].

قال أبو حيان: "قال الحسين بن الفضل: في الكلام تقديم وتأخير، التقدير: ٱ ولقد اصطفيناه في الدنيا وفي الآخرة، إنه لمن الصالحين، وهذا الذي ذهب إليه خطأ يُنزه كتاب الله عنه"(١).

الدراسة:

قال المفسرون عن معنى الآية الكريمة المصدر بها.

اخترناه واجتبيناه للخلة، ولنصيره لمن بعده إماماً، وإنه في الدار الآخرة لمن الصالحين، والصالح من بني آدم هو المؤدي حقوق الله عليه، فأخبر تعالى عن إبراهيم أنه في الدنيا له صفي، وفي الآخرة ولي(٢).

هذا تفسير الإمام الطبري، ولم يحك قولاً غيره، وبنحوه قال جمهرة المفسرين كالسمرقندي، والماوردي، ومكي، والواحدي، والبغوي، والزمخشري، وابن عطية، وابن الجوزي، والرازي، والقرطبي، وابن كثير، والبقاعي، والآلوسي، وابن عاشور(٣)

(١) البحر المحيط ٢٠/ ٥٣٩.

(٢) انظر: جامع البيان ٢/٥٨٠.

(٣) انظر: تفسير السمرقندي ١/١٥٩، الهداية ١/٤٥٤، النكت والعيون ١/١٩٣، البسيط ٣/٣٣٥، ٣٣٦، معالم التنزيل ١/١٥٣، الكشاف ١/٣٢٨، المحرر الوجيز ١/٣٥٤، التفسير

قال الزجاج: الصالح في الآخرة، الفائز[١].

وقول الحسين بن الفضل حكاه غير واحد من المفسرين كالواحدي، والبغوي، والرازي، والقرطبي، وأبي السعود[٢].

غير أنّ الرازي علق بقوله: إذا صحّ الكلام من غير تقديم وتأخير كان أولى[٣].

ووافق السمين الحلبي شيخه في تضعيف هذا القول. وقال: وهذا ينبغي ألّا يجوز مثله في القرآن؛ لنبو السمع عنه[٤].

ونقل تعليقه ابن عادل بحروفه[٥].

ومما يزيد ضعف هذا القول أنه خلاف الأصل، إذ الأصل أن يكون الترتيب وفق النظم القرآني، والخروج عنه لا بد فيه من دليل، ثم إنّ السلف مع أنهم يرون التقديم والتأخير من علوم القرآن، ولهم أمثلة فسروا بعض الآيات بمقتضاها، إلا أنهم هنا لم يؤثر عنهم أي قول، والآية لها معنى صحيح ظاهر وفق الترتيب فلا حاجة للقول بخلافه. والله أعلم.

الكبير ٤/٧٧، ٧٨، الجامع لأحكام القرآن ٢/٤٠٦، تفسير القرآن العظيم ٢/٩٨، نظم الدرر ٢/١٦٤، ١٦٥، روح المعاني ١/٣٨٨، التحرير والتنوير ١/٧٢٦ .

(١) التفسير الكبير ٤/٧٨.

(٢) انظر: البسيط ٣/٣٣٦، التفسير الكبير ٤/٧٨، إرشاد العقل السليم ١/٢٦٣.

(٣) التفسير الكبير ٤/٧٨.

(٤) الدر المصون ٢/١٢٢.

(٥) انظر: اللباب في علوم الكتاب ٢/٤٩٨.

الآية السادسة:

قال الله تعالى: ﴿وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنۡعِقُ بِمَا لَا يَسۡمَعُ إِلَّا دُعَآءً وَنِدَآءٗۚ﴾ [سورة البقرة:١٧١].

قال أبو حيان: "....وأكثر المفسرين اختلفوا في تقدير مصحِّح هذا التشبيه[١]، فقيل: التقدير: ومثل الذين كفروا في دعائهم إلى الله تعالى وعدم سماعهم إياه كمثل بهائم الذي ينعق، فهو على حذف قيدٍ في الأول وحذف مضافٍ من الثاني، وقيل: التقدير: ومثل الذين كفروا في عدم فهمهم عن الله وعن رسوله كمثل المنعوق به من البهائم التي لا تفقه من الأمر والنهي غير الصوت، فيراد ب(**ٱلَّذِى يَنۡعِقُ**) الذي يُنعق به، فيكون هذا من المقلوب عندهم، قالوا: كما تقول: دخل الخاتم في يدي والخف في رجلي، وكقولهم: عَرَضَ الحوض على الناقة، وأوردوا مما ذكروا أنه مقلوبٌ جملة، وذهب إلى هذا التفسير أبو عبيدة والفراء وجماعة، وينبغي أن يُنزه القرآن عنه؛ لأنّ الصحيح أنّ القلب لا يكون إلا في الشعر، أو إن جاء في الكلام فهو من القلة بحيث لا يقاس عليه"[٢].

الدراسة:

معنى الآية عند الفراء: مثل الذين كفروا (كمثل البهائم) التي لا تفقه ما يقول الراعي أكثر من الصوت، فلو قال لها: ارعي أو اشربي لم تدر ما يقول

(١) لعل مراد أبي حيان بهذه العبارة: أن المفسرين اختلفوا في المقدر المحذوف الذي يصح به هذا التشبيه .

(٢) البحر المحيط ٢١٤/٣.

لها، فكذلك مثل الذين كفروا في ما يأتيهم من القرآن وإنذار الرسول فأضيف التشبيه إلى الراعي، والمعنى: في المرعِيّ، وهو ظاهر في كلام العرب أن يقولوا: فلان يخاف كخوف الأسد، والمعنى: كمخوفه الأسد[١].

وفيه معنى آخر عنده:

فيضاف المثل إلى (الذين كفروا) وإضافته في المعنى إلى الوعظ، كقولك: مثل وعظ الذين كفروا وواعظهم كمثل الناعق كما تقول: إذا لقيت فلاناً فسلِّم عليه تسليم الأمير، وإنما تريد به كما تسلم على الأمير، وكلٌّ صواب[٢].

وأما أبو عبيدة في مجاز القرآن ففسره بما ذكر أبو حيان مبيِّنًا أنّ العرب تريد الشيء فتحوله إلى شيء من سببه، يقولون: اعرض الحوض على الناقة، وإنما تعرض الناقة على الحوض، وأورد عدة أمثلة[٣]، وهو قول الفراء، وثعلب[٤].

واستدل الفراء بأنه ظاهر في كلام العرب مستشهدًا بأبيات من شعرهم على هذا الأسلوب[٥].

والقول الذي قال به ابن عباس، ومجاهد، وعكرمة، وعطاء، والحسن، وقتادة، وعطاء الخراساني، والربيع بن أنس هو أنّ مثل الذين كفروا في ما هم فيه من الغيّ والضلال والجهل كالدواب السارحة التي لا تفقه ما يقال لها إذا

(١) انظر: معاني القرآن ٩٩/١.
(٢) انظر: معاني القرآن ١٠٠/١.
(٣) انظر: مجاز القرآن ٦٣/١ – ٦٤.
(٤) انظر: معاني القرآن ٩٩/١، الكشف والبيان للثعلبي ٢٩٦/٤.
(٥) انظر: المصدر السابق.

نعق لها راعيها لا تفقه ما يقول ولا تفهمه، وإنما تسمع صوته فقط، وهذا تفسير ابن كثير[١].

ونحوه اختيار الطبري، حيث فسّره بأنّ مثل وعظ الكافر وواعظه كمثل الناعق الذي ينعق لغنمه، فإنه يسمع نعيقه ولا يعقل كلامه[٢].

وبمثل قوله واختياره صدر القولَ القرطبيُّ ووصفه بنهاية الإيجاز، إلا أنه جعل واعظ الكافرين وواعظهم هو النبي -صلى الله عليه وسلم-، وهو مثل الراعي[٣].

وذكر الثعلبي ومن بعده البغوي، المعاني المتعددة في الآية، وجعلا القول المبني على القلب فاشياً في كلام العرب ويفعلونه لإيضاح المعنى، ومثل له بقوله تعالى: ﴿مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلۡعُصۡبَةِ﴾ [سورة القصص:٧٦].

وإنما العصبة تنوء بالمفاتيح[٤]،والإمام ابن القيم بعد حكايته الأقوال قال: "ولك أن تجعله من التشبيه المركب، فكان تشبيهاً للكفار في عدم فقههم وانتفاعهم بالغنم التي ينعق بها الراعي فلا تفقه من قوله شيئاً غير الصوت المجرد الذي هو الدعاء والنداء، أو من التشبيه المفرق: فالذين كفروا بمنزلة البهائم، ودعاء داعيهم إلى الطريق والهدى بمنزلة الذي ينعق بها، ودعاؤهم إلى الهدى بمنزلة النعق، وإدراكهم مجرد الدعاء والنداء كإدراك البهائم مجرد صوت

(١) انظر: تفسير القرآن العظيم ١٤٧/٢.
(٢) انظر: جامع البيان ٤٩/٣، ٥٠.
(٣) انظر: الجامع لأحكام القرآن ١٩/٣.
(٤) انظر: الكشف والبيان ٢٩٤/٤ – ٢٩٦، معالم التنزيل ١٨٢/١.

الناعق".

ثم كرر الحديث عن الآية، وقال: " القولان متلازمان بل هما واحد، والتقدير الأول أقرب إلى اللفظ وأبلغ في المعنى"(١).

وممن شنع على القائلين بالقلب في الآية ابن قتيبة في تأويل المشكل، معلّلاً ذلك بأنه لا يجوز لأحد أن يحكم على كتاب الله -عزّ وجلّ- لو لم يجد له مذهباً؛ لأنّ الشعراء تقلب اللفظ، وتزيل الكلام على الغلط، أو على طريق الضرورة للقافية أو لاستقامة وزن البيت(٢).

وأصل أسلوب القلب مختلف فيه بين المفسرين والبلاغيين وأهل المعاني.

فمنهم من رفضه وعدّه عيباً لما يحدثه من لبس في الدلالة وتعمية في فهم المعنى، وما ورد في القرآن فهو مؤول، وهذا مذهب سيبويه، وابن سنان، وقدامة بن جعفر، والمرزباني، والقيرواني، والخفاجي، والآمدي، وحازم القرطاجني(٣).

قال القرطاجني: وحمل الكلام على القلب في غير القرآن إذا أمكن حمله على الاستقامة تعسّف شديد، فكيف في الكتاب العزيز(٤)؟ وجعله الآمدي في كلام العرب سهواً(٥).

---

(١) أعلام الموقعين ٣١٤/٢، ٣١٥.

(٢) انظر: تأويل مشكل القرآن ص ٢٠٠.

(٣) انظر: الكتاب ١٨١/١، نقد الشعر ص ١٣٠، الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري للآمدي ٢١٧/١ - ٢١٩، منهاج البلغاء ص ١٧٢، سر الفصاحة ص ١١٥، ١١٦، وانظر: القلب عند البلاغيين والنحاة العرب، د. عيد شبايك ص ٢٤-٣٨ .

(٤) انظر: منهاج البلغاء ص ١٧٢.

(٥) الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري ص ٢١٨.

وممن قبل هذا الأسلوب وعدّه من أساليب العرب، وهو من التوسّع في التعبير والخروج عن الاستعمال المعتاد في اللغة ويسلك إذا لم يؤدِّ إلى لبس، فمن هؤلاء الفراء، والمبرد، والسكاكي(١).

قلت: وإنما يعرف موقف المفسرين وأهل المعاني من هذا الأسلوب عند ورود شواهد القلب التي تُدعى في الآيات القرآنية، ومن أشهرها قوله تعالى: ﴿۞مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلۡعُصۡبَةِ أُوْلِي ٱلۡقُوَّةِ﴾ [سورة القصص:٧٦] ، وقوله تعالى: ﴿فَأَجَآءَهَا ٱلۡمَخَاضُ﴾ [سورة مريم:٢٣]، وليس كل من أثبته في اللغة والشعر يثبته في التنزيل.

والسكاكي من الذين أثبتوه في التنزيل وعدّوه مما يورث الكلام ملاحة ولا يشجع عليها إلا كمال البلاغة(٢).

ومن المفسرين الذين أثبتوه أبو عبيدة، والأخفش، والفراء، والمبرد، والسيوطي، والشنقيطي(٣).

ورافضوه منهم النحاس، وأبو حيان، وتلميذه السمين الحلبي، وابن عاشور كما عند آية القصص(٤).

---

(١) انظر: معاني القرآن ٩٩/١، ما اتفق لفظه واختلف معناه للمبرد ص ٨٤ – ٨٥، مفتاح العلوم ٢١١،٢١٠.

(٢) انظر: مفتاح العلوم للسكاكي ص ٢١١ .

(٣) انظر: معاني القرآن ٩٩/١، ما اتفق لفظه واختلف معناه للمبرد ص ٣٨، معاني القرآن للأخفش ص ٣٧١، العذب النمير ٦٩/٤، معترك الأقران ١٩٢/١، أضواء البيان ٤١٦/٧، ٤١٧.

(٤) انظر: الدر المصون ٢٣، البحر المحيط١٧/ ٧٨، الجامع لأحكام القرآن ٢٠٤/١٤، ٢٠٥، وقد حكى قول النحاس في ردّ القلب، التحرير والتنوير ١٧٧/٢٠.

وبه يتقرر الموقف من عدّ أبي حيان القولَ بالقلب في الآية بأنه مما ينزه عنه القرآن؛ بأنه ينبني على الخلاف المعروف في قبول أسلوب القلب واقعاً في القرآن ومن بلاغته وحسن بيانه، فمنهم القائلون به ومنهم الرافضون له، والله أعلم.

الآية السابعة:

قال تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ لِلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ بِٱلْمَعْرُوفِ ۖ حَقًّا عَلَى ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [سورة البقرة:١٨٠].

قال أبو حيان: "وأما قوله بتقدير (فعليه الوصية) أو بتقدير الفاء فقط كأنه قال: فالوصية للوالدين، فكلام من لم يتصفح كلام سيبويه فإنّ سيبويه نصّ على أنّ مثل هذا لا يكون إلا في ضرورة الشعر، فينبغي أن ينزه كتاب الله عنه"(١).

الدراسة:

إعراب (ٱلْوَصِيَّةُ) الذي يقتضيه الظاهر أنه مفعول لم يُسمَّ فاعله (نائب فاعل)، هذا ما رشح من اختيار أبي حيان لإعراب المفردة.

وجوَّز – كما قال – بعض المعربين أن ترتفع (ٱلْوَصِيَّةُ) على الابتداء على تقدير الفاء، والخبر إما محذوف أي: فعليه الوصية، وإما منطوق به وهو قوله: (لِلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ) أي: فللوالدين والأقربين، والجملة على هذا جواب لما

(١) البحر المحيط ٣/٣٠٢.

تقدم، والمفعول الذي لم يسم فاعله بـ (كُتِبَ) مضمر أي: (الإيصاء) يفسره ما بعده[1].

قال ابن عطية بأنّ هذا القول متجهٌ[2]، وجوَّز النحاس أن تكون (الْوَصِيَّةُ) مبتدأ بحذف الفاء، أو بتقديرها وأن ترفعها على أنها اسم ما لم يسم فاعله ومثله الزجاج، والواحدي بنحوه[3].

والوجه عند أبي البقاء أنّ الوصية مرفوعة بـ (خم) وجواب الشرط معنى الإيصاء لا معنى الكتب[4].

وحكى المنتجب الهمذاني قول الأخفش الذي أنكره أبو حيان، وقال عن قول الزمخشري إنّ (الْوَصِيَّةُ) فاعل (كُتِبَ): إنه سهو؛ لأنك إذا جعلتها (الْوَصِيَّةُ) مصدراً وأعملتها في (إذا) تكون (إذا) صلتها، وما كان في صلة المصدر لا يتقدم عليه[5].

وإعراب الزمخشري سبقه إليه الفراء، وخيَّر المعرب في أن يجعل (الْوَصِيَّةُ) مرفوعة باللام على (لِلْوَالِدَيْنِ) وعندهم أنّ (الْوَصِيَّةُ) مرفوعة على (كُتِبَ)[6].

---

(١) انظر: البحر المحيط ٣٠٢/٣.

(٢) المحرر الوجيز ٤٢٩/١، ٤٣٠.

(٣) انظر: إعراب القرآن ص ٧٨، معاني القرآن ٢٥٠/١، البسيط ٥٤٥/٣.

(٤) انظر: التبيان ١٤٧/١.

(٥) انظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد ٤٤٣/١، ٤٤٤.

(٦) انظر: معاني القرآن ١١٠/١، الكشاف ٣٧٤/١، ٣٧٥.

واختار مكي بن أبي طالب رفع الوصية بـ (الابتداء) والخبر محذوف، واستبعد رفعها بـ (كُتِبَ) للعلة التي ساقها المنتجب الهمذاني، والمفعول الذي لم يسمّ فاعله لـ(كُتِبَ) مضمر تقديره: (كُتب عليكم الإيصاء)، وما جوزه النحاس من رفع الوصية بـ (كتب) على أنّ تقديرها بعد لفظ الموت وتجعل مع ما بعدها جواباً للشرط فتنوي بها التقديم بعيد[١]، وحكى قول الأخفش ولم يتعقبه.

وابن هشام وافق أبا حيان في رد القول أنه على جواب إضمار الفاء ؛ لأنّ الفاء لا تحذف إلا للضرورة[٢]، ومن النحويين من زعم أنّ حذف الفاء من جواب الشرط واقع في النثر مستشهدين بهذه الآية الكريمة كالأخفش[٣]، وأجازه ابن مالك في النثر نادرًا[٤]، ومنهم من اختار حذفها للضرورة[٥]، ونسب المنع مطلقًا للمبرد[٦].

وأبو حيان عرف عنه تعصبه لسيبويه، فاحتكم هنا إلى نصّه في ردّ القول المخالف ووصفه بأنه مما ينزه عنه القرآن.

ومعلوم أنّ سيبويه وإن نصَّ على أنّ هذا لا يقع إلا ضرورة، لكن غيره أعربها بمقتضى ما ضعفه أبو حيان، وهم أئمة ذوو شأن وأهل لسان، وما دام

---

(١) انظر: مشكل إعراب القرآن ص ٨٤.

(٢) انظر: مغني اللبيب ١/ ١٠٢-١٠٣

(٣) انظر: معاني القرآن ١/ ١٦٨، وانظر: توضيح المقاصد العيني ٤/ ١٩٢٤،

(٤) انظر: شواهد التوضيح لابن مالك ١٩٢—١٩٤.

(٥) انظر: توضيح المقاصد للعيني ٤/ ١٩٢٣-١٩٢٤ .

(٦) انظر: المقتضب ٢/٧٠-٧١، توضيح المقاصد للعيني ٤/ ١٩٢٣-١٩٢٤ .

الخلاف إعرابيًّا لا مساس فيه للمعنى، فلا ينبغي وصفه بهذا الوصف المبالغ فيه، والله أعلم.

الآية الثامنة /

قال تعالى: ﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [سورة البقرة:١٩٦].

تحدث أبو حيان عن نكتة قوله (عَشَرَةٌ) ومعلوم أن الثلاثة والسبعة عشرة.... ثم قال:

وقيل: هو تقديم وتأخير، وتقديره: فتلك عشرة: ثلاثة في الحج، وسبعة إذا رجعتم.

وعزى هذا القول إلى أبي العباس المبرد، ولا يصح مثل هذا القول عنه، ويُنزه القرآن عن مثله(١).

الدراسة:

أكثر أبو حيان من ذكر نكات قوله تعالى: (عَشَرَةٌ) ووصفها بـ (كَامِلَةٌ) حتى أوصل الوارد عن أهل العلم والتفسير إلى ما يقرب من (١٧) قولاً، واختار القول الأول وعدَّه الأحسن من هذه الأقاويل -وهو منقولٌ عن ابن الباذش- وصدَّر به النكات المسوقة.

وخلاصته: أنه أتى بـ (عَشَرَةٌ) ؛ توطئة للخبر بعدها، لا أنها هي الخبر المستقل به فائدة الإسناد، فجيء بها للتوكيد كما تقول: زيد رجل صالح(٢).

---

(١) البحر المحيط ٤٧٣/٣.

(٢) انظر: البحر المحيط ٤٧١/٣-٤٧٥ .

وكان يُقصد من هذه الفوائد التي طوّل فيها الرد على الملحدين في طعنهم بأن المعلوم بالضرورة أن الثلاثة والسبعة عشرة فهو إيضاح للواضحات، وبأن وصف العشرة بالكمال يوهم وجود عشرة ناقصة، وذلك محال[١].

وعند ابن الجوزي في المسألة خمسة أقوال[٢].

وسرد القرطبي سبعة أقوال[٣]، والزركشي ثمانية[٤]، والكرماني ثمانية كذلك: جوابان من التفسير، وجوابان من الفقه، وجواب من النحو، وجواب من اللغة، وجواب من المعنى، وجواب من الحساب[٥]، ونقلها السيوطي في قطف الأزهار[٦].

والشيخان الزركشي والسيوطي جعلا الآية تحت باب / الإيضاح بعد الإبهام، وهو ضرب من ضروب البلاغة[٧].

والقول بأنها للتوكيد قول ابن قتيبة، يعني: لتوكيد ما أوجبه عليه من الصيام بجمع العددين وذكره مجملاً[٨].

وللرازي عشرة وجوه في اشتمال هذه الكلمة على هذه الفوائد النفيسة،

---

(١) انظر: البحر المحيط ٣/٤٧٥.

(٢) انظر: زاد المسير ١/٢٠٧-٢٠٨.

(٣) انظر: الجامع لأحكام القرآن ٣/٣١٦-٣١٧.

(٤) انظر: البرهان في علوم القرآن ٣/٥٥-٥٧ .

(٥) انظر: غرائب التفسير ١/٢٠٦.

(٦) انظر: قطف الأزهار ١/٤٢٣،٤٢٢.

(٧) انظر: الجامع لأحكام القرآن ٣/٣١٦-٣١٧.

(٨) انظر: تأويل مشكل القرآن، ص٢٤٣ .

وسقط بهذا البيان طعن الملحدين في الآية[١]، وليس في هذه الأقوال المسرودة قول بالتقديم والتأخير.

وما انتقده أبو حيان ولم يصحح وروده عن المبرد هو القول بالتقديم والتأخير في الجملة، والمعروف المذكور عنه أنه لدفع توهم أن يكون بقي شيء مما يجب صومه، ونقله عنه النحاس منصوصاً في معاني القرآن[٢]، وعند مكي نص قول المبرد: لأنه يجوز أن يظن السامع أن يتم شيئاً آخر بعد السبعة، فأزال اللبس[٣]، ونسبه القرطبي إلى المبرد كذلك، ومثله ابن عاشور الذي أضاف كلمة (تأكيد) إلى قول المبرد المشهور عنه[٤]،[٥]

والزمخشري صرح بأنهما تأكيدان، فقوله (عَشَرَةٌ) تأكيد، و(كَامِلَةٌ) تأكيد آخر، فيحاط به من وجهين، فيتأكد العلم، وقد قيل: علمان خير من علم.[٦].

ومثله كذلك عند طائفة كأبي عبيدة، والواحدي، والثعلبي، وابن كثير[٧].

---

(١) انظر: التفسير الكبير ٥/١٧٠-١٧١، قال الآلوسي عن هذه الوجوه العشرة: لكنها عشرة غير كاملة ولولا التطويل لذكرتها بما لها وعليها، ٢/٨٤ .

(٢) انظر: معاني القرآن ١/١٢٧.

(٣) انظر: الهداية ١/٦٥٦.

(٤) انظر: الجامع لأحكام القرآن ٣/٣١٦، التحرير والتنوير ٢/٢٢٨ .

(٥) وصاحب رسالة (أقوال أبي العباس المبرد في التفسير) لم يذكر غير ما قاله القرطبي، ينظر: أقوال أبي العباس بن المبرد في التفسير، فهد الضالع ص١٩١، رسالة ماجستير .

(٦) انظر: الكشاف ١/٤٠٥.

(٧) انظر: مجاز القرآن ١/٧٠، البسيط ٤/٢٤-٢٥، الكشف والبيان ٥/١٤٣، تفسير القرآن العظيم ٢/٢٣٦ .

وشيخ الإسلام يرى أن (كَامِلَةٌ) بمنزلة قوله (كاملين) ؛ لأن لفظ العشرة يقع على تسعة وبعض العشرة[١].

فمفهوم قوله أنها للتأكيد، وإزالة توهم النقص من العشرة.

وللراغب نكتة غريبة حيث جعل في الوجه الثالث مما أورده أنها من باب الاستطراد في الكلام، وللتنبيه على فضيلة علم العدد، ولذا قيل: العدد أول العلوم وأشرفها[٢].

أما الزركشي فقال في الوجه السادس في الآية: إن في الكلام تقديماً وتأخيرًا، وإن كان على خلاف الأصل، لكن الإشكال ألجأنا إليه.[٣]

فجعل في الآية إشكالاً، ولم يوضح من قال بهذا القول ولم ينسبه للمبرد، فلعله من عنده، وكانت مجمل الوجوه التي ذكرها الزركشي في الآية ثمانية وجوه، ورأيه الذي يميل إليه: أن الواو لما كانت تأتي في بعض المواضع للإباحة، دفع توهم أنها لهذا المعنى بذكر (عَشَرَةٌ)، وقوله (كَامِلَةٌ) تحقيق لذلك وتأكيد له[٤].

أما الكرماني فقال في الجواب الثاني من التفسير / وتقديره: فصيام عشرة أيام، ثلاثة أيام في الحج، وسبعة إذا رجعتم[٥]، قلت: وهذا القول هو عين

---

(١) انظر: الفتاوى الكبرى ٣/٣٦٩ .

(٢) انظر: جامع التفاسير ١/٤١٥ .

(٣) انظر: الجامع لأحكام القرآن ٣/٣١٦-٣١٧.

(٤) انظر: الدر المصون ٢/٣٢٠.

(٥) غرائب التأويل ١/٢٠٥-٢٠٦ .

القول بالتقديم والتأخير، ولم ينسبه لأحد كذلك، وهذه الوجوه التي ساقها الكرماني نقلها السيوطي في قطف الأزهار(١).

ووافق السمين شيخه في أن ما نسب للمبرد من القول بالتقديم والتأخير لا يصح عنه(٢).

وموقف أبي حيان من القول بالتقديم والتأخير معروف، فلا يراه في القرآن ؛ لأنه من ضرورات الشعر، فيُنزه القرآن عنه، ولم يصح عن المبرد القول بذلك، وما أُثر عنه بخلافه، والقول بالتقديم والتأخير جاء وجهاً سابعاً في ما ساقه الزركشي، وفي أحد جوابي التفسير عند الكرماني، وهو ضعيف ؛ لأنه خلاف الأصل، لكنه لا يبلغ من الضعف أن ينزه عنه القرآن، والله أعلم.

الآية التاسعة:

قال تعالى:﴿ثُمَّ أَفِيضُواْ مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ ٱلنَّاسُ وَٱسْتَغْفِرُواْ ٱللَّهَۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [سورة البقرة:١٩٩].

قال أبو حيان:

﴿ ثُمَّ أَفِيضُواْ ﴾ **والإفاضة قد تقدمت، وأُمروا** بالذكر إذا أفاضوا، فكيف يؤمر بها بعد ذلك بـ (ثُمَّ) التي تقتضي التراخي في الزمان؟

وأُجيب عن هذا بوجوه: ... وقد حمل بعض الناس (ثُمَّ) هنا على أصلها من الترتيب بأن جعل في الكلام تقديماً وتأخيراً، فجعل ﴿ ثُمَّ

(١) انظر: قطف الأزهار ٢/٣٢٠.

(٢) انظر: الدر المصون ٢/٣٢٠.

أَفِيضُواْ﴾ معطوفاً على قوله ﴿ وَٱتَّقُونِ يَٰٓأُوْلِي ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾ كأنه قيل: (ثم أفيضوا من حيث أفاض الناس واستغفروا الله إن الله غفور رحيم، ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلاً من ربكم فإذا أفضتم من عرفات).

وعلى هذا تكون هذه الإفاضة المشروط بها تلك الإفاضة المأمور بها، لكن التقديم والتأخير هو مما يختص بالضرورة ويُنزه القرآن عن حمله عليه[1].

الدراسة

أصل الإشكال الذي أورده أبو حيان:

أن العطف بـ ﴿ ثُمَّ أَفِيضُواْ ﴾ يقتضي أن هناك إفاضة أخرى غير الإفاضة الأولى، وهي الإفاضة من عرفات، وجمهور المفسرين يقولون إن الإفاضة هنا هي الإفاضة من عرفات.

فكيف يقال:﴿فَإِذَآ أَفَضۡتُم مِّنۡ عَرَفَٰتٖ﴾ ثم أفيضوا من عرفات؟[2]، هذا توضيح معقد الإشكال.

وللعلماء عن هذا أجوبة متعددة:

١ – أن (ثُمَّ) هنا ليست للترتيب، إنما هي لعطف جملة كلام على جملة هي منها منقطعة، هذا كلام ابن عطية، وبنحوه القرطبي، وابن كثير، والشنقيطي[3].

---

(١) البحر المحيط ٥٢٣/٣.

(٢) وضح وجه الإشكال المتوهم الواحدي في البسيط ٥٤/٤، وابن الجوزي في زاد المسير ٢١٤/١ .

(٣) انظر: المحرر الوجيز ٤٩٠١/١، تفسير القرآن العظيم ٢٥٩/٢، الجامع لأحكام القرآن ٣٥٠/٣، أضواء البيان ١٦٦/١.

٢ – أن في الكلام تقديماً وتأخيراً، وقال بهذا إمام المفسرين الطبري، والواحدي، وظاهر اختيار البغوي، وابن الجوزي[١].

٣ – أن هناك إفاضة أخرى غير الإفاضة من عرفات وهي الإفاضة من مزدلفة، فتكون(ثُمَّ) على بابها. وعلى هذا عوّل الطبري كما يقول القرطبي، ومال إليه مكي في الهداية واستدل له، وشذذ الجصاص هذا القول الذي هو في أصله مروي عن الضحاك من مزاحم، وجعله الثعلبي أشبه بظاهر القرآن، ومال إليه ابن الفرَس[٢].

٤ – ومنهم من جعل (ثُمَّ) بمعنى الواو، واستدل له بمثل قوله تعالى: ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ [سورة البلد:١٧]، أي: وكان من الذين آمنوا فيكون جمعاً بين الحكمين، وهو قول السمعاني، والطحاوي[٣].

٥- ومنهم من قال: إن (ثُمَّ)، هنا للتفاوت بين المرتبتين، وأن إحداهما صوابٌ – التي من عرفات –، والثانية خطأ –التي من مزدلفة.

وموقعها هنا كموقعها في قولك: أحسن إلى الناس ثم لا تحسن إلى غير كريم، هذا قول الزمخشري، وتبعه البيضاوي، وأبو السعود، ولم يرتضه الطيبي من الزمخشري، وتعقبه عليه، وانتصر الآلوسي للزمخشري ورد على الطيبي[٤].

---

(١) انظر: جامع البيان ٣/٥٣٠-٥٣١، البسيط ٤/٥٤، معالم التنزيل ١/٢٣٠، زاد المسير ١/٢١٤ .

(٢) انظر: الكشاف ١/٤١٢، أنوار التنزيل ١/١٧٩، إرشاد العقل السليم ١/٣٢٧، فتوح الغيب ٣/٣٠٣-٣٠٤، روح المعاني ٢/٨٩.

(٣) انظر: تفسير أبي المظفر السمعاني ١/٢٠٣، أحكام القرآن للطحاوي ٢/١٧٢ .

(٤) انظر: أحكام القرآن للجصاص ١/٣٨٧، الكشف والبيان ٥/٢٠٣-٢٠٤، الهداية ١/٦٦٨-

هذه محصلة أقوال العلماء في الآية.

وابن عاشور يقول إن جمهور المفسرين يقولون (ثُمَّ) للتراخي الإخباري للترقي في الخبر، وأن الإفاضة المأمور بها هنا هي عين الإفاضة المذكورة في قوله تعالى:﴿فَإِذَآ أَفَضْتُم مِّنْ عَرَفَٰتٍ﴾ [سورة البقرة:١٩٨][١]، قلتُ: ونسبة هذا القول إلى الجمهور فيه نظر.

واختار أبو حيان أن (ثُمَّ) للترتيب في الذكر لا في الفعل الواقع بالنسبة للزمان، أو بجعل الإفاضة المأمور بها هنا غير الإفاضة المشروط بها، وتكون من جمْع إلى منى، وقال إن هذا يقتضيه ظاهر القرآن[٢]، فكأنه خيَّر بين جوابين، ومال إلى الثاني.

وقد ناقش أبو حيان الزمخشري في قوله، وقال: ولا نعلم أحداً سبقه إلى إثبات هذا المعنى لـ (ثُمَّ)[٣].

وعدّه السمين تحاملاً من أبي حيان، وأن الزمخشري يعني بالتفاوت والبعد التراخي الواقع بين الرتبتين، وسيأتي له نظائر، وبمثل هذه الأشياء لا يُردّ كلام مثل هذا الرجل[٤].

٦٦٩، أحكام القرآن ابن الفَرَس ٢٦٦/١، الجامع لأحكام القرآن ٣٥٠/٣ .

(١) انظر: التحرير والتنوير ٢/أ / ٢٤٢ .

(٢) انظر: البحر المحيط ٥٢٣/٣ .

(٣) البحر المحيط ٥٢٤/٣ .

(٤) الدر المصون ٣٣٥/٢ .

والخلاصة أن القول بالتقديم والتأخير قال به أئمة، والإفاضة الثانية هي عين الأولى كما هو قول الجماهير قاطبة وتخريج (ثُمَّ) محتملاً لأوجه، ولا يقوى القول بالتقديم والتأخير ولو قال به أئمة، والآلوسي وصف القول به بأنه: ليس بشيء[1].

وديدن أبي حيان أن يصف القول بالتقديم والتأخير بأنه مما ينزه عنه القرآن، لكنه لا يستحق ذلك الوصف على ضعفه، والله أعلم.

الآية العاشرة:

قال تعالى: ﴿فَٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ كَذِكۡرِكُمۡ ءَابَآءَكُمۡ أَوۡ أَشَدَّ ذِكۡرٗاۗ﴾ [سورة البقرة:٢٠٠].

قال أبو حيّان في إعراب قوله تعالى: (أَوۡ أَشَدَّ ذِكۡرٗاۗ): وهذا أولى من جعل (ذِكۡرًا تمييزاً لأفعل التفضيل الذي هو وصفٌ في المعنى للذكر، فيكون للذكر ذكرٌ – بأن تنصبه عطفاً على محل الكاف، أو تجرَّه عطفاً عل (ذكر) المجرور بالكاف، أو الذي هو وصفٌ في المعنى للذاكر بأن تنصبه بإضمار فعلٍ، أي: أو كونوا أشد، أو للذاكر المذكور بأن تنصبه عطفاً على (آباءكم)، أو للذاكر الفاعل بأن تجرَّه عطفاً على المضاف إليه الذكرُ، ولا يخفى ما في هذه الأوجه من الضعف، فينبغي أن يُنزه القرآن عنها[2].

---

(١) انظر: روح المعاني ٢/٨٩-٩٠ .

(٢) البحر المحيط ١/٥٣٤-٥٣٥.

الدراسة:

مجمل هذه الأقوال التي ضعفها أبو حيان في إعراب: (أَوۡ أَشَدَّ) هي خمسة وجوه:

(١) نصبه على محل الكاف في (كَذِكۡرِكُمۡ)، وهذا الوجه صدّر به النحاس، وجوّزه العكبري[١].

(٢) أن يكون مجروراً عطفاً على (ذِكۡرًا) المجرور بالكاف، وهذا الوجه هو قول الزجاج،، ومكي من أبي طالب، وابن عطية والعكبري، وصدَّر به أبو السعود، والآلوسي[٢].

وعلى هذا الوجه يكون الذكر ذاكراً على المجاز، والمعنى، واذكروا الله ذكراً كذكركم آباءكم، أو كذكر أشد منه وأبلغ.

(٣) أنه منصوب بإضمار فعلٍ: أي: وكونوا أشد، وهو ما صدّر به الكوراني[٣].

(٤) أنه منصوب عطفاً على (ءَابَآءَكُمۡ)، وهذا وجه مجوز عند الزمخشري، والهمذاني، وزكريا الأنصاري[٤].

---

(١) انظر: إعراب القرآن ص٨٦، التبيان في إعراب القرآن ١٦٤/١.

(٢) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٢٧٤/١، مشكل إعراب القرآن ١٢٤/١، المحرر الوجيز ٤٩٢/١، التبيان ١٦٤/١، إرشاد العقل السليم ٣٢٨/١، روح المعاني ٨٩/٢-٩٠.

(٣) انظر: غاية الأماني ٧٩٨/١.

(٤) انظر: الكشاف ٤١٣/١، الفريد في إعراب القرآن المجيد ٤٧٨/١, إعراب القرآن العظيم ص٩٦.

قال ابن الحاجب عن هذا الوجه: وهذا يلزم منه أن يكون أفعلُ للمفعول، وهو شاذ لا يرجع إليه إلاّ بثبت[١].

(٥) أن يكون مجروراً عطفاً على المضاف إليه الذكر، وهو إعراب الزمخشري[٢]، وهذا الوجه اعترض عليه بأنه عطف على الضمير المجرور بدون إعادة حرف الجار، وقد منعه كثيرٌ[٣].

والتقدير: **ذكراً كذكركم آباءكم أو أشد**، وجعلوا الذكر ذاكراً مجازاً وهذا تخريج ابن جني[٤]، وهذا الوجه قال عنه البيضاوي: على ضعف[٥]، وقال فيه ابن الحاجب: وفيه نظر؛ لما يلزم منه العطف على المضمر المخفوض، وذلك لا يجوز عنده -يعني الزمخشري-[٦].

ولم ير ابن عاشور هذه العلة مانعة من هذا الوجه ؛ لأن ذلك غير متفق عليه بين أئمة النحو[٧].

ونقد ابن المنير الزمخشري وتعقبه في كلام طويل[٨]، والوجه الإعرابي المختار عند أبي حيان أن يعرب (أَوۡ أَشَدَّ) منصوباً على الحال، وهو نعتٌ

---

(١) أمالي ابن الحاجب ١/١٣٨.
(٢) انظر: الكشاف ١/٤١٢-٤١٣.
(٣) انظر: عناية القاضي للخفاجي ٢/٢٩٣.
(٤) انظر: الدر المصون ٢/٣٣٩ .
(٥) انظر: أنوار التنزيل ١/١٧٩.
(٦) انظر: أمالي ابن الحاجب ١/١٣٨.
(٧) انظر: التحرير والتنوير ٢/٢٤٦.
(٨) انظر: الانتصاف ١/٤١٣.

لقوله (ذِكۡرًا) لو تأخر، فلما تقدم انتصب على الحال، وحسن تأخر (ذِكۡرًا) ؛ لأنه كالفاصلة، ولزوال قلق التكرار إذا لو قدّم لكان التركيب: **فاذكروا الله كذكركم أباءكم أو اذكروا ذكراً أشد**[1]، وتابعه ابن عاشور على هذا الوجه الإعرابي[2].

ولم يجزم السمين بشيء بعد عرضه الأقوال وقال إنه موضع يحتاج إلى نظر وتأمل[3].

وعلى كل حال، فالأوجه الإعرابية متفاوتة في القوة والضعف ولا تبلغ من الضعف درجة يقال فيها **إنه ينزه عنها القرآن**، والله أعلم.

الآية الحادية عشرة:

قال تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ يُؤۡلُونَ مِن نِّسَآئِهِمۡ تَرَبُّصُ أَرۡبَعَةِ أَشۡهُرٖۖ﴾ [سورة البقرة:٢٢٦].

قال أبو حيان:

و(مِن) يتعلق بقوله (يُؤۡلُونَ)، وآلى لا يتعدى بـ (مِن)، فقيل (مِن) بمعنى عَلَى، وقيل: بمعنى (في) ويكون ذلك على حذف مضاف أي: على ترك وطء نسائهم أو: في ترك وطء نسائهم، وقيل (مِن) زائدة والتقدير: يؤلون أن يعتزلوا نساءهم.

---

(١) انظر: البحر المحيط ٥٣٣/٢ .

(٢) انظر: التحرير والتنوير ٢٤٦/٢ .

(٣) انظر: الدر المصون ٣٤١/٢ .

وقيل: يتعلق محذوف: والتقدير: للذين يؤلون لهم من نسائهم تربص أربعة أشهر، فتعلق بما تعلق به (لهم) المحذوف، قاله الزمخشري، وهذا كله ضعيف نُنزه القرآن عنه[1].

الدراسة:

مجمل الأقوال الموصوفة بتنزيه القرآن عنها هنا أربعة أقوال، والقول المختار عند أبي حيان أن (مِن) متعلقة بـ (يُؤْلُونَ) على أحد وجهين:

(مِن) للسببية، أي: يحلفون بسبب نسائهم، وإما أن يضمن الإيلاء معنى (الامتناع) فيُعدى بـ (مِن)

فكأنه قيل: للذين يمتنعون بالإيلاء من نسائهم، وعلم من هذا أن الأقوال الموصوفة بما ذكر عند أبي حيان موضوعها متعلق (مِن) في الآية، ومعناها على ذلك، وأقوال العلماء في المسألة كالتالي:

(١) أن (مِن) بمعنى (في) أو (على)، والتقدير: يحلفون على وطء نسائهم، حذف المضاف وأُقيم المضاف إليه مقامه.

حكاه ابن الأنباري عن بعض اللغويين[2]، واقتصر عليه مكي في الهداية، ورد ابن الأنباري في إعرابه على من جعل (مِن) متعلقة بـ (يُؤْلُونَ)[3] وأن قول العامة (آلى من امرأته) غلط، وإنما يقال (آلى على امرأته) وظاهره أنه يفسر

---

(١) البحر المحيط ٢٠٩/٤٧ .

(٢) حكاه ابن الجوزي في زاد المسير ٢٥٧/١ .

(٣) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن ص١٥٦ .

(مِن) بـ على[١].

وفسره ابن عاشور بأنه عُدي بـ (مِن) بدل (عَلَى) ؛ لأنه ضمن هنا معنى السبعة، فعدي بالحرف المناسب لفعل (البعد)[٢].

(٢) أنه مضمن معنى (البعد)، ولهذا عداه بـ (مِن)، وهو معدى بـ (على) أي: يبتعدون من نسائهم، وهو قول الزمخشري – أحد الأقوال المردودة عند أبي حيان – وجوز الزمخشري أن التقدير: يراد لهم من نسائهم تربص أربعة أشهر، كقوله: لي منك كذا[٣].

وهذا اختيار الرازي وقوله– وقد نقله من الزمخشري –، ومثله أبو السعود[٤]، واقتصر البيضاوي على قول الزمخشري الأول[٥].

(٣) أن (مِن) من صلة التربص، والمعنى: للذين يؤلون تربص أربعة أشهر من نسائهم، وصدّر بهذا القول الواحدي، وعلق على قول ابن الأنباري بأن حروف الصفات متعاقبة[٦].

وصدر الآلوسي بقول الزمخشري أنه مضمن معنى (البعد)، ثم حكى بقية الأقوال[٧].

---

(١) انظر: التحرير والتنوير ٣٨٥/٢ .

(٢) انظر: الهداية ٧٥٧/١ .

(٣) انظر: الكشاف ٤٣٧/١ .

(٤) انظر: التفسير الكبير ٨٦/٦، إرشاد العقل السليم ٣٤٩/١ .

(٥) انظر: البسيط ٢٠٢/٤ .

(٦) انظر: أنوار التنزيل ١٩٤/١.

(٧) انظر: روح المعاني ١٢٩/٢ .

والقول بالتضمين وأن المعنى (يمتنعون من وطأ نسائهم بالحلف) ولهذا عُدي بـ (مِن)، هو قول ابن هشام، حيث يقول: ولما خفي التضمين على بعضهم في الآية، ورأى أنه لا يقال: حلف من كذا، بل حلف عليه، قال: (مِن) متعلقة بمعنى (لِّلَّذِينَ) كما تقول لي منك مبرة.

وعند المنتجب الهمذاني أن (مِن) متعلقة بـ (يُؤْلُونَ) وأنه يقال: آلى من امرأته وعلى امرأته[١].

وحكى العكبري قول الهمذاني، ثم قال: وقيل: الأصل (على)، ولا يجوز أن تقام (مِن) مقام (على) فعند ذلك تتعلق (مِن) بمعنى الاستقرار وكأنه يميل إلى هذا الأخير[٢]، والله أعلم

ونقل عن العكبري ما ذكره هنا الطيبي في حاشيته[٣] وتعديه فعل (آلى) بـ (مِن) و (على) نقل عن الطيبي أنه يتعدى بالحرفين[٤].

وبنحوه عند الكوراني[٥].

وتوسع السمين الحلبي في هذا المقام فأورد ثمانية أقوال، وزاد وتعقب الأقوال السابقة بما يلي:

(أ) أن من جعل (مِن) قائمة مقام (على) فهذا رأي الكوفيين.

---

(١) انظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد ٥١٤/١ .

(٢) التبيان في إعراب القرآن ١٨٠/١ .

(٣) انظر: فتوح الغيب ٣٨٢/٣ .

(٤) نقله عنه الشهاب الخفاجي ٣١٠/٢.

(٥) انظر: غاية الأماني ٨٥٩/١ .

(ب) أن ما حكاه أبو حيان عن الزمخشري من أن الجار والمجرور متعلق بمحذوف، وأن التقدير: (والذين يؤلون لهم من نسائهم تربص أربعة أشهر)، متعلق بما تعلق به (لهم) المحذوف فيه نظرٌ، ثم ساق نص عبارة الزمخشري ووضح أن قوله (لهم)، إنما أراد أن يُعلق (مِن) للاستقرار الذي تعلق به (للذين) غاية ما فيه أنه أتى بضمير "الذين" تبييناً للمعنى(١).

قلت: وإيضاحه ظاهر جدّاً، وتعقبه تقدير شيخه صائب، ولكن تعلق الجار والمجرور المحذوف هو من جملة الأقوال المنتقدة المضعفة عند أبي حيان، وقد بين السمين أن تعلق الجملة بالاستقرار غير ظاهر، فردَّ بهذا على أبي البقاء، وحكى قول شيخه أن القرآن منزهٌ عن الأقوال المسبوقة.

ولم يرتض تقدير شيخه أبي حيان: ﴿لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ تَرَبُّصُ﴾ فالآية (لِّلَّذِينَ) فلو جاء كذلك غير مجرور باللام سَهُل الأمر الذي ادعاه، ولكنه جاء مجروراً باللام(٢).

ولم يتعقبه بشيء، وعدَّ وجهين عند أبي حيان زيادة على الستة التي ذكرها فأصبحت ثمانية، وإن اعتبر مطلق التضمين فتكون الأقوال سبعة(٣).

وعليه فما من قول وصفه أبو حيان بتنزيه القرآن عنه إلاّ وقال به إمام معتبر.

والمسألة نحوية صرفية، وإذا صح أن فعل الإيلاء يتعدى بحرفين (مِن)

(١) انظر: الدر المصون ٤٣٣/٢ .
(٢) انظر: الدر المصون ٤٣٤/٢ .
(٣) انظر: الدر المصون ٤٣٢/٢ .

و(على).

فإنه يكون وجهاً مختاراً لا حاجة فيه لحذفٍ ولا تضمينٍ، وتعلقها بـ (مِن) هو الوجه الظاهر كما اختاره أبو حيان، والله أعلم.

الآية الثانية عشرة:

قال تعالى: ﴿ فَإِن لَّمْ يُصِبْهَا وَابِلٌ فَطَلٌّ﴾ [سورة البقرة:٢٦٥].

قال أبو حيان: ".... ودعوى التقديم والتأخير في الآية على ما قاله بعضهم من أنّ المعنى: أصابها وابل فإن لم يصبها وابل فطل فآتت أكلها ضعفين، حتى يجعل إيتاءها الأكل ضعفين في الحالين من الوابل أو الطل، لا حاجة إليها، والتقديم والتأخير من ضرورات الشعر فينزه القرآن عن ذلك"(١).

الدراسة:

المعنى الذي عليه عامة المفسرين أنّ هذه الجنة لا تنقطع ثمارها على كل حال، أصابها وابل أو مطر دون الوابل من الطل، فلا يحرم بسبب انتقاص المطر من ثمرة(٢).

والقول الذي نسبه أبو حيان لبعضهم معزُوٌّ مثبت في تفسير السمرقندي، حيث قال: "وفي الآية تقديم وتأخير معناه: كمثل جنة بربوة أصابها وابل، ﴿

(١) البحر المحيط ٥٦١/٥.

(٢) انظر: جامع البيان ٦٧٧/٤، ٦٧٨، معالم التنزيل ٣٢٨/١، المحرر الوجيز ٦٨/٢، زاد المسير ٣١٩/١، ٣٢٠،التفسير الكبير ٦٢/٧، الجامع لأحكام القرآن ٣٣٨/٤، أنوار التنزيل للبيضاوي ٢٥٥/١،، تفسير ابن كثير ٢/ ٤٦٤، التحرير والتنوير ٥٣/٣.

فَإِن لَّمْ يُصِبْهَا وَابِلٌ فَطَلٌّ﴾ فآتت أكلها ضعفين"[١].

وكأنه مفهوم تفسير الواحدي حيث جاء عنده: "وأصابها طل فتلك حالها في الثراء وتضاعف الثمرة لا ينقص بالطل عن مقدارها بالوابل، وفي الكلام إضمار لا يتم المعنى إلا به"[٢].

ولم يرجح القرطبي القول بالتقديم والتأخير لعدم الحاجة إليه[٣]، وتابع السمين شيخه فقال عن دعوى التقديم والتأخير: "وهذا لا حاجة إليه لاستقامة الدعوى بدونه"[٤].

واستناداً إلى أنّ الأصل أنّ ترتيب النظم القرآني على أصله ولا يُصار إلى القول بخلافه إلا بدليل قوي، فإنّ دعوى التقديم والتأخير ليست قوية، والمعنى المستقر عند أمات التفاسير: أنّ نفقة المؤمن تضاعف بالوابل وتحسن وتطيب بالطل، ومعلوم أنّ النفقة ولو كانت ابتغاء مرضاة الله وطلباً لثوابه تختلف في ما بينها باختلاف عوامل متعددة من النية والإخلاص، ووقوعها في يد الأشد حاجة، وكل عامل بحسبه كما هي عبارة الحافظ ابن كثير[٥].

ولا يظهر أنّ مقصود الآية التسوية في ما بينها على كل حال وهي على أحوال متفاوتة كما تقدم، وأقوال السلف ليس فيها ما يظهر بناء المعنى على

---

(١) انظر: تفسير السمرقندي ١/٢٣٠، وهو قول من أقاويل ثلاثة ذكرها النسفي في التيسير ٣/٣٨٣.

(٢) انظر: البسيط ٤/٤١٩.

(٣) انظر: الجامع لأحكام القرآن ٤/٣٣٨.

(٤) انظر: الدر المصون ٢/ ٥٩٤.

(٥) انظر: تفسير القرآن العظيم ٢/ ٤٦٤.

دعوى التقديم والتأخير، والله أعلم[١].

الآية الثالثة عشرة:

قال تعالى:﴿ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ﴾ [سورة آل عمران:٦].

قال أبو حيان: "فإن قلت: لم حملت ﴿ ٱلۡحَكِيمُ ﴾ على أنه محول من فاعل إلى فعيل للمبالغة.... وهذا تخريج سهل سائغ جدّاً يزيل تلك التكلفات والتركيبات العَقِدَة التي ينزه كتاب الله عنها"[٢].

الدراسة:

حمل أبو حيان لفظة ﴿ ٱلۡحَكِيمُ﴾ على أنها محولة من فاعل (حاكم) إلى فعيل (حكيم) للمبالغة.

فأورد عليه هلاّ جعلته (فعيلاً) بمعنى (مُفعِل) فيكون معناه المحكم، مثل (أليم) قالوا: بمعنى (مؤلم)، (سميع) بمعنى (مسمع)؟[٣]، وأجاب بما يلي:

أ- لم يسلم أنّ (فعيلاً) يأتي بمعنى (مُفعِل) وأنّ (أليم) و(سميع) قد يؤول على غير (مُفعِل)، ولئن سلم ذلك فهو من الندرة والشذوذ بحيث لا يقاس عليه.

ب- فعيل المحول من فاعل للمبالغة فهو كثير جدّاً خارج عن الحصر، مثل: عليم - سميع - قدير-خبير.... إلخ.

(١) انظر: الدر المنثور ٢٤٧/٣ - ٢٤٨، كما في آثار قتادة، وزيد بن أسلم.

(٢) البحر المحيط ٢٥٢/٥.

(٣) انظر: البحر المحيط ٢٥٢/٥.

ج- العربي القُح لا يفهم من (حكيم) إلا أنه محول للمبالغة من (حاكم)، وفهمه حجة قاطعة[١].

هذه هي الحجج الثلاث التي أدلى بها أبو حيان تأييداً لقوله، وكرر في النظائر أنّ (فعيلاً) بمعنى (مُفْعل) لا ينقاس، إنما مرده السماع، قال هذا عند قوله تعالى: ﴿كَلِمَٰتٖ﴾ [البقرة: ١٢٤]،[٢]، والمصادر ذات الصلة بالتفسير اللغوي والأعاريب صمتت عن ذكر هذه المسألة في آية آل عمران، لكن لهم كلام في أول موطن ذكر فيه (الحكيم) أو ما يشابهه، فالزمخشري والعكبري يقولان في الآية النظيرة: بديع بمعنى مبدع، كسميع بمعنى مسمع[٣]، وفي النظائر قال القرطبي عند آية التغابن: المحكم لجميع الأشياء صرف من (فعيل) إلى (مُفعِل)[٤]، وأورد ابن عطية في سورة يس احتمالاً وهو أنه فعيل من فاعل[٥]، وابن عاشور عند أول موطن ذكر فيه الحكيم قال: بمعنى المحكم، (فعيل) بمعنى (مُفعِل)[٦] ا.هـ. ويأتي فعيل محول من فاعل للمبالغة، مع عدة صيغ كفعَّال وفعُول كما قال ابن هشام في حديث عن اسم الفاعل: "وإعمال صيغ المبالغة: وهو ما حُوِّل للمبالغة من فاعل إلى فعّال، أو مفعال، أو فعول بكثرة، أو فعيل، أو فعِل على قلة[٧].

---

(١) انظر: البحر المحيط ٥/٢٥٢.
(٢) انظر: البحر المحيط ٣/٤٦٣.
(٣) انظر: الكشاف ١/ ٣١٥، التبيان ١/ ١٠٩.
(٤) انظر: الجامع لأحكام القرآن ٢١/ ٢٥ .
(٥) انظر: المحرر الوجيز ٧/ ٢٣٣.
(٦) انظر: التحرير والتنوير ١/ ٧٢٤.
(٧) شرح شذور الذهب لابن هشام ٢٠٤ .

أما مجيء (فعيل) بمعنى (مُفعِل) ففيه قولان:

١-قول الجمهور ومنهم ابن الأعرابي، والمبرد، والزجاج، وابن بري، أنه قد أتى (فعيل) بمعنى (مُفعِل).

٢-أنّ مجيء (فعيل) بمعنى (مُفعِل) فيه نظر، وبعضهم قال: لا يثبت[١].

أما رأي أبي حيان أنّ مجيئه متوقف على السماع وهو نادر وشاذّ، ولا ينقاس كما تقدم فقد جاء في التذييل: "والإنصاف في هذه المسألة القياس على (فعول)، (وفعّال)، (ومفعال)، والاقتصار على (فعيل)، (فعِل) على مورد السماع"[٢]؛ ولذا لم يقل بأنّ (حكيم) معناه (مُحكم)، فالخلاف هنا على مرتبتين: ثبوته أولًا، ثم ما ثبت منه عند القائلين به هل هو متوقف على السماع أم يمكن فيه القياس؟ ورأي أبي حيان في غاية الوضوح فهو يراه واردًا لكنه مقصور على السماع، وأيّاً ما كان فالحكيم سبحانه حاكمٌ ومُحكِمٌ آياته وخلقه وكتابه وقضاءه وتدبيره وتصريفه، فالمعنى لا ينكر على التخريجين، والخلاف صرفي خالص، فلا يستحق هذا الوصف الحياني، وإن كان على قوله أبلغ ممن جعله محولا إلى مُفعِل.

(١) انظر: خزانة الأدب للبغدادي ٨/ ١٧٨—١٨٤، وقد استفدت من رسالة (آراء ابن بري التصريفية) للدكتور فراج الحمد ١/ ٤٥٠ –٤٥٣، وكونه لم يثبت قول السعد التفتازاني في حاشيته كما في الخزانة ٨/١٨٠.

(٢) انظر: التذييل والتكميل ١٠/ ٣١٧.

الآية الرابعة عشرة:

قال تعالى: ﴿ وَشَاوِرْهُمْ فِي ٱلْأَمْرِ ﴾ [سورة آل عمران:١٥٩].

قال أبو حيان: "ومن غريب النقول والمقول وضعيفه الذي ينزه عنه القرآن قول بعضهم: إنّ قوله تعالى: ﴿ وَشَاوِرْهُمْ فِي ٱلْأَمْرِ ﴾ أنه من المقلوب، والمعنى: وليشاوروك في الأمر"(١).

الدراسة:

معنى قوله تعالى: ﴿ وَشَاوِرْهُمْ فِي ٱلْأَمْرِ ﴾ خطاب للنبي -صلى الله عليه وسلم- بمشاورة أصحابه إما وجوباً أو استحباباً، قولان للعلماء(٢).

وفي حكمة الأمر بالمشاورة واستخراج الحكم من أصحابها أسرار تبلغ الثمانية كما بسطها الفخر الرازي(٣).

وعلى هذا المعنى المقرر كُتُب التفاسير وأئمة العلم قاطبة، أما القول الذي غرّبه وضعّفه أبو حيان فأورده السجاوندي في عين المعاني(٤)، وادعاء القلب خلاف الظاهر والمتبادر، وما جاء على خلاف الأصل احتاج إلى دليل يخرجه عن ذلك، ولم يقل به أحد من المفسرين السلف منهم والخلف، والأوامر في

---

(١) البحر المحيط ٢٤٩/٦.

(٢) انظر: جامع البيان ١٨٨/٦ - ١٩١، الكشف والبيان للثعلبي ٩/ ٣٥٦، المحرر الوجيز ٢/ ٤٠٤، زاد المسير ٤٨٦/١، ٤٨٩، الجامع لأحكم القرآن ٣٧٩/٦، ٣٨٢، تفسير القرآن العظيم ٢٣٤/٣، التحرير والتنوير ١٤٧/٤.

(٣) انظر: التفسير الكبير ٦٨/٩، ٦٩، وانظر: البسيط ١٢٣/٦، معالم التنزيل ١٢٤/٢، أحكام القرآن للجصاص ٣٢٩/٢ - ٣٣٠.

(٤) انظر: عين المعاني للسجاوندي ١٠٤٩/٣.

الآية كلها للنبي -صلى الله عليه وسلم- فإخراج بعضها فيه شذوذ، وعند أئمة اللغة أنّ القلب أو المقلوب له أشكال متعددة(١).

والمراد به هنا على القول الضعيف بل الشاذ في الآية: هو قلب الإسناد وهو أن يشمل الإسناد إلى شيء والمراد غيره(٢)، وهو من أنواع البديع.

الآية الخامسة عشرة:

قال تعالى: ﴿وَلَا يَحۡسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّمَا نُمۡلِي لَهُمۡ خَيۡرٞ لِّأَنفُسِهِمۡۚ إِنَّمَا نُمۡلِي لَهُمۡ لِيَزۡدَادُوٓاْ إِثۡمٗاۚ وَلَهُمۡ عَذَابٞ مُّهِينٞ﴾ [سورة آل عمران:١٧٨].

قال أبو حيان: "وقد أشبعنا الكلام في حذف أحد مفعولي (ظنّ) اختصاراً فيما تقدم من قول الزمخشري في قوله: ﴿وَلَا تَحۡسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمۡوَٰتَۢاۚ﴾ [سورة آل عمران:١٦٩]، إن تقديره: ولا تحسبنهم، وذكرنا هناك أنّ مذهب ابن ملْكون أنه لا يجوز ذلك، وأنّ مذهب الجمهور الجواز لكنه عزيز جدّاً بحيث لا يوجد في لسان العرب إلا نادراً، وأنّ القرآن ينبغي أن ينزه عنه"(٣).

الدراسة:

ما ذكره أبو حيان عن الزمخشري عند الآية الكريمة ﴿وَلَا يَحۡسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّمَا نُمۡلِي لَهُمۡ خَيۡرٞ لِّأَنفُسِهِمۡۚ إِنَّمَا نُمۡلِي لَهُمۡ لِيَزۡدَادُوٓاْ إِثۡمٗاۚ وَلَهُمۡ عَذَابٞ مُّهِينٞ﴾ ، بسطه في موطن مشابه عند قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحۡسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُواْ فِي

(١) انظر: معجم المصطلحات البلاغية، أحمد مطلوب ٢٩٧/٣ - ٣٠٠.

(٢) انظر: معجم المصطلحات البلاغية، أحمد مطلوب ١٤٢/٣.

(٣) البحر المحيط ٣٠٧/٦.

سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمۡوَٰتَۢاۚ﴾ ورأى الزمخشري أنه يجوز أن يكون (الذين قتلوا) فاعلاً، والتقدير: ولا يحسبنهم الذين قتلوا أمواتاً، أي: ولا يحسبن الذين قتلوا أنفسهم أمواتًا، فإن قيل: كيف جاز حذف المفعول الأول؟

قال جواباً: "هو في الأصل مبتدأ، فحذف كما حذف المبتدأ في قوله (أحياء)، المعنى (هم أحياء) لدلالة الكلام عليهما"(١)(٢).

وردّ أبو حيان تقدير الزمخشري على حذف المفعول الأول؛ لأنه لا يجوز معلِّلاً ذلك بأنّ فيه تقديم المضمر على مفسره، وهو محصور في أماكن لا تتعدي (ثم عدَّدها) في أبواب النحو(٣).

وما قدره الزمخشري ليس واحداً من هذه المواضع المذكورة، وسؤال الزمخشري وجوابه في حذف أحد مفعولي (ظنّ) وأخواتها اختصاراً يتمشى مع قول الجمهور لكنه قليل جدّاً، وعدّه الفارسي عزيزًا جدّاً.

وعند الآية الكريمة يرى العكبري أنّ﴿أَنَّمَا نُمۡلِي لَهُمۡ خَيۡرٞ لِّأَنفُسِهِمۡۚ﴾ تسدّ مسدّ مفعولين كما هو عند سيبويه، وعند الأخفش المفعول الثاني محذوف تقديره: نافعًا، أو غير ذلك(٤)، وعند ابن عطية أنّ ﴿أَنَّمَا نُمۡلِي لَهُمۡ خَيۡرٞ لِّأَنفُسِهِمۡۚ﴾ سدّ مسدّ مفعولين، فوافق المنقول من رأي سيبويه(٥)، وهو قول الفارسي، والزمخشري، والمنتجب الهمداني، والباقولي، والسمين، ودرويش،

(١) البحر المحيط ٦/٢٨١.
(٢) الكشاف ١/ ٦٥٨.
(٣) انظر: البحر المحيط ٦/٢٨١.
(٤) انظر: التبيان ١/ ٣١٢.
(٥) انظر: المحرر الوجيز ٢/ ٤٢٦.

وصافي من المعاصرين[١].

وللمعربين أوجه أخرى بسطها السمين في دره المصون، وأشار إلى مسألة مهمة وهي: أنّ من قال إنّ حذف المفعول الثاني لا يجوز عند أحد، فقوله ليس بشيء، وأنّ الممنوع إنما هو حذف الاقتصار[٢].

قلت: وهي المسألة التي أشار إليها أبو حيان في ما صدر به حول من الحذف، وأنه نادر جدًّا، فلا يجوز حمل القرآن عليه، والجمهور على جواز الحذف اختصارًا، ومنعه اقتصاراً بلا خلاف؛ لأنّ أصله المبتدأ والخبر[٣]، وقسّم السيوطي الحذف على ضربين: حذف أحدهما اقتصاراً فلا يجوز بلا خلاف، وأما حذف أحدهما الذي صححه ابن عصفور اختصاراً فجوّزه الجمهور، ومنعه طائفة كابن الحاجب، وابن ملكون، وحجة الجمهور ورود السماع بالحذف[٤]، ومأخذ هذا الوصف من أبي حيان أنه لا يرى حمل القرآن على التخريج اللغوي النادر، والأوجه القليلة أو الشاذة، ومرّ شيء من هذا في القواعد التي كان يكرّرها كثيرًا في بحره، فالخلاف هنا والوصف لقضية نحوية صرفية.

---

(١) انظر: الحجة ٣/ ١٠٩-١١٠، الكشاف ٦٦٣/١، إعراب القرآن للمنتجب ١٧٤/٢، كشف المشكلات ١/ ٢٧٦، الدر المصون ٣/ ٤٩٦، الجدول في إعراب القرآن ٢/ ٣٨٣، إعراب القرآن وبيانه ٢/ ١١٥.

(٢) انظر: الدر المصون ٣/ ٤٩٦- ٥٠٣.

(٣) انظر: توضيح المقاصد ١/ ٥٦٦-٥٦٨،، المقاصد الشافية للشاطبي ٢/ ٤٩٢-٤٩٥، همع الهوامع ٢٢٤/٢.

(٤) انظر: همع الهوامع ٢٦٦/٢.

الآية السادسة عشرة:

قال تعالى:﴿ أَن تَبْتَغُواْ بِأَمْوَٰلِكُم مُّحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَٰفِحِينَۚ فَمَا ٱسْتَمْتَعْتُم بِهِۦ مِنْهُنَّ فَـَٔاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةًۚ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَٰضَيْتُم بِهِۦ مِنۢ بَعْدِ ٱلْفَرِيضَةِۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [سورة النساء:٢٤].

قال أبو حيان: "وقال الزمخشري: "فإن قلت: أين مفعول (تَبْتَغُواْ)؟، قلت: يجوز أن يكون مقدّراً، وهو النساء، وأجود أن لا يقدر.

وكأنه قيل: أن تخرجوا أموالكم". انتهى كلامه.

فأما تقديره إذا كان مقدراً بالنساء فإنه لما جعله مفعولاً له غاير بين متعلق المفعول له وبين متعلق المعلول.

وأما قوله: وأجود أن لا يقدر، وكأنه قيل: أن تخرجوا أموالكم فهو مخالف للظاهر؛ لأنّ مدلول (تَبْتَغُواْ) ليس مدلول (تُخرجوا)، ولأنّ تعدي (تَبْتَغُواْ)إلى أموالكم ليس على طريق المفعول به الصريح كما هو في (تُخرجوا)، وهذا كله تكلف ينبغي أن ينزه كتاب الله عنه"[(١)].

الدراسة:

محصلة رأي الزمخشري في مفعول (تَبْتَغُواْ) من الآية الكريمة أنه يجوز أن يكون مقدراً والتقدير: النساء أي: تبتغوا النساء، والأجود أن لا يقدر

(١) البحر المحيط ٥٦٢/٦.

بتضمين (تَبْتَغُواْ) معنى (تخرجوا) وحينئذ لا يحتاج تقديراً[1].

قال الطيبي معلقاً على قوله: (والأجود أن لا يُقدَّر): "وإنما كان أجود؛ لأنه إذا لم يقدر له مفعول يبقى مطلقاً مُعطىً معنى التصرف، فيتناول إعطاء مهور الحرائر وأثمان السراري والإنفاق عليهنّ وغير ذلك من سائر التصرفات، ويكون المعنى: وبين لكم ما يحل مما يحرم إرادة أن تبتغوا بما أولياكم من الأموال التي خصّ الله لكم قياماً في معاشكم في حال الصلاح دون الفساد"[2].

وقد أورد الرازي سؤالاً عن مفعول (تَبْتَغُواْ) وأجاب أنّ التقدير: وأحل لكم ما وراء ذلكم لإرادة أن تبتغوهنّ، أي: تبتغوا ما وراء ذلكم، فحذف ذكره لدلالة ما قبله عليه[3].

والبيضاوي جوَّز أن لا يقدر مفعول (تَبْتَغُواْ) وكأنه قيل: إرادة أن تصرفوا أموالكم في حال كونكم محصنين غير مسافحين[4].

وجعله أبو السعود وبعده الآلوسي محذوفاً والتقدير: تبتغوا النساء، أو متروكاً أي: تفعلوا الابتغاء[5].

وتقديره الأول موافقٌ فيه الزمخشري وهو تقدير السيوطي كذلك، أي:

---

(١) انظر: الكشاف ٥٦/٢.

(٢) فتوح الغيب ٥٠٣/٤، ونحوه في حاشية زاده على تفسير البيضاوي ١٢٥/٢.

(٣) انظر: التفسير الكبير ٤٧/١٠.

(٤) انظر: أنوار التنزيل ٣٤٥/١.

(٥) انظر: إرشاد العقل السليم ٦٧٨/١، روح المعاني ٤/٥.

تطلبوا النساء[١].

فالعلماء بين جعْله مقدراً على تنوع في تقدير المحذوف أو متروكاً يعني: أن لا يقدر.

والبيضاوي خالف الزمخشري فجعل الأجود تقديره عاماً ؛ لأنه أبلغ ليكون الطلب للأموال أي: صرفها وإخراجها في وجوه الطلب حال كونكم محصنين غير مسافحين ومصلحين غير مفسدين، والقصد إلى الفعل من غير تقدير مفعول يتناول إعطاء المهور الحرائر وأثمان السراري والإنفاق عليهنّ وغيرها.

وهذا ما استحسنه الشهاب الخفاجي في حاشيته[٢].

وكأنّ أبا حيان تعقَّب الزمخشريَّ في قوله بعدم التقدير كأنه قيل: (أن تُخرجوا أموالكم).

وجعله أبو حيان مخالفاً للظاهر ولم يرتضه لوجهين:

١ – أنّ مدلول (تَبْتَغُواْ) ليس مدلول (تُخرجوا).

٢ – أنّ تعدِّي (تَبْتَغُواْ) ليس كتعدِّي (تُخرجوا) فالأول يتعدى بحرف الجرّ والثاني يتعدى بنفسه.

ورأي أبي حيان أنّ مفعول (تَبْتَغُواْ) محذوف اختصاراً وهو ضمير يعود على (ما) من قوله: (مَّاوَرَآءَ ذَٰلِكُمْ)وتقديره: أن تبتغوه[٣].

---

(١) انظر: تفسير الجلالين ١١٨/١.

(٢) انظر: عناية القاضي وكفاية الراضي ١٢٤/٣.

(٣) انظر: البحر المحيط ٥٦١/٦.

وما نقده أبو حيان وجيهٌ من حيث اللغة، باختلاف مدلولي الكلمتين، ومن تعدي إحداهما بنفسها والأخرى بحرف الجرّ، لكنه غير حقيق بالوصف الشديد.

الآية السابعة عشرة:

قال تعالى: ﴿حَٰفِظَٰتٞ لِّلۡغَيۡبِ بِمَا حَفِظَ ٱللَّهُۚ﴾ [سورة النساء:٣٤].

قال أبو حيان: "وقيل: (ما) مصدرية وفي (حفظ) ضمير مرفوع تقديره (بما حفظن الله) وهو عائد على الصالحات، قيل: وحذف ذلك الضمير، وفي حذفه قبح لا يجوز إلا في الشعر كما قال: فإن الحوادث أودى بها...، يريد: أودين بها[١]، والمعنى: يحفظن الله في أمره حين يمتثلنه.

والأحسن هنا أن لا يقال: إنه حذف الضمير بل يقال: إنه عاد الضمير عليهنّ مفرداً كأنه لوحظ الجنس، وكأنّ (الصالحات) في معنى: من صلح، وهذا كله توجيه شذوذ أدَّى إليه قول من قال في هذه القراءة إنّ (ما) مصدرية.[٢]

ولا حاجة إلى هذا القول، بل يُنزه القرآن عنه"[٣].

الدراسة:

يختار أبو حيان في نوع (ما) في قوله تعالى: ﴿بِمَا حَفِظَ ٱللَّهُۚ﴾ جواز كونها مصدرية، أو موصولة والعائد على ما محذوف تقديره: بما حفظه الله

(١) ديوان الأعشى الكبير (١٧١)، وفيه: ألوى بها، وليس (أودى بها) كما في المتن .
(٢) هذه قراءة أبي جعفر، إتحاف فضلاء البشر للبنا ١/ ٥١٠.
(٣) البحر المحيط ٣٨/٧.

لهنّ.

ونقده واعتراضه ليس على قراءة الجمهور، إنما على قراءة أبي جعفر بنصب لفظ الجلالة، وجعل (ما) مصدرية على وجه هذه القراءة.

ووافق ابن عطية أبا حيان وسبقه في اعتبار أنها مصدرية والتقدير: بما حفظن الله، وأن حذفه قبح لا يجوز إلا في الشعر(١).

وعدّه الآلوسي تكلّفاً وشذوذًا؛ لترك التأنيث حين جوّز أن يكون فاعله ضميراً مفرداً عائداً على جمع الإناث؛ لأنه في معنى الجنس كأنه قيل: فمن حفظ الله، (ومثله لا يليق بالنظم الكريم)(٢).

وذهب جمع من أهل التفسير إلى أنها مصدرية أي: يحفظ الله.

مع تجويز كونها موصولة والعائد محذوف: بما حفظه الله لهنّ، وممن ذهب إلى هذا الزجاج، والواحدي، والرازي، والقرطبي، والبيضاوي، وابن جزي، وأبو السعود، والشوكاني(٣).

على اختلاف يسير بينهم في توجيه عائد الصلة المحذوف.

واختار الزمخشري أنها مصدرية والمعنى بما حفظهنّ الله وعصمهن ووفّقهن لحفظ الغيب، أو بما حفظهنّ حين وعدهن الثواب العظيم على حفظ

---

(١) انظر: المحرر الوجيز ٥٤١/٣.

(٢) روح المعاني ٢٤/٥.

(٣) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٤٥/٢، التفسير الكبير ٩٢/١٠، وقال: إن العائد محذوف تقديره: بما حفظه الله لهنّ، البسيط ٤٨٨/٦، الجامع لأحكام القرآن ٢٨١/٦، ٢٨٢، أنوار التنزيل ٣٥٤/١، التسهيل ١٨٨/١،، إرشاد العقل السليم ٦٩٢/١-٦٩٣، فتح القدير ص ٢٩٥.

الغيب[١]، ووافقه ابن عاشور في مصدرية (ما) أي: بحفظ الله، وحفظ الله هو أمره بالحفظ[٢].

وعليه فإنّ وصف أبي حيان لقول من قال إنّ (ما) مصدرية قول يتنزه عنه القرآن هو منصبٌّ على قراءة أبي جعفر لا على قراءة الجمهور، وكذا من سبقه بالنقد أو لحقه كالسمين الحلبي[٣].

وشذّذ الطبري قراءة أبي جعفر من وجه آخر؛ لأنّ ذلك قبيح في العربية فالعرب لا تحذف الفاعل من المصادر من أجل أنّ الفاعل إذا حذف لم يكن للفعل صاحب معروف[٤].

وهذا على أنّ (ما) مصدرية، أي: يحفظهنّ الله في طاعته، وهي عند ابن جني في المحتسب من الشواذ[٥].

وعن كون (ما) مصدرية يقول الفراء: "ولست أشتهيه؛ لأنه ليس بفعل لفاعل معروف وإنما هو كالمصدر"[٦]، فكلامه في معنى كلام الطبري.

وخرج الباقولي عن شرطه في عدم كلامه على ما خرج عن قراءة الأمصار فاحتاج إلى توجيه قراءة أبي جعفر.

قال: "إنّ النحاة الجلة أخطؤوا في توجيهه بجعلهم (ما) مصدرية التقدير:

---

(١) انظر: الكشاف ٢/٦٩-٧٠ .

(٢) انظر: التحرير والتنوير٥/ ٤٠-٤١ .

(٣) انظر: الدر المصون٣/٦٧٠-٦٧٢ .

(٤) انظر: جامع البيان ٦/٦٩٥.

(٥) انظر: المحتسب١/١٨٨.

(٦) معاني القرآن ١/٢٦٥.

بحفظهنّ الله أي: طاعة الله".

موضِّحاً إنه وإن كان صحيحاً من حيث المعنى لكنه خطأ من جهة الصناعة؛ لأنّ (ما) إن كانت مصدرية كانت حرفاً، ولو كانت كذلك لم يكن في (حَفِظَ) ضمير يعود إليه فيبقى (حَفِظَ) بلا فاعل والفعل لا بد له من فاعل، ثم أوجب أن تكون موصولة[1].

ووجهها بالموصولة ابن الجزري؛ لأنّ (حَفِظَ) فيه ضمير مرفوع يعود عليه، بالبر الذي حفظ حق الله من التعفف وغيره، وقيل: بما حفظ دين الله[2].

وعليه فقراءة أبي جعفر متواترة لا شاذة.

والطبري مجاب عن تشذيذه القراءة معتذر له، وما دام وجه مصدرية (ما) جالباً هذه الإيرادات وهناك وجهان آخران لا مطعن فيهما ولا إشكال فالعدول عن الوجه المورد عليه المتعقب إلى الصحيح الجلي غير المشكل أولى وأوجب، وعلى كل حال فوصفه بما قاله أبو حيان وصفٌ غير مستحقّ حتى لو كان فيه ما ذكر من اعتراض وعدم تسليم لقائله.

والله أعلم.

الآية الثامنة عشرة:

قال تعالى: ﴿غَيْرَ مُحِلِّي ٱلصَّيْدِ وَأَنتُمْ حُرُمٌۗ﴾ [سورة المائدة:١].

قال أبو حيان: "قرأ الجمهور (غَيْرَ) بالنصب، واتفق جمهور من وقفنا على كلامه من المعربين والمفسرين على أنه منصوب على الحال، ونقل بعضهم

(١) كشف المشكلات ٣٠٩/١.

(٢) انظر: النشر في القراءات العشر ٢٢٦٤/٤.

الإجماع على ذلك، واختلفوا في صاحب الحال.... وقال الجمهور، والزمخشري، وابن عطية وغيرهما: هو الضمير المجرور في ﴿ أُحِلَّتْ لَكُمُ ﴾، .... وأما قول الجمهور فهو مردود في هذا الوجه الأخير، إذ يصير المعنى: (أحلت لكم بهيمة الأنعام في حال انتفاء كونكم تُحلون الصيد وأنتم حُرُم، وهم قد أحلت لهم بهيمة الأنعام في هذه الحال وفي غيرها من الأحوال إذا أريد ببهيمة الأنعام أنفسُها، وإن أريد به الظباء وبقر الوحش وحُمُره فيكون المعنى: (وأحل لكم هذه في حال انتفاء كونكم تُحلون الصيد وأنتم حُرُم) وهذا تركيب قلِقٌ معقد ينزه القرآن أن يأتي فيه مثل هذا، ولو أريد بالآية هذا المعنى لجاء على أفصح تركيبٍ وأحسنِه"[1].

الدراسة:

محل الخلاف هنا في صاحب الحال بعد اتفاقهم أو أكثرهم على إعراب ﴿ غَيْرَ مُحِلِّي ٱلصَّيْدِ ﴾: حالاً[2].

وأما صاحب الحال ففيه أقوال:

١ – ضمير الفاعل من ﴿ أَوْفُواْ ﴾، وهو قول الطبري، والأخفش، والنحاس، ومكي، والكرماني[3].

(١) البحر المحيط ١٦/٨.

(٢) انظر: جامع البيان ١٨/٨، الكشاف ١٩١/٢، التيسير للنسفي ٢٨٨/٥.

(٣) انظر: معاني القرآن للأخفش ٢٧٢/١، جامع البيان ١٨/٨، إعراب القرآن للنحاس ص ٢٢١، مشكل إعراب القرآن ٢١٧/٢، غرائب التفسير ٣١٥/١.

٢ – الضمير في ﴿ أُحِلَّتْ لَكُمْ ﴾، وهو رأي الرازي، وقبله قول ابن عطية، والزمخشري، والواحدي، وظاهر قول الفراء،

– ونسبه أبو حيان – كما تقدم – للجمهور، واختاره السمين، والأنصاري، وابن عاشور، والكوراني مع تجويزه هو رأي الأخفش وإن بعد لفظاً كما قال، ومحمود صافي من المعاصرين، ودرويش كذلك[١].

٣ – وقيل الضمير المجرور في ﴿ عَلَيْكُمْ ﴾، ذكره الآلوسي[٢] وتعقبه بأنّ الذي ﴿ يُتْلَىٰ ﴾ لا يتقيد بحال انتفاء إحلال الصيد وهم حرم، بل هو يتلى عليهم في هذه الحال وفي غيرها، وهو مسبوق بما ذكره السمين الحلبي[٣].

٤ – أنه حال من الفاعل المقدر، يعني الذي حذف وأقيم المفعول مقامه في قوله تعالى: ﴿ أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَٰمِ ﴾ والتقدير: أحل الله لكم بهيمة الأنعام غير محل لكم الصيد وأنتم حرم[٤].

---

(١) انظر: معاني القرآن للفراء ٢٩٨/١، البسيط ٢٢١/٧، الكشاف ١٩١١/٢، المحرر الوجيز ٨٤/٣،،التفسير الكبير ١٢٩/١١، الدر المصون ٤/ ١٧٩، إعراب القرآن زكريا الأنصاري ص ١٤٧،غاية الأماني ٢٦٦/٢، ٢٧٧، التحرير والتنوير ٨٠/٦، الجدول في إعراب القرآن ٢٦٧/٣، إعراب القرآن درويش ٤٠٢/٢.

(٢) انظر: روح المعاني ٥١/٦.

(٣) انظر: الدر المصون ١٧٩/٤.

(٤) انظر: الدر المصون ١٧٩/٤.

ورأي أبي حيان بعد ذكره الإجماع المنقول على أنّ ﴿ غَيۡرَ مُحِلِّي ٱلصَّيۡدِ ﴾ حال[1].

وقد ردّ قول الجمهور من أنّ صاحب الحال هو الضمير المجرور في ﴿أُحِلَّتۡ لَكُمۡ ﴾؛ لأنه يصير المعنى: أحلت لكم بهيمة الأنعام في حال انتفاء كونكم تحلون الصيد وأنتم حرم، وهم قد أحلت لهم بهيمة الأنعام في هذه الحال وفي غيرها من الأحوال إذا أريد ببهيمة الأنعام أنفسها، وإن أريد به الظباء وبقر الوحش وحُمُره فيكون المعنى: وأحل لكم هذه في حال انتفاء كونكم تحلون الصيد وأنتم حرم معللاً فإنّ هذا التركيب قلق معقد[2].

بل رد كل الأوجه التي قيلت في حالية ﴿غَيۡرَ﴾ وفي صاحب الحال، وأطال وأطنب في تضعيفها واختيار ما يراه، والسمين الحلبي ردّ قول شيخه فقال: "وهذا الذي ذكره واختاره وغلط الناس فيه ليس بشيء.... وأيضاً لم يعربوا ﴿ غَيۡرَ ﴾ إلا حالاً حتى نقل بعضهم الإجماع على ذلك، وإنما اختلفوا في صاحب الحال"[3]، وبيَّن السمين أنّ أبا حيان اختار أنّ ﴿غَيۡرَ مُحِلِّي ٱلصَّيۡدِ ﴾ استثناء ثانٍ وفي ذلك خرق للإجماع[4]، وأنّ ما نقل عن بعضهم

(١) وإن كان في المسألة قول آخر وهو أنه استثناء كما عند بعض البصريين كما في الدر المصون مثل ما تقدم .

(٢) انظر: البحر المحيط ٧/ ٣٧-٣٩.

(٣) الدر المصون ١٨٢/٤.

(٤) انظر: الدر المصون ١٨٢/٤.

أنه استثناء ثانٍ وعزي للبصريين ليس على هذا المدرك الذي ذكره الشيخ[1]، قلت: وصرح بأبو حيان برأيه جليًّا في النهر الماد[2].

والخلاصة أنّ صاحب البحر يختار مطولاً وجهة نظره أنّ ﴿غَيْرَ مُحِلِّي ٱلصَّيْدِ﴾ استثناء ثانٍ مخالفاً بذلك ما ادعي من الإجماع أنه حال وإن اختلفوا في صاحبه.

والقول الموصوف بأنه ينزه عنه القرآن منسوبٌ للجمهور، وقال به الأئمة منهم: ابن عطية، والزمخشري، وقولٌ قال به هؤلاء والجمهور من بعدهم كذلك غير حقيق بهذا الوصف الذي وصفه به أبو حيان رحمه الله.

الآية التاسعة عشرة:

قال تعالى: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَٱصْطَادُوا۟﴾ [سو رة المائدة:٢].

قال أبو حيان: "ولا تقديم ولا تأخير هنا، فيكون أصل التركيب: غير محلي الصيد وأنتم حرم، فإذا حللتم فاصطادوا، وفي الآية الثانية يكون أصل التركيب: ولا آمّين البيت الحرام يبتغون فضلاً من ربهم ورضواناً ولا يجرمنكم، كما ذهب إليه بعضهم، وجعل من ذلك قصة ذبح البقرة فقال: وجه النظم أن يقال: ﴿وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا﴾ الآية، ثم يقال:﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦٓ﴾ [سورة البقرة:٥٤]، وكثيراً ما ذكر هذا الرجل التقديم والتأخير منه، والعجب منه أن يجعله من علم البيان والبديع، وهذا لا يجوز عندنا إلا في ضرورة الشعر، وهو

(١) انظر: النهر الماد ١٩١/٢، قال: اتضح كونه استثناء ثانياً.

(٢) انظر: الدر المصون ١٨٢/٤.

من أقبح الضرائر، فينبغي بل يجب أن ينزه القرآن عنه"[١].

الدراسة:

القول بالتقديم والتأخير في الآية لم أجد قائله، وعزي في بعض الدراسات إلى أبي بكر بن الأنباري ولم أجده في كتبه[٢].

وليس قولاً مستفيضاً في كتب التفاسير وعند محققي الفن، وإنما أشار لما في الآية من دعاوى التقدير والتأخير الإمام ابن عطية في محرره حيث قال: "وقد خلط الناس في هذا الموضع في نصب (غير) وقدروا فيها تقديمات وتأخيرات وذلك كله غير مرضي؛ لأنّ الكلام على اطراده متمكن استثناء بعد استثناء"[٣].

وأبو حيان كرر في تفسيره أن التقديم والتأخير لا يصار إليه، إلا عند الضرورة وأنه من ضرورات الشعر، ورد القول به في الآية جرى على هذا النسق.

الآية العشرون:

قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِۚ وَإِن كُنتُمۡ جُنُبٗا فَٱطَّهَّرُواْۚ وَإِن كُنتُم مَّرۡضَىٰٓ أَوۡ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوۡ جَآءَ أَحَدٞ مِّنكُم مِّنَ ٱلۡغَآئِطِ أَوۡ لَٰمَسۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَلَمۡ تَجِدُواْ مَآءٗ فَتَيَمَّمُواْ

(١) البحر المحيط ٢٩/٢، ٣٠.

(٢) انظر: البحر المحيط، تحقيق الدكتور: عواد السناني، رسالة جامعية ص ٤٨٤.

(٣) المحرر الوجيز ٨٤/٣.

صَعِيدًا طَيِّبًا ﴾ [سورة المائدة:٦].

قال أبو حيان: "وقال قوم منهم: السدّي، وزيد بن أسلم: إذا قمتم من المضاجع: يعنون النوم، وقالوا في الكلام تقديم وتأخير أي: (إذا قمتم إلى الصلاة من النوم أو جاء أحدٌ منكم من الغائط أو لامستم النساء) أي: الملامسة الصغرى فاغسلوا وجوهكم.

وهذا التأويل ينزه حمل كتاب الله عليه، وإنما ذكروا ذلك طلباً لأن يعمّ الأحداث بالذكر"(١).

الدراسة:

أصل منشأ هذا القول المعزو إلى السدي وزيد بن أسلم، وهو قول قائم على دعوى التقديم والتأخير من ابن عطية في المحرر، ونقله منه القرطبي بنصه، ثم آل إلى أبي حيان(٢).

وترتيب الآية على ذلك القول تقديره (يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة من النوم) أو جاء أحدٌ منكم من الغائط أو لامستم النساء (يعني: الملامسة الصغرى) فاغسلوا (ضمت أحكام الحدث حدثاً أصغر، ثم قال (وإن كنتم جنباً فاطهروا) فهذا حكم نوع آخر(٣).

ومقصود هذا التأويل كما وضحه ابن عطية ومن بعده القرطبي، وأبو حيان أن يعم الأحداث بالذكر ولا سيما النوم الذي هو مختلف فيه هل هو

(١) البحر المحيط ٧٠/٨.

(٢) انظر: المحرر الوجيز ١١٤/٣، ١١٥، الجامع لأحكام القرآن ٣٢٤/٧، ٣٢٦.

(٣) انظر: المحرر الوجيز ١١٤/٣، ١١٥.

حدث في نفسه أم لا؟

ولقد حكى قولَ زيد بن أسلم غيرُ واحد من المفسرين كالطبري، والجصاص، والبغوي، وابن العربي، والنسفي، وابن كثير دون جعل المعنى مترتباً على القول بالتقديم والتأخير(١).

فكان تفصيل القول مبدأه من ابن عطية فمن بعده، وقد نصّ العلماء على أنّ القول بالتقديم والتأخير خلاف الأصل ولا يُصار إليه إلا بدليل.

قال الرازي: "التزام التقديم والتأخير من غير دليل ملجئ إلى التزام خلاف الظاهر"(٢).

والقول بدعوى التقديم والتأخير بلا دليل خلاف الأصل، فهو ضعيف، لكن القول بتنزيه القرآن عنه شدة بالغة لا توازي ضعف هذا القول. والله أعلم.

الآية الحادية والعشرون:

قال تعالى: ﴿ فَمَن يَكۡفُرۡ بَعۡدُ مِنكُمۡ فَإِنِّيٓ أُعَذِّبُهُۥ عَذَابٗا لَّآ أُعَذِّبُهُۥٓ أَحَدٗا مِّنَ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾ [سورة المائدة:١١٥].

قال أبو حيان: والظاهر أن الضمير في ﴿لَّآ أُعَذِّبُهُۥٓ﴾ يعود على العذاب بمعنى "التعذيب" و**المعنى: لا أُعذب مثل هذا التعذيب أحداً**، وأجاز أبو البقاء أن يكون التقدير: لا أُعذب به أحداً، وأن يكون مفعولاً **به**

(١) انظر: جامع البيان ١٥٦/٨، ١٥٧، أحكام القرآن للجصاص ٣٣١/٣، أحكام القرآن ٤٨/٢، معالم التنزيل ٢٠/٣، التيسير في التفسير ٣١٠/٥، تفسير القرآن العظيم ٨٥/٥ .

(٢) التفسير الكبير ٤٥/٧.

على السعة، وأن يكون ضمير المصدر المؤكد، كقولك: ظننته زيداً منطلقاً، فلا يعود على العذاب، ورابط الجملة الواقعة صفة لعذاب هو العموم الذي في المصدر المؤكد، كقولك: هو جنس **و**(عَذَابًا) نكرة، فانتظمه المصدر، **كما انتظم اسم الجنس زيداً** في: زيد نعْم الرجل، وأجاز أيضاً أن يكون ضمير (مِنْ) على حذف أي: لا أُعذب مِثل عذاب الكافر، وهذه تقادير متكلفة ينبغي أن يُنزه القرآن عنها[1].

الدراسة

المسألة هنا في عود الضمير في قوله تعالى: ﴿ لَّآ أُعَذِّبُهُۥٓ أَحَدًا مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [سورة المائدة:١١٥].

وقول أبي حيان إنه يعود على العذاب بمعنى التعذيب، أي المصدر، والمعنى (لا أعذبه مثل هذا التعذيب أحداً).

وهو قول الزمخشري الذي قال: إن الضمير للمصدر[2]، ووافقه طائفة كالكواشي، والنسفي، والهمذاني، والبيضاوي، وأبي السعود، والشوكاني، وابن عاشور[3].

ووصف السمين هذا القول بأنه: سالم من تكلف ستراه في غيره[4].

وقول أبي البقاء –الذي يبدو أنه تفرّد به – هو تجويز ما يلي:

---

(١) البحر المحيط ٤٨٤/٨ .

(٢) انظر: الكشاف ٣١٤/٢.

(٣) انظر: التلخيص في تفسير القرآن العزيز ٨٨/٢، الفريد في إعراب القرآن المجيد ٥٣١/٢، أنوار التنزيل ٤٧٣/١، إرشاد العقل السليم ١٥٣/٢ .

(٤) الدر المصون ٥١٠/٤ .

(أ) أن التقدير: لا أُعذب به أحداً.

(ب) أن يكون مفعولاً على السعة.

(ج) أن يكون ضمير المصدر المؤكد، كقولك: ظننته زيداً منطلقاً، فلا يعود على العذاب.

(د) أن يكون الهاء ضمير (مِن) وفي الكلام حذف، أي: لا أعذب الكافر، أي مثل الكافر، أي: مثل عذاب الكافر[1].

فهذه (٤) تقديرات كلها منتقدة عند أبي حيان موصوفة **بتنزيه** القرآن عنها.

فأمّا الوجه الأول فأُورد عليه:

أن حذف الجار لا يطرد في غير (أن) و (إن) عند اللبس، وعلى الوجه الثالث: قال السمين: وهذا الذي ذكره –يعني أبا البقاء – من أن الربط بالعموم، إنما ذكره النحويون في الجملة الواقعة خبراً لمبتدأ.

ولذلك نظّره أبو البقاء بـ (زيد نعم الرجل)، وهذا لا ينبغي أن يقاس عليه؛ لأن الربط يحصل في الخبر بأشياء لا تجوز في الجملة الواقعة صفة، وهذا منها.

وهذا الاعتراض الذي ذكره – أبو البقاء – يرد على الوجه الثاني، فإن الجملة صفة لـ (عَذَابًا) وليس فيها ضمير، فإن قيل: ليست هناك صفة، قيل: يفسد المعنى بتقدير الاستئناف، وعلى تقدير صحته فلتكن هنا أيضاً

(١) انظر: التبيان في إعراب القرآن ١/٤٧٤-٤٧٥ .

مستأنفة[1].

هذه إيرادات السمين على بعض الوجوه المذكورة عند أبي البقاء، والحق أن هذه الوجوه فيها تكلفٌ لا يخفى، ولكنها على تكلفها وبعدها قد لا تستحق الوصف **بتنزيه** القرآن عنها، والله أعلم.

الآية الثانية والعشرون:

قال تعالى: ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ ٱلَّيْلُ رَءَا كَوْكَبًا قَالَ هَٰذَا رَبِّى فَلَمَّآ أَفَلَ قَالَ لَآ أُحِبُّ ٱلْءَافِلِينَ ﴿٧٦﴾﴾ [سورة الأنعام:٧٦].

قال أبو حيان: "والظاهر والذي عليه المفسرون أنّ المراد من الكوكب والقمر والشمس هو ما وضعته له العرب من إطلاقها على هذه النيرات، وحكي عن الغزالي – ولعله لا يصح عنه –، أن الرؤية رؤية قلب، وعبر بالكوكب عن النفس الحيوانية التي لكل كوكب، وبالقمر عن النفس الناطقة التي لكل فلك، وبالشمس عن العقل المجرد الذي لكل فلك، وكان ابن سينا يفسر الأفول بالإمكان، فزعم الغزالي أن المراد بأفولها إمكانها لذاتها، وكل ممكنٍ لابد له من مؤثرٍ، ولا بد له من الانتهاء إلى واجب الوجود،... وهذان التفسيران شبيهٌ بتفسير الباطنية – لعنهم الله – إذ هما لُغزٌ ورمزٌ يُنزه كتاب الله عنهما.

ولولا أنّ أبا عبد الله الرازي وغيره قد نقلهما في التفسير لضربت عن

(١) انظر: الدر المصون ٥١٠/٤-٥١١، عناية القاضي وكفاية الراضي ٣٠٢/٣، روح المعاني ٦٢/٧.

نقلهما صفحاً، إذ هما مما نجزم ببطلانه"[١].

الدراسة:

هذان التفسيران من تفاسير الباطنية المحرفة لكلام الله هما:

١-تفسير (الأفول) بالإمكان.

٢- تفسير (**الكوكب**) بالحس (**والقمر**) بالخيال والوهم، (**والشمس**) بالعقل.

٣- تفسير الغزالي —في ما نسب له- الرؤية: رؤية القلب، والكوكب: النفس الحيوانية لكل كوكب، والقمر بالنفس الناطقة لكل فلك، والشمس العقل المجرد لكل فلك"[٢].

٤- وقد أبطل شيخ الإسلام تأويل الأفول بالإمكان في كلام مطول حيث يقول:

وأين في لفظ الأفول ما يدل على هذا المعنى ؟،[٣] وله كلام مفصل في بيان بطلان ذلك[٤].

وقال أيضاً عن تفسير الكوكب بالنفس الحيوانية، والقمر بالنفس الناطقة، والشمس بالعقل المجرد، بأنّ هذا مما يعلم بالاضطرار أنّ لفظ القرآن لا يحتمله

---

(١) البحر المحيط ٢٥٩/٩.

(٢) منسوب له في كتاب مشارق الأنوار، وعزاه إليه الآلوسي، ولم يشر لمكانه من كتبه، روح المعاني ٢٠٣/٧.

(٣) فتاوى شيخ الإسلام ٥/ ٥٥٠ .

(٤) انظر: درء تعارض العقل والنقل ١/ ٣١١-٣١٦ .

لا حقيقة ولا مجازاً[1].

وهؤلاء يزعمون أنّ إبراهيم لم يرد هذا الشمس والقمر والكوكب لا في نفسه ولا في الخارج، فكيف إذا حمل على ما هو أبعد؟، وهذا الجواب لا يحتمل البسط[2].

أما عن تفسير الأفول بالإمكان فقال ردًّا له وإبطالاً: "وأشدّ من ذلك من جعل الأفول بمعنى الإمكان – أي: أشدّ فساداً ممن فسر الأفول بالحركة- فهذا افتراء على اللغة والقرآن افتراءً ظاهراً يعرفه كل أحد، وهي من حين بزغت إلى أن أفلت ممكنة بذاتها تقبل الوجود والعدم مع كونها أزلية قديمة يمتنع عدمها، وحينئذ يكون كونها متحركة ليس بدليل عند إبراهيم على كونها ممكنة تقبل الوجود والعدم.

ثم إنّ كون الشمس والقمر والكواكب وكل ما سوى الله ممكناً هو وصف لازم له لا يحدث بعد أن لم يكن، وهم يقولون: إمكانه له من ذاته ووجوده من غيره، بناء على تفريقهم في الخارج بين وجود الشيء وذاته، فالإمكان عندهم أولى بذاته من الوجود، ولو قال: فلما وجدت أو خلقت أو أبدعت قال: لا أحب الموجودين المخلوقين، كان هذا قبيحاً متناقضاً، إذ لم يزل كذلك، فكيف إذا قال: فلما صارت ممكنة وهي لم تزل ممكنة؟[3].

وهذا القول بتفسير الأفول بالإمكان أو الشمس والقمر والكواكب بما

(١) بغية المرتاد ص ٣٥٨.

(٢) المرجع السابق.

(٣) درء تعارض العقل والنقل ١/١١١.

نقل عن هؤلاء من تحريف للقرآن عن مواضعه، وبطلانه كما قال شيخ الإسلام لا يخفى على أحد، فهو قول لم ترد به اللغة، ولا قاله أحد من السلف والأئمة المعتبرين.

وكثيراً ما كان يردد أبو حيان حين يعرض لشيء من هذه الترهات والأباطيل: "وتركت أقوال الملحدين الباطنية المخرجين الألفاظ القريبة عن مدلولاتها في اللغة إلى هذيان افتروه على الله تعالى وعلى علي -كرم الله وجهه- وعلى ذريته"(١).

" ولسهل التستري كلام في المشرقين والمغربين شبيه بكلام الباطنية المحرفين مدلول كلام الله ضربنا عن ذكره صفحاً، وكذلك ما وقفنا عليه من كلام الغلاة الذين ينسبون للصوفية؛ لأن لا نستحل نقل شيء منه "(٢).

" وقد أولع صاحب كتاب (التحرير والتحبير) فحشد ما قاله هؤلاء الغلاة في كل آية، ويسمي ذلك الحقائق وأرباب القلوب، وما ادَّعوا فهمه في القرآن فغَلوا فيه لم يفهمه عربي قط، ولا أراده الله تعالى بتلك الألفاظ، نعوذ بالله من ذلك "(٣).

"وهو من تفسير الباطنية -لعنهم الله"(٤)، فالوصف بتنزيه القرآن عن أقوالهم وصف صائب واقع موقعه الصحيح.

---

(١) البحر المحيط ١٠/١-١١.
(٢) البحر المحيط ١٣١/٢٠.
(٣) المرجع السابق.
(٤) المرجع السابق ٢٠٢/٩.

الآية الثالثة والعشرون:

قال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا۟ مَا بِصَاحِبِهِم مِّن جِنَّةٍ ۚ إِنْ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ [سورة الأعراف:١٨٤].

قال أبو حيان: "وقال أبو البقاء: في (ما) وجهان:

أحدهما: أنها نافية، وفي الكلام حذف، تقديره أولم يتفكروا في قولهم: به جنة.

والثاني: أنها استفهام، أي: أولم يتفكروا أي شيء بصاحبهم من الجنون مع انتظام أقواله وأفعاله.

وقيل: هي بمعنى "الذي" تقديره: أولم يتفكروا في ما بصاحبهم، وعلى هذا يكون الكلام خرج على زعمهم. انتهى.

وهي **تخريجات** ضعيفة ينبغي أن يُنزه القرآنُ عنها (وتفكر) مما ثبت في اللسان تعليقه، فلا ينبغي أن يُعدل عنه"[1].

الدراسة:

كلام أبي حيان يبدو أنه في الرد على أبي البقاء حين أورد في (ما) وجوهًا:

- نافية، وفي الكلام حذف: أو لم يتفكروا في قولهم به جنة.
- وأنها استفهام. أي: أولم يتفكروا أي شيء بصاحبهم من الجنون مع انتظام أقواله وأفعاله.

(١) البحر المحيط ٤٢١/١٠.

- وأنها بمعنى (الذي) تقديره: أولم يتفكروا في ما بصاحبهم ويكون الكلام خرج عن زعمهم[١].
- وردها كلها أبو حيان ولم يرتض هذه التخريجات واختار أن (تفكر) مما ثبت في اللسان تعليقه[٢] فلا ينبغي العدول عنه.

والخلاف في (ما) معروف في كتب التفاسير، حيث جوّز طائفة الأقوال الثلاثة كالسمين والمنتجب الهمذاني[٣].

وعند فئة أنها نافية، كمكي بن أبي طالب[٤].

وظاهر تفسير جماعة أنها نافية والمعنى واضح، وليس في الكلام حذف ولا تقدير، ولكن لم يصرحوا بنوعها لفظاً، ومن هؤلاء الطبري، والنسفي، وابن الجوزي، وابن كثير، والعليمي، والقاسمي، وابن عاشور وغيرهم[٥].

وعند أبي السعود احتمالان:

أنها استفهامية أو نافية[٦].

وفسرها بعض المعربين المعاصرين بالنافية، وجوّز أحدهم أن تكون

---

(١) انظر: البحر المحيط ٤٢٠/١٠-٤٢١.

(٢)المراد بالتعليق عند النحاة (إبطال العمل لفظاً لا محلاً)، ينظر: شرح المفصل ٨٥/٧-٨٨، أوضح المسالك ٦٠/٣، التذييل والتكميل ٧٨/٦، النحو الوافي ٢٧/٢-٣٧.

(٣) انظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد ١٦٦/٣-١٦٧، الدر المصون ٥٢٤/٣-٥٢٥ .

(٤) ا انظر: لهداية ٢٦٥٦/٤.

(٥) انظر: جامع البيان ٦٠٢/١٠، التيسير في التفسير ٦٧/٣، زاد المسير ٢٩٦/٤، تفسير القرآن العظيم ٤٦٦/٦، فتح الرحمن ٦٧/٣،

محاسن التأويل ٢٩١٤/٧، التحرير والتنوير ١٩٣/٩.

(٦) انظر: إرشاد العقل السليم ٤٤١/٢-٤٤٢.

استفهامية[1]، والظاهر في تفسير السعدي أنها استفهامية[2].

واستبعد الآلوسي كونها موصولة، وهي حقيقة بالبعد[3].

وكان أبو حيان يرى أنها نافية ولا حاجة للتقدير فالآية لا تحتاج لذلك.

والسمين الحلبي جوّز الأقوال الثلاثة ولم يرجح، ولم يذكر ما وصف به شيخه ولم يعلق عليه[4].

والراجح أنها نافية، ويدل عليه سائر الآيات النافية عنه الجنون وغيره: ﴿وَمَا صَاحِبُكُم بِمَجْنُونٍ﴾ [سورة التكوير:٢٢].

ولعل مرد وصف أبي حيان وتعقبه لأبي البقاء هو هذه التقديرات المركبة على الأقوال، ولم يظهر لي أنه يمس القولين، بدليل أنه يراها نافية لكن بلا تقدير محذوف إذ لا حاجة إليه، ويظل الوصف المتجه له زائداً مبالغاً فيه. والله أعلم.

---

(١) انظر: الجدول في إعراب القرآن ١٣٦/٥، إعراب القرآن لدرويش ٥٠٢/٣ .

(٢) انظر: تيسير الكريم الرحمن ص٣٥٢.

(٣) انظر: روح المعاني ١٢٧/٩.

(٤) انظر: الدر المصون ٥٢٥/٥.

الآية الرابعة والعشرون:

قال تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ۚ إِنَّهُۥ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [سورة هود:١١١].

قال أبو حيان بعد أن بين موقف المبرد، والكسائي من قراءة (لَّمَّا):

...وأما غير هذين من النحويين فاختلفوا في تخريجها، فقال أبو عبيد: أصله (لماً) منونا، وقد قرئ كذلك، ثم بني منه (فعْلى)، فصار ك(تترى) نُوِّن إذ جعلت ألفه للإلحاق ك(أرْطى)، ومنع الصرف إذ جُعلت ألف تأنيثٍ، وهو مأخوذ من لَمْتُه أي: جمعتُه، والتقدير (وإنَّ كلاًّ جميعاً ليوفينهم)، ويكون (جميعاً) فيه معنى التوكيد ك(كل)، ولا يقال (لَّمَّا)هذه هي (لَّمَّا) المنونة وقف عليها بالألف، لأنها بدل من التنوين، وأجرى الأصل مجرى الوقف، لأنّ ذلك إنما يكون في الشعر، وما قاله أبو عبيد بعيد، إذ لا يعرف بناء (فعْلى) من (اللم)، ولما يلزم لمن أمال (فعْلى) أن يميلها ولم يُملها أحد بالإجماع، ومن كتابتها بالياء ولم تكتب بها، وقيل: (لَّمَّا) المشدّدة هي (لما) المخففة، وشدّدها في الوقف كقولك: رأيت فَرّجاً تريد: فَرَجاً، وأجرى الوصل مجرى الوقف، وهذا بعيد جداً، وروي عن المازني، وقال ابن جني وغيره: تقع (إلّا) زائدة، فلا يبعد أن تقع (لَّمَّا) بمعناها زائدة انتهى، وهذا وجه ضعيف مبني على وجه ضعيف في

(إلّا).

وقال المازني: (إنَّ) هي المخفف ثقلت، وهي نافية بمعنى (ما)، كما خففت(إنْ) ومعناها المثقلة، و(لَمَّا) بمعنى(إلّا)، وهذا باطل؛ لأنه لم يعهد تثقيل (إنَّ) النافية، ولنصب (كل) و(إن) (لَمَّا)، بمعنى (إلّا)،كقولك: نشدتك بالله لمَّا فعلت، تريد: إلّا فعلت، وقاله الحَوْفي، وضعفه أبو علي، قال: لأن لمَّا هذه لا تفارق القسم، انتهى.

وليس كما ذكر، قد تفارق القسم، وإنما يبطل هذا الوجه؛ لأنه ليس موضع دخول (إلَّا)، لو قلت: إنْ زيداً إلَّا ضربته لم يكن تركيباً عربياً.

وقيل: (لَمَّا)أصلها: لمَن مَّا، و(من) هي الموصولة، و(ما)بعدها زائدة، واللام في(لَمَّا) هي داخلة في خبر(إنَّ)، والصلة الجملة القسمية، فلما أدغمت ميم (من) في (ما) الزائدة اجتمعت ثلاث ميمات، فحذفت الوسطى منهن وهي المبدلة من النون، فاجتمع المثلان، فأدغمت ميم (من) في ميم (ما)، فصار(لَمَّا)، وقاله المهدوي.

وقال الفراء، وتبعه جماعة منهم نصر الشيرازي: أصل (لَمَّا): لِمن مَّا، دخلت (مِن) الجارة على (ما)،... فعمل بها ما عمل في الوجه الذي قبله، وهذان الوجهان ضعيفان جداً لم يعهد حذف نون (مَن)، ولا حذف نون (مِن) إلا في الشعر، إذا لقيت لام التعريف أو شبهها غير المُدغمة نحو قولهم: مِلْمال يريدون: من المال، وهذه كلها تخريجات ضعيفة جدّاً

ينزه القرآن عنها[1].

الدراسة:

كلام أبي حيّان هنا متعلق بقراءة (لَّمَّا) مشددة وتشديد (وَإِنَّ)، ونصب (كُلًّا) وهي قراءة ابن عامر، وحفص، وحمزة[2]، واختلف في توجيهها اختلافاً كبيراً حتى عدها الفارسي، وابن الأنباري، والهمذاني، وابن عطية، والباقولي مشكلة[3]، وكذا مكي في مشكل الإعراب على اختلاف في التقدير[4].

وقال أبو شامة: فمعناها على القراءات من أشكل الآيات، وهو من المواضع المشكلة غاية الإشكال[5].

وبلغت الأقوال المنعوتة **بتنزيه القرآن عنها** في هذا الموضع ستة أقوال:

القول الأول: قول أبي عبيد[6] أن الأصل (لمّاً) منوناً ثم بُني منه (فَعْلى) فصار كـ (تترى) ومنع من الصرف إذا جعلت ألفه ألف تأنيث. وهو مأخوذة من (لممّتُه) أي: جمعتُه، والتقدير: (وإنَّ كُلًّا جميعاً ليُوفينَّهم) ويكون (جميعاً)

---

(١) البحر المحيط ٣٧٣/١٢-٣٧٥.

(٢) انظر: السبعة ص٣٣٩-٣٤٠.

(٣) انظر: الحجة ٣٨٧/٤، البيان لابن الأنباري ٢٩/٢، المحرر الوجيز ٢٤/٤، الفريد في إعراب القرآن المجيد ٥٢٦/٣، كشف المشكلات ٥٩٣/١.

(٤) انظر: مشكل إعراب القرآن ٣٧٥/١

(٥) انظر: إبراز المعاني ٢٤٦/٣ و ٢٥٥/٣.

(٦) نسبه إليه جماعة كالمهدوي في شرح الهداية ٣٥٥/٢، ومكي في الهداية ٣٤٧٦/٥ .

فيه معنى التوكيد ككل[١]، وقال الرازي عن هذا القول: إنه أحسن ما قيل فيه[٢]، وجوَّزه الباقولي.[٣]

أما من ضعف هذا القول، فابن عطية، وابن الحاجب، وأبو حيان[٤]، وجملة ما ضعفوه به:

-أنه خلاف الإجماع

-وأن لا يعرف بناء (فَعْلى) من اللَّمم.

-ولما يلزم لمن أمال (فَعْلى) أن يميلها، ولم يملها أحد.

-ولما يلزم من كتابتها بالياء، ولم تكتب بها[٥].

وضعف ابن الأنباري، والعكبري كونها مصدر (لَمًّا) من قوله تعالى (**أَكْلًا لَّمًّا**)،[٦]، واستبعد مكي أن تكون مصدر (لَمًّا)وأجري الوصل مجراه في الوقف[٧].

القول الثاني: أن (بي) المشددة هي (لما) المخففة وأُجري الوصل مجرى الوقف، وهذا روي عن المازني، قال الزجاج: زعم المازني أن أصلها (لَمَا) ثم

---

(١) على أن أبا شامة قد نبه على هذا القول المعزو إلى أبي عبيد، فقال: قلت: الذي في كتاب القراءات لأبي عبيد، وروي عن بعض القراء: (**وإنّ كلاً لمّا**) منونة، يريد: جميعاً، قال: وهي صحيحة المعنى إلاّ أنها خارجة عن قراءة الناس، إبراز المعاني ٢٥٢/٣ .

(٢) التفسير الكبير ٧١/١٨.

(٣) انظر: كشف المشكلات ٥٩٣/١.

(٤) انظر: المحرر الوجيز ٢٦/٤، أمالي ابن الحاجب ١٦٦/١، البحر المحيط ١٢/ ٣٧٤.

(٥) انظر: أمالي ابن الحاجب ١٦٦/١، البحر المحيط ١٢/ ٣٧٤.

(٦) انظر: أمالي ابن الحاجب ١٦٦/١، البحر المحيط ١٢/ ٣٧٤.

(٧) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن ٣٠/٢، التبيان في إعراب القرآن ٧١٦/٢.

شددت الميم، وهذا القول ليس بشيء أيضاً[1]، وقال أبو حيّان: بعيدٌ جدّاً[2].

ولم يفصل في وجه بُعْد القول، ونسبه السمين الحلبي إلى أبي عثمان المازني، وقال: هو وجهٌ ضعيف جداً[3]، وضعفه الزجاج بأنا لسنا نُثقل ما كان على حرفين، وأيضاً فلغة العرب على العكس من ذلك، حيث يخففون ما كان مثقلاً[4].

القول الثالث: وقال ابن جني وغيره: تقع (إلَّا) زائدة، فلا يبعد أن تقع (لَمَّا) بمعناها زائدة، انتهى[5].

وضعف طائفة هذا القول كأبي حيان، والسمين الحلبي، والآلوسي[6].

وهذا القول ليس من الأقوال المحتفى بها عند أهل اللغة، ولذلك لم يذكره أئمة التصنيف في الإعراب[7].

القول الرابع: قول المازني: (إنّ) هي المخففة ثقلت، وهي نافية بمعنى (ما) كما خُففت (إنّ) ومعناها المثقلة و (لمَّا) بمعنى (إلاّ)، ونُسب

---

(١) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٣/٨١ .

(٢) البحر المحيط ١٢/٣٧٤.

(٣) انظر: الدر المصون ٦/٤٠٦.

(٤) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٣/٨١.

(٥) انظر: المحتسب ١/٣٢٨ .

(٦) انظر: البحر المحيط ١٢/٣٧٤، الدر المصون ٦/٤٠٧، روح المعاني ١٢/١٤٩ .

(٧) كالأنباري، ومكي بن أبي طالب، والهمذاني، والباقولي .

للحَوفي[١]، وضعفه الزجاج، وأبو علي الفارسي،[٢]، وقال الفراء: من جعل (لَمَّا) بمنزلة (إلاّ) فهذا وجه لا نعرفه[٣]، وأوجه تضعيف قول المازني:

(أ) أنه إنما يُخفف المثقل ولا يُثقل المخفف، قاله الزجاج[٤]، وكذا قال أبو حيان إنه باطلٌ لهذه العلة[٥].

(ب) أن (لَمَّا) هذه لا تفارق القسم كما قاله أبو علي الفارسي[٦]، وعلق أبو حيان على قول أبي علي بقوله: وليس كما ذكر، قد تفارق القسم، وإنما يبطل هذا الوجه؛ لأنه ليس موضع دخول (إلاَّ)، لو قلت: إن زيداً إلاّ ضربته، لم يكن تركيباً عربياً[٧].

(ج) قال السمين عن قول المازني: وهذا قول ساقط جدّاً، لا اعتبار به، لأنه لم يعهد تثقيل (إنّ) النافية، وأيضاً: فـ (كُلَّا) بعدها منصوب، والنافية لا تنصب[٨].

---

(١) انظر: البحر المحيط ٣٧٥/١٢، ومعاني القرآن للزجاج ٨١/٣.
(٢) انظر: معاني القرآن ٨١/٣، الحجة ٣٨٧/٤.
(٣) معاني القرآن ٢٩/٢.
(٤) انظر: معاني القرآن ٨١/٣.
(٥) انظر: البحر المحيط ٣٧٥/١٢.
(٦) انظر: الحجة ٣٨٧/٤ .
(٧) البحر المحيط ٣٧٥/١٢ .
(٨) الدر المصون ٤١٠/٦ .

(د) وقال أبو عبيد: أما من شدَّد (لَّمَّا) يتأولها (إلاّ) فلم نجد هذا في كلام العرب[1].

القول الخامس: قيل (لَّمَّا) أصلها (لَمَن مّا) و (مَنْ) هي الموصولة و (ما) بعدها زايدة، واللام في (لَّمَّا) هي داخلة في خبر (إنَّ)، والصلة: الجملة القسمية، فلما أدغمت ميم (مَن) في (ما) الزائدة، اجتمعت ثلاث ميمات فحذفت الوسطى منهن، وهي المبدلة من النون، فاجتمع المثلان، فأدغمت ميم (مَن) في ميم (ما) فصار (لَّمَّا)، وقاله المهدوي.

القول السادس: قال الفراء وتبعه جماعة منهم نصر الشيرازي: أصل (لَّمَّا) (لَمِن مَّا) دخلت (مِن) الجارة على (ما)..... فعمل بها ما عُمل في الوجه الذي قبله[2].

وهذان الوجهان متقاربان جداً، قال بالأول: المهدوي، ومكي بن أبي طالب، على اختلاف في التقدير عندهم، فعند مكي: (وإنّ كُلا لمن خلق)[3]، والثاني قول الفراء، وابن أبي مريم الشيرازي[4].

وضعف هذا الفارسي بأن في هذه السورة اجتمعت في الإدغام أكثر

---

(١) إبراز المعاني لأبي شامة ٢٥٣/٣.

(٢) البحر المحيط ٣٧٥/١٢ .

(٣) انظر: شرح الهداية ٣٥٤/٢٠، الكشف لمكي ٥٣٧/١، مشكل إعراب القرآن لمكي ٣٧٥/١ .

(٤) انظر: معاني القرآن ٢/ ٢٨-٢٩، الموضح ٦٦٠/٢.

مما كان يجتمع في (لَمَنْ ما) ولم يحذف منها شيء، وذلك قوله ﴿وَعَلَىٰٓ أُمَمٖ مِّمَّن مَّعَكَۚ﴾ [سورة هود:٤٨]فإذا لم يحذف شيء من هذا فأن لا يُحذف ثَمَّ أجدر(١).

وقال الزجاج: وهذا القول ليس بشيء؛ لأن (مَنْ) لا يجوز حذفها؛ لأنها اسم على حرفين(٢).

وقول الفراء استحسنه الهمذاني، وأبو شامة، وصدّر به العكبري، واقتصر عليه زكريا الأنصاري(٣).

وضعفه أبو حيان جداً؛ لأنه لم يعهد حذف نون (مَن) ولا حذف نون (مِن) إلاّ في الشعر إذا لقيت لام التعريف أو شبهها غير المدغمة، نحو: مِلمال، يريدون: من المال(٤).

وقال ابن الحاجب: فإن حذف مثل هذه الميم استثقالاً لم يثبت في كلام ولا شعر، فكيف يُحمل عليه كتاب الله؟(٥).

هذه محصلة الأقوال المضعفة الموصوفة عند أبي حيان **بتنزيه القرآن عنه.**

وقال بها أئمة، وبعضها محتمل، وبعضها أورد عليه ما يضعفه، لكن لا تبلغ على ضعفها أن توصف **بتنزيه القرآن عنها.**

---

(١) انظر: الحجة ٣٨٧/٤-٣٨٨ .

(٢) معاني القرآن ٨١/٣ .

(٣) انظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد ٥٢٦/٣، التبيان ٧١٦/٢، إبراز المعاني ٢٥١/٣، إعراب القرآن لزكريا الأنصاري ص٢٦١.

(٤) انظر: البحر المحيط ٣٧٥/١٢.

(٥) أمالي ابن الحاجب ١٦٦/١ .

واختار أبو حيان تخريجاً جارياً على قواعد العربية وهو أن (لَمَّا) هي الجازمة حُذف فعلها المجزوم لدلالة المعنى عليه، والتقدير: وإنَّ كلّاً لما يُنقص من جزاء عمله، ويدل عليه قوله تعالى: ﴿ لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَٰلَهُمْۚ﴾، لمَّا أخبر بانتفاء نقص جزاء أعمالهم، أكَّده بالقسم فقال: ﴿ لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَٰلَهُمْۚ ﴾ وذكر أن هذا قول أبي عمرو الحاجب(١).

الآية الخامسة والعشرون:

قال تعالى: ﴿قَالُواْ جَزَٰٓؤُهُۥ مَن وُجِدَ فِي رَحۡلِهِۦ فَهُوَ جَزَٰٓؤُهُۥۚ كَذَٰلِكَ نَجۡزِي ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [سورة يوسف:٧٥].

في إعراب، قوله تعالى: ﴿ فَهُوَ جَزَٰٓؤُهُۥۚ ﴾.

..... الثاني: أن المعنى: قالوا جزاءُ سرقته، ويكون (جَزَٰٓؤُهُۥ) مبتدأ والجملة الشرطية كما هي خبره على إقامة الظاهر فيها مقام المُضمر، والأصل: جزاؤه من وجد في رحله فهو هو، فوضع الجزاء موضع هو، كما تقول لصاحبك: من أخو زيد؟ فيقول: أخوه من يقعد إلى جنبه، فهو هو. يرجع الضمير الأول إلى (مَنْ) والثاني إلى الأخ ثم تقول: فهو أخوه، مقيماً للمُظهر مقام المُضمر، قاله الزمخشري، ووضع الظاهر موضع المضمر للربط إنما هو فصيحٌ في مواضع التفخيم والتهويل، وغير فصيح فيما

(١) انظر: البحر المحيط ٣٧٦/١٢، أمالي ابن الحاجب ١٦٦/١-١٦٧ .

سوى ذلك، نحو: زيدٌ قام زيد، ويُنزَّه القرآن عنه[1].

الدراسة:

انتقد أبو حيّان في الآية من أعرب (**جَزَٰٓؤُهُۥ**) مبتدأ، والجملة الشرطية هي خبره، من باب إقامة الظاهر مقام المضمر، والأصل: جزاؤه من وجد في رحله فهو هو.

وعلل ذلك بأن وضع الظاهر موضع المضمر للربط إنما يكون فصيحاً في مواضع التفخيم والتهويل، وما سوى ذلك يُنزّه القرآن عنه.

وهذا الإعراب جوزه الزمخشري، وأبو السعود، والقاسمي، وجعل النحاس إظهار الضمير هنا أحسن، إذ لو أضمره لأشكل المعنى – وهذا خلاف قول أبي حيّان – وقال بتحسين الإظهار هنا الزجاج[2]، وهو إعراب البيضاوي، والكوراني، وذكر هذا الوجه ضمن الوجوه المحتملة أو المحكية عن العلماء[3]، الهمذاني، والسمين الحلبي[4].

ووافق ابن عطية أبا حيّان، فقال: وليس هذا الموضع عندي من مواضع إبراز الضمير على ما ذهب إليه بعض المفسرين[5].

---

(١) البحر المحيط ٥٢٥/١٢ .

(٢) انظر: معاني القرآن الزجاج ١٢١/٣، إعراب القرآن للنحاس ص٤٥٧-٤٥٨، الكشاف ٣٠٩/٣، إرشاد العقل السليم ١٧٣/٣،، محاسن التأويل ٣٥٧٥/٩.

(٣) انظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد ٦١٤/٣، الدر المصون ٥٢٩/٦-٥٣١ .

(٤) انظر: أنوار التنزيل ١٨٤/٢، غاية الأماني ١٠٣٤/٣ .

(٥) انظر: المحرر الوجيز ١٢٢/٥ .

ولم يوافقه الشهاب الخفاجي فقال بما قال به الزجاج من أن العرب إذا فخمت شيئاً أعادت لفظه بعينه، وهذا المقام مقام تفخيم وتهويل، فلا يرد عليه ما في البحر من أنه لا يناسب[١].

فجعل الخفاجي المقام مقام تفخيم وتهويل خلاف ما رآه أبو حيان، وبنحوه عند الآلوسي الذي دفع اعتراض أبي حيان على القول متبنياً قول الزجاج[٢].

وأبو حيان في هذا القول تابع سيبويه الذي يقول: لو قلت: ما زيدٌ منطلقاً زيد لم يكن حد الكلام، وكان ههنا ضعيفاً، ولم يكن كقولك: ما زيد منطلقاً هو ؛ لأنك قد استغنيت عن إظهاره، وإنما ينبغي لك أن تضمره[٣].

ومتابعته لسيبويه صرّح بها السمين الحلبي، والآلوسي[٤].

والوجه الإعرابي المختار عند أبي حيّان هو: أن يكون (**جَزَٰٓؤُهُۥ**) مبتدأ، أي: جزاء سرقة الصاع، والخبر (**مَن وُجِدَ فِي رَحۡلِهِۦ**) أي: أخْذُ من وجد في رحله، وقولهم: (**فَهُوَ جَزَٰٓؤُهُۥ**) تقرير الحكم، أي: فأخذ السارق نفسه هو جزاؤه لا غير، وهو أحسن الوجوه وأبعدها عن التكلف[٥].

---

(١) انظر: غاية القاضي ١٩٦/٥.

(٢) انظر: روح المعاني ٢٧/١٣-٢٨ .

(٣) انظر: الكتاب ٦٢/١.

(٤) انظر: الدر المصون ٥٢٩/٦-٥٣٠، روح المعاني ٢٨/١٣ .

(٥) انظر: البحر المحيط ٤٨٠/١٦.

وهذا الوجه قاله الزمخشري، وهو أحد الوجهين في إعراب الجملة عند شيخ الإسلام وابن القيم[1]، وعليه فهذا القول المنتقد عند أبي حيان جائز عند أئمة، وكون سيبويه لا يقول به ليس مبرراً لوصفه بأن يُنزه القرآن عنه، فهو وجه محكيٌ جائزٌ عند أهل الإعراب وعلى رأسهم الزجاج الذي تابعه جماعة على قوله، والله أعلم.

الآية السادسة والعشرون:

قال تعالى:﴿قُلْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم بَعْضُ ٱلَّذِى تَسْتَعْجِلُونَ﴾ [سورة النمل:٧٢].

قال أبو حيان: "وقيل: رَدفَه ورَدِفَ له لغتان.

وقيل: المفعل محمول على المصدر أي: الرِّدافة لكم، و(بَعْضُ) على تقدير: رِدَافة بعض ما تستعجلون، وهذا فيه تكلف يُنزه القرآن عنه"[2].

الدراسة:

هذا القول الذي ضعفه أبو حيان ونزّه القرآن عنه هو ضمن أقوال حكاها في قوله تعالى : ﴿رَدِفَ لَكُم بَعْضُ ٱلَّذِى تَسْتَعْجِلُونَ﴾[3].

وقد صدر باحتمال أن يكون مضمناً معنى اللازم، ولذلك فسره ابن عباس وغيره بأزِف وقَرُب، أو مزيد اللام في مفعوله لتأكيد وصول الفعل إليه

(١) انظر: الكشاف ٣٠٩/٣، الفتاوى الكبرى ١٣١/٦، إعلام الموقعين ١٥٩/٥.
(٢) البحر المحيط ٤٨١/١٦.
(٣) انظر: البحر المحيط ٤٨٠/١٦، ٤٨١.

كما زيدت الباء ﴿وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ﴾، وهو قول الزمخشري، وعُدي بـ (من) على سبيل التضمين لما يتعدى بها[1].

وضعَّف بعد القول الذي قال إنه ينزه عنه القرآن قولين آخرين، فتم ذكره ستة أقوال في الآية[2].

ولم تذكر المصادر المنثورة في التفسير والمعاني والأعاريب هذا القول الذي أنكره أبو حيان ولا من قال به.

وإنما عدد السمين الأقوال في الآية على نسق شيخه، وعدَّ خامسها ما ذكره أبو حيان قائلاً: "الخامس أنّ الفعل محمول على مصدر أي: (الرادفة لكم) (وبعض) على تقدير رادفة بعض.

يعني: حتى يتطابق الخبر والمخبر عنه، وهذا أضعف مما قبله"[3]، فوافق شيخه في تضعيفه مع اختلاف العبارتين الواصفتين للضعف، وعبارة أبي حيان شديدة والقول لا يستحق ذلك، والله أعلم.

الآية السابعة والعشرون:

قال تعالى: ﴿وَفِي مُوسَىٰٓ إِذۡ أَرۡسَلۡنَٰهُ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ بِسُلۡطَٰنٖ مُّبِينٖ﴾ [سورة الذاريات:٣٨].

---

(١) انظر: معاني القرآن للفراء ٢/٢٢٩، ٢٣٠، معاني القرآن للزجاج ٤/١٢٨، البسيط للواحدي ١٧/٢٩١، ٢٩٢، الكشاف ٤/ ٤٧٠، الفريد في إعراب القرآن المجيد للهمذاني ٥/١٠٩،التفسير الكبير ٢٤/٢١٤،، التبيان للعكبري ٢/١١٣، الجامع لأحكام القرآن ١٦/٢٠٢، ٢٠٣، البحر المحيط ١٦/٤٨٠، إرشاد العقل السليم ٤/٢٧٨.

(٢) انظر: الدر المصون ٨/٦٤٠ – ٦٣٩.

(٣) البحر المحيط ١٦/٤٨١.

قال أبو حيان: "والظاهر أنّ قوله ﴿ وَفِي مُوسَىٰٓ ﴾ معطوف على ﴿وَتَرَكۡنَا فِيهَآ﴾ [سورة الذاريات:٣٧]، أي: في قصة موسى، وقال الزمخشري وابن عطية: ﴿ وَفِي مُوسَىٰٓ ﴾ يكون عطفاً على﴿وَفِي ٱلۡأَرۡضِ ءَايَٰتٞ لِّلۡمُوقِنِينَ﴾ [سورة الذاريات:٢٠] ﴿ وَفِي مُوسَىٰٓ ﴾، وهذا بعيدٌ جدّاً يُنزه القرآن عن مثله"(١).

الدراسة:

قال الزمخشري وابن عطية إنّ قوله تعالى: ﴿ وَفِي مُوسَىٰٓ ﴾ معطوف على ﴿وَفِي ٱلۡأَرۡضِ ءَايَٰتٞ لِّلۡمُوقِنِينَ﴾(٢).

وهو كذلك قول الفراء كما عزاه إليه القرطبي، وقول صاحب النظم كما في بسيط الواحدي(٣)، ومكي بن أبي طالب، وجوّز البيضاوي الاحتمالين(٤).

وجعله الزجاج معطوفاً على الآيتين ﴿وَفِي ٱلۡأَرۡضِ ءَايَٰتٞ ﴾ ﴿وَتَرَكۡنَا فِيهَآ ءَايَةٗ لِّلَّذِينَ يَخَافُونَ ٱلۡعَذَابَ ٱلۡأَلِيمَ﴾ [سورة الذاريات:٣٧](٥)، وقول الزمخشري الذي نسبه إليه أبو حيان ليس قولاً واحداً، بل جعله معطوفاً على ﴿وَفِي ٱلۡأَرۡضِ﴾، قال: أو على قوله تعالى: ﴿وَتَرَكۡنَا فِيهَآ ءَايَةٗ﴾ على معنى: وجعلنا

---

(١) البحر المحيط ٤٠٧/١٩.

(٢) انظر: الكشاف ٦١٧/٥، المحرر الوجيز ٧٧/٨ .

(٣) مقصود الواحدي بصاحب النظم هو / أبو علي الجرجاني صاحب كتاب: نظم القرآن .

(٤) لم أجده في معاني القرآن للفراء، الجامع لأحكام القرآن ٤٩٨/١٩، البسيط ٤٥٤/٢٠، الهداية ٧٠٩٧/١١، أنوار التنزيل ٣٢٤/٣.

(٥) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٥٦/٥.

في موسى آية، فلم يقتصر على قول واحد، بل جوّز القولين، ومثله ابن عطية.

وتوسع الطيبي في بيان وجه العطف على قوله تعالى: ﴿وَفِي ٱلۡأَرۡضِ﴾مجلياً ما في ذلك من الإشارة إلى بيان نظم القرآن، ولم يعرج عن القول الآخر المحتمل(١).

وعند الفخر الرازي ستة أقوال في المعطوف عليه من الآية، وقد عدَّ العطف على ﴿وَفِي ٱلۡأَرۡضِ ءَايَٰتٞ﴾ بعيداً لأمرين: لبعده في الذكر، ولعدم المناسبة بينهما، فوافق قول أبي حيان في بعد هذا القول(٢).

وجوّز المنتجب عطفه على ﴿وَفِي ٱلۡأَرۡضِ ءَايَٰتٞ ﴾، واستحسن عطفه على ﴿وَتَرَكۡنَا فِيهَآ ءَايَةً﴾ لقربه(٣)، وأظهرها عند السمين عطفها على الضمير في (فيها)، والتقدير: وتركنا في قصة موسى آية، وهذا معنى واضح(٤) وهو قول العليمي، وابن عاشور، وصدر به الآلوسي(٥).

وردّ السمين تعليل أبي حيان ببعد القول الموصوف بتنزيه القرآن عنه بأن السبب بُعْد ما بينهما بقوله: "وقد فعل أهل العلم هذا في أكثر من ذلك"(٦)، ويقصد أنهم أعادوا المعطوف على بعيدٍ أبعد مما عطفوه عليه في

(١) انظر: فتوح الغيب ١٥/٢٧-٢٨.
(٢) انظر: التفسير الكبير ٢٨/٢٢٠.
(٣) انظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد ٧/١٥ .
(٤) انظر: الدر المصون ١٠/٥٣ .
(٥) انظر: فتح الرحمن ٦/٤٠٧، روح المعاني ٢٧/١٥، التحرير والتنوير ٢٧/٩.
(٦) الدر المصون ١٠/٥٣ .

هذه الآية، ولم يمثل لذلك بمثال، وعليه فالراجح عوده على ﴿وَتَرَكْنَا فِيهَآ﴾، أما عودته على البعيد فضعيف، لكن لا يبلغ الوصف بتنزيه القرآن عنه.

الآية الثامنة والعشرون:

قال تعالى: ﴿نِّصْفَهُۥٓ أَوِ ٱنقُصْ مِنْهُ قَلِيلًا﴾ [سورة المزمل:٣].

قال أبو حيان: "وجوزوا في (نصفه) أن يكون بدلاً من الليل ومن قليلاً، فإذا كان بدلاً من (الليل) كان الاستثناء منه وكان المأمور بقيامه نصف الليل إلّا قليلاً منه، والضمير في (منه) (وعليه) عائد على النصف فيصير المعنى: قُم نصف الليل إلّا قليلاً من نصف الليل، أو انقص من نصف الليل أو زِدْ على نصف الليل، فيكون قوله: أو انقص من نصف الليل قليلاً تكراراً لقوله: إلا قليلاً من نصف الليل، وذلك تركيب غير فصيح ينزه القرآن عنه"(١).

الدراسة:

رأي أبي حيان في إعراب (نِّصْفَهُۥٓ) مأخوذ من تفسيره (النهر الماد)؛ لأنه يخلو عن التطويل الذي في البحر، حيث أطال بسط الحديث في عرض أقوال المفسرين في البحر فلم يظهر لي رأيه محرراً، أمّا في النهر فقال: "والذي يظهر أنّ المأمور به أوّلًا قيام جميع الليل إلّا ما يطلق عليه (قليل) كساعة أو غيرها، ثم قوله (نِّصْفَهُۥٓ) على إضمار (قُمْ) ثانياً، وجاء بعد ذلك التخيير بين قليل من النصف أو زائد على النصف، فالمستثنى أوّلاً غير أحد المخير فيه وهو

(١) البحر المحيط ٢١/٤٣-٤٤ .

النقص من النصف، فقد اختلفت جهتا القليل الأول بالنسبة إلى جميع الليل، والثاني بالنسبة إلى النصف"[١].

وفي الآية ثمانية أوجه كما عند السمين الحلبي، فهي طويلة الخلاف عويصة الوجوه عند المفسرين واللغويين[٢].

وليعلم أنّ الإعراب المنتقد من أبي حيان في كلامه الطويل في الآية هي:

[أ] إعراب (نِّصۡفَهُۥٓ) بدلاً من الليل، و(پ پ) استثناء من النصف، وهو إعراب الزجاج[٣].

[ب] أن يعرب (نِّصۡفَهُۥٓ) بدلاً من (قَلِيلًا)، وهذا الإعراب اختيار طائفة كالزمخشري كما في منصوص الشيخ مثلاً، وابن عطية، وأبي البقاء، والعز بن عبدالسلام[٤].

[ج] أن يُعرب (نِّصۡفَهُۥٓ) بدلاً من (قَلِيلًا) ويجعل (قَلِيلًا) الثاني ربع الليل؛ لأنك – كما شرحه الزمخشري- إذا أبدلت نصفه (قَلِيلًا) فسرته بأن تجعل قليلاً الثاني بمعنى نصف النصف أي: الربع... الخ.

والقول الموصوف بأنه يتنزه عنه القرآن هو القول الأول أن يكون (نِّصۡفَهُۥٓ)[٥] بدلاً من الليل ومن قليلاً، والضمير (منه) و(عليه) عائدان على

---

(١) النهر الماد ٥/٤٥١ .

(٢) انظر: الدر المصون ١٠/٥١٠.

(٣) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٥/٢٣٩.

(٤) انظر: التبيان ٢/١٢٤٦، مشكل القرآن للعز بن عبدالسلام ص٢٤٨.

(٥) انظر: الكشاف ٦/ ٢٤٠-٢٤١.

النصف.

وأعرب ابن عاشور الجملة بأنّ (نِّصْفَهُۥٓ) بدل من (قَلِيلًا) بدلاً مطابقاً وهو تبيين لإجمال (قَلِيلًا) فجعل القليل هنا النصف أو أقل منه بقليل[١].

وعلى البدلية كذلك أعربه مكي بن أبي طالب[٢]، وكأنّ القول المتعقب ممن قال به الزمخشري، ووجه التعقب عليه من أبي حيان أنه لم يتنبه للتكرار الذي يلزمه في هذا القول؛ لأنه على تقديره: قم أقلّ من نصف الليل، كأنّ قوله (أو انقص من نصف الليل) تكراراً.

وإذا كان (نِّصْفَهُۥٓ) بدلاً من قوله (إلّا قليلاً)فالضمير في نصفه إمّا أن يعود على المبدل منه، أو على المستثنى منه وهو الليل، لا جائز أن يعود على المبدَل منه؛ لأنه يصير استثناء مجهول من مجهول إذ التقدير: إلّا قليلاً نصف القليل، وهذا لا يصح له معنى ألبتة، وإن عاد الضمير على (الليل) فلا فائدة في الاستثناء من الليل إذا كان يكون أحضر وأوضح وأبعد عن الإلباس أن يكون التركيب (قُمْ الليل نصفه)، وفي دعوى أنّ (نِّصْفَهُۥٓ) بدل من (إلّا قليلاً)، والضمير في نصفه عائد على الليل إطلاق القليل على النصف ويلزم أن يصير التقدير (إلّا نصفه فلا تقمه أو انقص من النصف الذي لا تقومه أو زِدْ على النصف الذي لا تقومه) وهذا معنى لا يصح، وليس المراد من الآية قطعاً[٣].

---

(١) انظر: التحرير والتنوير ٢٥٩/٢٩ .

(٢) انظر: الهداية ٧٧٨٥/١٢.

(٣) انظر: البحر المحيط ٤٤/٢١ .

والمعربون قالوا:

(١) نصفه: بدل من (الليل)، بدل بعض من كل، و(إلّا قليلاً) استثناء من نصفه.

(٢) هو بدل من (قَلِيلًا)، والهاء في (منه) و(عليه) للنصف.

إذْ لو كان الاستثناء من النصف لصار التقدير (قم نصف الليل إلّا قليلاً) أو انقص منه قليلاً، أي: على الباقي والقليل المستثنى غير مقدر فالنقصان منه لا يُعْقل، هذا نص كلام العكبري[١].

وأطال الهمذاني في ذكر الوجوه الإعرابية، وصدَّر بقول أبي البقاء الأول، وذكر نقد قولين هما: إعرابها (بدل) من (قَلِيلًا)،و(إلّا قليلاً) استثناء من الليل، وردّ على من أنكر هذا فقال: "وإنما وصف النصف بالقلة بالنسبة إلى الكل"[٢].

والقول الثاني المنقود أنّ(نِّصْفَهُۥٓ) بدل من الليل بعد الاستثناء[٣]، وهذا القول هو ما صدر به ابن الأحنف القولين في إعرابها[٤]، وهو إعراب الزجاج، ومكي، والرسعني، والباقولي، وأبي السعود، والكوراني.[٥].

---

(١) انظر: التبيان ١٢٤٦/٢.

(٢) انظر: الفريد ٢٥٠/٦.

(٣) انظر: الفريد ٢٥١/٦.

(٤) انظر: التبيان في إعراب مشكلات القرآن ١٢١/٤.

(٥) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٥/ ٢٣٩، الهداية ٧٧٨٥/١٢، كشف المشكلات ١٣٩٤/٢، رموز الكنوز ٣٢٦/٨، إرشاد العقل السليم ٤١١/٥، غاية الأماني ٧٥٢/٧.

وعند النحاس منصوب على إضمار فعل أي: قُمْ نصفه[١].

واستشكل العز بن عبد السلام من أعرب (نِّصۡفَهُۥٓ) بدلاً من (قَلِيلًا)، والقليل لا يصل إلى النصف فقد أبدل الأكثر من الأقل ولا يعقل ذلك في لسان العرب.

وجواب الإشكال أن المراد بالليل هنا الليالي بأسرها، فالمعنى: قُم الليالي إلّا قليلاً منها وهي ليالي الأعذار والأسفار، و(نِّصۡفَهُۥٓ) بدلاً مما بقي بعد الاستثناء فيكون بدل الأقل من الأكثر[٢].

وهناك من قال كالآلوسي: (نِّصۡفَهُۥٓ) بدل من (قَلِيلًا) بدل الكل، والضمير لليل، والنصف المغمور بذكر الله بمنزلة الكل، والنصف الفارغ وإن ساواه في الكمية لا يساويه في التحقيق[٣].

وما أجمل قول ابن عطية بعد أن جوّز الإعرابيين: وكيف تقلب المعنى فإنه أمر بقيام نصف الليل أو أكثر شيئاً أو أقلّ شيئاً[٤].

وابن عاشور أعربه على الإعراب الثاني بدل من (قَلِيلًا) بدلاً مطابقاً فيه تبين لإجمال قليلاً، فكان القليل هنا النصف أو أقل منه بقليل[٥].

قال السمين مبيناً مقدار الخلاف هنا: "للناس في هذا الكلام كثير

---

(١) انظر: إعراب القرآن ص١٢١٣.

(٢) انظر: فوائد في مشكل القرآن، ص٢٤٨-٢٤٩ .

(٣) انظر: روح المعاني ١٠٢/٢٩ .

(٤) المحرر الوجيز ٤٤١/٨ .

(٥) انظر: التحرير والتنوير ٢٥٩/٢٩ .

واستدلال على جواز الاستثناء الأكثر والنصف، واعتراضات وأجوبة عنها...." ثم أورد ثمانية أوجه في الإعراب(١).

وقد أورد الأقوال وناقشها وأجاب عن ما يجاب به عنها، وفي إيرادات شيخه أبي حيان ووصف أبي حيان إعرابَ: (نِّصۡفَهُۥٓ) بدل من (الليل) بدل بعض من كل و(إلّا قليلاً) استثناء من النصف بأنه تركيب يُنزه عنه القرآن، قال: "الوجه فيه إشكال لا من حيث هذه الحيثية -ويقصد ما قاله أبو حيان – فإنّ الأمر سهل، بل لمعنى آخر ثم لعله أشار إلى أنّ الأشكال هو من حيث تكرار المعنى الواحد لا من حيث تكرار اللفظ كما يقول أبو حيان، وعليه فقد وافق شيخه على الإشكال الوارد(٢)، والخلاصة أن مثل هذا الخلاف لا يستحق الوصف بأنّ القرآن منزه عنه.

الآية التاسعة والعشرون:

قال تعالى: ﴿وَمَا يُدۡرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ﴾ [سورة عبس:٣].

قال أبو حيان: "وقال الزمخشري: وقيل: الضمير في (لَعَلَّهُۥ) للكافر، يعني أنك طمعت في أن يتزكى بالإسلام، أو يذكر فتقربه الذكرى إلى قبول الحقّ، ما يدريك أنّ ما طمعت فيه كائن. انتهى، وهذا قول ينزه عنه حمل القرآن عليه"(٣).

---

(١) الدر المصون ١٠/٥١٠.

(٢) انظر: الدر المصون ١٠/٥١٠-٥١١.

(٣) البحر المحيط ٢١/٢٢٨.

الدراسة:

يقول أهل التفسير في معنى: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ﴾ :وما يدريك يا محمد لعل هذا الأعمى الذي عبست في وجهه يتطهر من ذنوبه، هذا لفظ الطبري(١)، ونحوه عند الفراء، والواحدي، والسمعاني، والبغوي، وابن عطية،،وابن الجوزي، والنسفي، وابن كثير.

فالضمير في (لَعَلَّهُۥ) يعود إلى الأعمى (عبد الله بن أم مكتوم)(٢).

والقول الثاني أنّ الضمير للكافر كما عند الزمخشري(٣).

نقله الفخر الرازي في تفسيره ولم يرجح بينهما(٤)، ومثله أبو السعود، ونقله البيضاوي بصيغة التمريض(٥).

وذكره الآلوسي وضعفه بأمرين، هما:

عدم تقدم ذكر الكافر، وإفراد الضمير، والظاهر جمعه بناء على أنّ من تشاغل -عليه الصلاة والسلام- بهم كانوا جمعاً(٦).

وهو بنصه عند الخفاجي في حاشيته على البيضاوي(٧).

---

(١) انظر: جامع البيان ١٠٥/٢٤، ١٠٦.

(٢) انظر: معاني القرآن ٢٣٤/٣،، البسيط ٢١١/٢٣، ٢١٢، تفسير السمعاني ١٥٦/٦، معالم التنزيل ٣٣٦/٨، المحرر الوجيز ٥٣٦/٨، ٥٣٧، زاد المسير ٢٧/٩، تفسير القرآن العظيم ٢٤٦/١٤.

(٣) انظر: الكشاف ٣١٤/٦.

(٤) انظر: التفسير الكبير ٥٧/٣١.

(٥) انظر: إرشاد العقل السليم ٤٧٨/٥.

(٦) انظر: روح المعاني ٤٠/٣٠.

(٧) انظر: عناية القاضي للشهاب الخفاجي ٣٢١/٨.

والراجح هو ما عليه الجمهور، والسياق حاكم بهذا معضد له، وكلام الآلوسي لا مزيد عليه، ويبقى النظر في بلوغه على ضعفه الوصف المذكور.

الآية الثلاثون:

قال تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾ [سورة الزلزلة:٤].

قال أبو حيان: "قال الزمخشري: ويجوز أن يكون المعنى: يومئذ تحدث بتحديث أنّ ربك أوحى لها أخبارها

على أنّ تحديثها بأنّ ربك أوحى لها: تحديث بأخبارها كما تقول: نصحتني كل نصيحة بأن نصحتني في الدين، انتهى. وهذا كلام فيه عَفْشٌ(١)، يُنزه عنه القرآن"(٢).

الدراسة:

أصل هذه المسألة عند الزمخشري في تعلق الباء من (بأنّ ربك) فهي متعلقة بـ (تحدث) لأنّ معناه: تحدث أخبارها بسبب إيحاء ربك، ويجوز أن يكون المعنى: تحدث ربك بتحديث أنّ ربك أوحى لها أخبارها.

على أنّ تحديثها بأنّ ربك أوحى لها الحديث بأخبارها، كما تقول: نصحتني كل نصيحة بأن نصحتني في الدين(٣).

والقول بكون الباء للسببية، والمعنى: تحدث أخبارها بسبب إيحاء ربك إليها، قال به طوائف كالمنتجب الهمذاني، والرازي، والرسعني، والبيضاوي،

(١) العفش: الساقط الذي لا قيمه له، تاج العروس للزبيدي ١٧/٢٧٠.

(٢) البحر المحيط ٢١/٤٤٠.

(٣) انظر: الكشاف ٦/٤١٤، ٤١٥.

والثعالبي، والعليمي، والكوراني، وأبي السعود، والآلوسي، وابن عاشور[١].

وهناك قول آخر جوّزه جمع من المتقدمين آنفاً وهو (بأنّ ربك) بدل من أخبارها (يومئذ تحدث بأن ربك أوحى لها)[٢].

والباء على القول المجوز عند الزمخشري (تجريدية) كما يقوله الآلوسي، وقوله (تجريدية) يقصد به المعنى البلاغي، والتجريد[٣] من الأساليب البلاغية[٤].

وذكروا من أقسامه أن يكون بالباء التجريدية الداخلة على المنتزع منه، وله أمثلة شعراً ونثراً[٥].

وقد استبعد الآلوسي هذا القول الجائز عند الزمخشري وعدّ ما وصفه به أبو حيان من الحط عليه مبالغة[٦].

لكن تلميذه السمين خالف شيخه فانحاز للزمخشري وبرّأه، فقال: "قلت: وأي عَفْشٍ فيه مع صحته وفصاحته؟ ولكن لما طال تقديره من جهة إفادته

---

(١) انظر: التفسير الكبير ٦٠/٣٢، أنوار التنزيل ٥٥٩/٣، المجيد في إعراب القرآن ٤٤٤/٧، ٤٤٥، رموز الكنوز ٧٠٢/٨، الجواهر الحسان ٦١٦/٥، فتح الرحمن للعليمي ٤١٦/٧، إرشاد العقل السليم ٥٦٥/٥، غاية الأماني ١٢٤٠/٧، روح المعاني ٢١/٣، التحرير والتنوير ٤٩٣/٣٠.

(٢) انظر الحاشية السابقة.

(٣) التجريد هو: إخلاص الخطاب لغيرك، وأنت تريد به نفسك من المخاطب به، المثل السائر ١٥٩/٢.

وانظر: معجم المصطلحات البلاغية، أحمد مطلوب ٤٠/٢ - ٤٦.

(٤) انظر: روح المعاني ٢١٠/٣.

(٥) انظر: أنوار الربيع في أنواع البديع للمدني ١٥٤/٦، المنزع البديع للسلماسي ص ٢٧٩.

(٦) انظر: روح المعاني ٢١٠/٣٠.

هذا المعنى الحسن جعله عفْشاً، وحاشاه"[١].

وكذا الشهاب الخفاجي ارتضى هذا المعنى المجوز من الزمخشري وقال: "إنّ البيضاوي تركه لخفائه، ولا تكلف فيه لجمع الأخبار وكون الباء فيه تجريدية، وليس بعفش بيّن والقرآن مصون عنه كما قاله أبو حيان"[٢].

فأصبح الشهاب الخفاجي منضمًّا مع السمين الحلبي في توجيه قول الزمخشري واستحسانه وحل بعدهم الآلوسي فاستبعده وعدّ الحط من أبي حيان مبالغة فكان متوسطاً في موقفه من القول.

واعتذر السمين لشيخه بأنه لما طال التقدير من جهة إفادة هذا المعنى جعله أبو حيان عفشاً، ولم استظهر هذا المعنى الحسن الذي أفاده فلا يظهر مع طول هذا التقدير اختلاف بين في المعنى، وعليه فالقول الذي اشتد نكير أبي حيان عليه قال به طائفة استحسنوه.

وإن كان فيه طول تقدير من جهة إفادة المعنى، والقول الأول واضح يخلو مما لحق القول المجوز عند الزمخشري ومن تابعه.

***

(١) الدر المصون ١١/٧٥.

(٢) عناية القاضي ٨/٣٨٩.

الخاتمة

للدراسة نتائج ظهرت وفوائد سطعت، أهمها ما يلي:

١ – كان من أهم مزايا تفسير البحر المحيط حسن استيعابه للأقوال التفسيرية، وربما بلغت عشرات الأقوال، في مظهر تفسيري متأكد، جعله فائقاً كثيراً من كتب التفسير المعتنية بالجمع والاستيعاب.

٢ – جلالة النهج التفسيري المتبع عند أبي حيان وهو معدود في زمرة المحققين المدققين للآراء والمعاني، فكان يوضح رأيه ويعلن موقفه من الأقوال ترجيحاً واستظهاراً، نقداً وتوهيناً، استدراكاً وتعقباً.

٣ – انفراد أبي حيان بوصف القول بأنه ينزه عنه القرآن، فلم أجد من استعمل هذا التوصيف من المفسرين.

٤ – هذا الوصف البالغ في قوته وشدته يضع القول الموصوف في أدنى درجات الضعف، وغاية التوهين، مع اطراح القول المنعوت به.

٥ – تحصل من الأقوال الموصوفة بهذا الوصف (ستة وخمسون) قولاً في (ثلاثين) آية من القرآن.

٦ – اختلاف أنواع الأقوال التي أطلق عليها أبو حيان الوصف بتنزيه القرآن عنها ما بين معنى تفسيري أو وجه نحوي أو رأي إعرابي، أو موضوع لغوي، أو قضية قرآنية كقضايا التقديم والتأخير والقلب ذات التعلق البلاغي.

٧ – عند الموازنة بين أبي حيان ووصفه وبين القائلين بالأقوال المنعوتة ومنهم أئمة التفسير وأهل التحقيق والإمامة تبيَّن أنّ هذا الوصف قد يصدق في

بعض المواطن، لكنه لا يناسب جميع ما وصفه أبو حيان بذلك، فربما كان القول قويّاً وله أدلته، وربما ذبَّ ونافح عنه غيره مخالفين قول أبي حيان.

ومنها أقوال ضعيفة مطروحة، لكن وصفها بهذا الوصف المفرط مبالغة وجسارة قوي عليها أبو حيان وقد لا يقوى غيره عليها.

٨- أنّ أبا حيان عزا هذه الأقوال إلى أصحابها تارة ولم يعزُها تارة أخرى، والأعجب من ذلك أنه اطلع على ما لم يطلع عليه غيره، ولذا أعياني مراتٍ العثورُ على قائلي تلكم الأقوال في ما بين يديّ من مصادر منشورة، فكانت هذه إحدى عقبات الدراسة، يضاف لها دقة المسائل وعمقها.

٩-كان أبو حيان يرد في هذه الأقوال على عدد من الأئمة من المفسرين واللغويون، من أمثال: الفراء، ابن الأنباري، مكي بن أبي طالب، الزمخشري، ابن عطية، أبي البقاء العكبري وغيرهم، وبعض الأقوال أبهم أصحابها.

١٠- بخلاف أقوال الباطنية وما ادعي فيه من القلب في موطن، فإنّ الأقوال المنكورة عند أبي حيان ليس عليها أدلة قاطعة تقضي باستحقاقها هذا الوصف الشديد، فهي مترددة بين الاحتمالية والجواز البعيد والقريب، والوجه النحوي المتردد بين قوة المأخذ وضعفه، وكلها مسوغات تجعل هذا الوصف الحياني غير موافق ولا متابع عليه.

١١- في جملة من الأقوال الموصوفة من أبي حيان بالوصف الشديد، كان لاعتناق أبي حيان آراء معينة وذهابه مذاهب لغوية ونحوية خاصة ما جعله يصف ما ورد في مواطن بأنه ينزه عنها القرآن، وقلّ مثل هذا في تخريجات مخالفة لمذهب سيبويه؛ لانتصاره لسيبويه وتعصبه له المعروف به المشتهر عنه.

١٢- تباينت هذه الأقوال -الموصوفة بما نعتها به أبو حيان -ذكرا وبحثا في كتب التفاسير، فبعضها عميق المأخذ ذو خلاف واسع، وبعضها دون ذلك، وربما لم يُتعقب قول أبي حيان ولم يَذكر وصفه كما ذكر في غيرها، وكل هذه الأمور انعكست على دراسة المواطن وبحثها تطويلًا وإيجازًا.

١٣- أوصي بتعميق الدراسات التفسيرية على البحر المحيط وخاصة في جوانب الترجيح بين الأقوال، والاعتناء بشدة بقواعده التفسيرية المنثورة في الكتاب، وتولية القضايا النحوية والإعرابية عند أبي حيان مزيد درس وبحث، ففيها جوانب مهمة تستحق الاهتمام والإظهار.

هذا والله أعلم وأعلى وأحكم، وصلاة وسلاما على نبينا محمد وآله وأصحابه وأتباعه إلى يوم الدين.

فهرس المصادر والمراجع

١- إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع، شهاب الدين أبي محمد عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المعروف بأبي شامة الشافعي، ت ٦٦٥هـ، ت: محمود جادو، طبعة الجامعة الإسلامية.

٢- إتحاف فضلاء البشر "، تأليف: أحمد بن محمد البنا ١١١٧هـ، حققه وقدم له: د. شعبان إسماعيل، عالم الكتب، مكتبة الكليات الأزهرية، ط١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

٣- أحكام القرآن. أبي بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص، تحقيق: محمد الصادق قمحاوي، دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت – لبنان، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

٤- أحكام القرآن، لأبي بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص، (ت: ٣٧٠هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ١٣٣٥هـ.

٥- أحكام القرآن، لأبي بكر محمد بن عبدالله ابن العربي، (ت: ٥٤٣هـ)، تحقيق: علي البجاوي، دار الفكر.

٦- أحكام القرآن، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي (٣٢١: هـ)، ت: سعدالدين أونال، الناشر: مركز البحوث الإسلامية التابع لوقف الديانة التركي، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

٧- أحكام القرآن، لأبي محمد عبدالمنعم بن عبدالرحيم ابن الفرس الأندلسي (٥٩٧: هـ)، ت: د/ طه علي بو سريح، دار ابن حزم، ط١، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

٨- آراء ابن بري التصريفية، جمعا ودراسة، للدكتور /فراج الحمد، طبعة عمادة البحث العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – الرياض -١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

٩- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، للشيخ محمد الأمين الشنقيطي، (ت: ١٣٩٣هـ)، طبعة مجمع الفقه الإسلامي بإشراف الشيخ / بكر أبو زيد، طبعة دار عالم الفوائد.

١٠- إعراب القرآن الكريم وبيانه، محي الدين درويش، طبعة دار اليمامة وابن كثير بدمشق، ١٤٠٠ هـ- ١٩٧٩م.
١١- إعراب القرآن الكريم، زكريا الأنصاري (ت: ٩٢٦هـ)، تحقيق: د/ موسى علي مسعود، دار النشر للجامعات – مصر، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.
١٢- إعراب القرآن، لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس (ت: ٣٣٨هـ)، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط٢، ١٤١٥هـ/١٩٨٥م.
١٣- إعلام الموقعين عن رب العالمين. للإمام أبي عبدالله محمد بن أبي بكر الزرعي الدمشقي (ابن القيم) ت ٧٥١هـ، تحقيق: أبي عبيدة مشهور حسن آل سلمان، دار ابن الجوزي، ط١، ١٤٢٣هـ.
١٤- أمالي ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن الحاجب (٦٤٦هـ)، ت: د/ فخر صالح سليمان قداره، دار الجيل، دار عمار، عمان الأردن، بيروت لبنان.
١٥- الانتصاف من الكشاف، لأحمد بن المنير الإسكندري، طبع بحاشية الكشاف، رتبه وضبطه وصححه: محمد عبدالسلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ/١٩٩م.
١٦- أنوار التنزيل وأسرار التأويل، للقاضي ناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوي، (ت: ٧٩١هـ)، تحقيق: محمد صبحي حلاق، ود/ محمود الأطرش، دار الرشيد، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م.
١٧- أنوار الربيع في أنواع البديع، علي صدر الين المدني، (ت: ١١٢٠هـ)، تحقيق: شاكر هادي شكر، مكتبة النعمان، ط١، ١٣٨٩هـ.
١٨- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لأبي محمد عبدالله بن جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١هـ)، ت: محيي الدين عبدالحميد، منشورات المكتبة العصرية -لبنان.

١٩- البحر المحيط، لأبي حيان؛ محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي، (ت: ٧٤٥هـ)، دار الرسالة العالمية، ط ١٤٣٦هـ- ٢٠١٥م.
٢٠- البرهان في علوم القرآن، لبدر الدين محمد بن عبدالله الزركشي، ٧٩٤هـ، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
٢١- بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية، لشيخ الإسلام أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام ابن تيمية الحراني (ت: ٧٢٨هـ)، تحقيق: د/ موسى الدويش، مكتبة العلوم والحكم، ط٢ ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.
٢٢- البيان في غريب إعراب القرآن، لأبي البركات عبدالرحمن بن محمد بن الأنباري (ت: ٥١٤هـ)، تحقيق: د. طه عبدالحميد طه، مراجعة: مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.
٢٣- تاج العروس من جواهر القاموس، الزبيدي، محمد مرتضى، تحقيق عبد الكريم الغرباوي، ط١، المجلس الوطني بالكويت، ١٤٢٢هـ ٢٠٠١ م.
٢٤- تأويل مشكل القرآن، لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، (٢٧٦: هـ)، شرحه ونشره: أحمد صقر، المكتبة العلمية.
٢٥- التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبري، (ت: ٦١٦هـ)، تحقيق: علي البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي.
٢٦- التحرير والتنوير، لمحمد الطاهر بن عاشور، (ت: ١٣٩٣هـ)، دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس.
٢٧- التذييل والتكميل، لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ)، ت: د/ حسن هنداوي، دار كنوز إشبيليا –الرياض، ط١٤٣٢،١هـ-٢٠١١م.
٢٨- التسهيل لعلوم التنزيل، لمحمد بن أحمد بن جزي الكلبي (ت:٧٤١هـ)، اعتنى به: محمد سالم هاشم، دار الكتب العلمية لبنان، ط١، ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.

٢٩- تفسير ابن عرفة، لمحمد بن محمد بن عرفة الورغمي (ت: ٨٠٣هـ)، تحقيق: جلال الأسيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٨م.
٣٠- التفسير البسيط، لعلي بن أحمد بن محمد الواحدي، (ت: ٤٦٨هـ)، طبعة عمادة البحث العلمي بجامعة الإمام بالرياض، تحقيق: مجموعة من الباحثين، ١٤٣٠هـ.
٣١- تفسير الجلالين- جلال الدين المحلي ٨٦٤هـ، وجلال الدين السيوطي ٩١١هـ- ط١ -دار الحديث بالقاهرة.
٣٢- تفسير القرآن العظيم، أبو الفداء، إسماعيل بن كثير بن عمرو الدمشقي، تحقيق: مجموعة من الباحثين. ط١، مؤسسة قرطبة القاهرة، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
٣٣- تفسير القرآن، منصور بن محمد بن عبدالجبار (أبو المظفر السمعاني)، (ت: ٤٨٩هـ)، تحقيق: أبي تميم ياسر إبراهيم وأبي بلال غنيم عباس غنيم، دار الوطن، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.
٣٤- التفسير الكبير، لفخر الدين عمر الرازي (ت: ٦٠٤هـ)، دار الفكر للطباعة والتوزيع، لبنان، ط١، ١٤٠١هـ، ١٩٨١م.
٣٥- تفسير غريب القرآن، عبدالله بن مسلم بن قتيبة (ت: ٢٧٦هـ)، دار الهلال، بيروت، ١٤١١هـ.
٣٦- التلخيص في تفسير القرآن العظيم، أبو العباس أحمد بن يوسف الموصلي الشافعي الكواشي، (٦٨٠: هـ)، ت: د/ محي هلال السرحان، ط: مركز البحوث والدراسات الإسلامية العراق، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.
٣٧- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، الحسن بن قاسم (ت:٧٤٩هـ)، تحقيق: عبدالرحمن بن علي سليمان، دار الفكر العربي بالقاهرة، ط١، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.

٣٨- تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، السعدي، عبدالرحمن بن ناصر السعدي، تحقيق: د/ عبدالرحمن اللويحق، ط٢، دار السلام للنشر والتوزيع، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م.
٣٩- التيسير في التفسير، لنجم الدين عمر بن محمد النسفي الحنفي (ت: ٥٣٧هـ)، تحقيق وتعليق: ماهر أديب حبوش، دار اللباب، ط١، ١٤٤٠هـ - ٢٠١٩م.
٤٠- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لمحمد بن جرير الطبري (ت: ٣١٠هـ)، ت: معالي الدكتور/ عبد الله التركي، دار هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ط١، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.
٤١- الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله؛ محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي (ت: ٦٧١هـ)، ت: معالي د/ عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.
٤٢- الجدول في إعراب القرآن، تحقيق: محمود صافي، طبعة دار الرشيد دمشق- بيروت، ط٣، ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.
٤٣- الجواهر الحسان في تفسير القرآن، لعبدالرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، لبنان.
٤٤- حاشية شيخ زاده على تفسير البيضاوي، محمد مصلح الدين القوجوي الحنفي (ت: ٩٥١هـ). (تركيا: طبعة الاوفست، مكتبة الحقيقة،.١٤١١هـ- ١٩٩١م).
٤٥- حجة القراءات، لأبي زرعة عبدالرحمن بن محمد بن زنجلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، ط٥، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.
٤٦- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، لأحمد بن يوسف، المعروف بالسمين الحلبي، (ت: ٧٥٦هـ)، تحقيق: د/ أحمد الخراط، دار القلم بدمشق.
٤٧- الدر المنثور في التفسير بالمأثور، جلال الدين السيوطي، (ت: ٩١١هـ)، طبعة بتحقيق د/ عبدالله التركي، دار هجر، ط١٤٢٤،١هـ -٢٠٠٣م.

٤٨- درء تعارض العقل والنقل، لشيخ الإسلام أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام ابن تيمية الحراني (ت: ٧٢٨هـ)، ت: محمد رشاد سالم، ط: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
٤٩- ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس، ت: د/ محمد محمد حسين، الناشر مكتبة الآداب، القاهرة.
٥٠- رموز الكنوز في تفسير الكتاب العزيز، عبدالرزاق بن رزق الله الرسعني (ت: ٦٦١هـ)، تحقيق: د/ عبدالملك بن دهيش، مكتبة الأسدي، ط١، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
٥١- روح المعاني، لأبي الفضل؛ شهاب الدين محمود الألوسي البغدادي، (ت: ١٢٧٠هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط٤، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.
٥٢- زاد المسير في علم التفسير، لأبي الفرج عبدالرحمن بن علي بن محمد الجوزي القرشي، (ت:٥٩٧هـ)، المكتب الإسلامي، ط٤، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
٥٣- سر الفصاحة، عبدالله بن محمد بن سنان الخفاجي (ت: ٤٦٦هـ)، دار الكتب العلمية لبنان، ط١، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢.
٥٤- شرح المفصل، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت: ٦٤٣هـ)، الطبعة المنيرية، ت: مشيخة الأزهر.
٥٥- شرح شذور الذهب في معرفة كلان العرب، جمال الدين عبدالله بن يوسف المعروف بابن هشان النحوي (ت: ٧٦١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل عاشور، دار إحياء التراث العربي لبنان، ط١٤٢٢،١هـ -٢٠٠١م.
٥٦- شواهد التوضيح، لمحمد بن عبدالله بن مالك الأندلسي (ت:٦٧٢هـ)، تحقيق: طه محسن، مكتبة ابن تيمية، ط٢، ١٤١٣هـ.
٥٧- العذب النمير من مجلس الشنقيطي في التفسير للشيخ محمد الأمين الشنقيطي، (ت: ١٣٩٣هـ)، تحقيق: خالد السبت، طبعة دار عالم الفوائد، ط٢، ١٤٢٦ هـ.

٥٨- عناية القاضي وكفاية الراضي، الخفاجي، أحمد بن محمد المصري، دار صادر، بيروت.
٥٩- غاية الأماني في تفسير الكلام الرباني، شهاب الدين إسماعيل بن أحمد الكوراني (ت: ٨٩٣هـ)، ت: مجموعة من المحققين، دار الحضارة، ط١، ١٤٣٩هـ-٢٠١٨م.
٦٠- غرائب التفسير وعجائب التأويل، لمحمود بن حمزة الكرماني (ت: ٥٠٥هـ)، تحقيق: د. شمران سركال يونس العجلي، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، مؤسسة علوم القرآن، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
٦١- غرائب التفسير وعجائب التأويل، لمحمود بن حمزة الكرماني، (٥٠٥هـ)، تحقيق: د. شمران سركال يونس العجلي، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، مؤسسة علوم القرآن، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
٦٢- الفتاوى الكبرى، لأبي العباس أحمد بن عبدالحليم بن عبد السلام الحراني (ابن تيمية) (٧٢٨: هـ)، ت: محمد عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م.
٦٣- فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، لأحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام الحراني، (ت: ٧٢٨هـ)، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن قاسم وابنه محمد، ط. مجمع الملك فهد بالمدينة،١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.
٦٤- فتح الرحمن في تفسير القرآن، مجير الدين بن محمد العليمي الحنبلي تحقيق: نورالدين طالب، ط١، إصدارات وزارة الأوقاف قطر، ط١ ١٤٣٠هـ-
٦٥- فتح القدير، لمحمد بن علي الشوكاني، (ت: ١٢٥٠هـ)، اعتنى به: يوسف الغوش، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط٤، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

٦٦- فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب، حاشية الطيبي على الكشاف، لشرف الدين؛ الحسين بن عبد الله الطيبي، (ت: ٧٤٣هـ)، مجموعة من المحققين، ط: جائزة دبي الدولية، ١٤٣٤هـ- ٢٠١٣م.
٦٧- فوائد في مشكل القرآن، عز الدين، بن عبد العزيز بن عبد السلام، تحقيق: د. سيد رضوان علي الندوي، ط٢، دار الشروق، ١٤٠٢هـ- ١٩٩٨٢م.
٦٨- قطف الأزهار في كشف الأسرار، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي. (٩١١: هـ)، ت: د/ أحمد الحمادي، إصدار وزارة الشئون الإسلامية – قطر، ط١، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.
٦٩- القلب عن البلاغيين والنحاة العرب، تصنيف: د/ عيد محمد شبايك، دار حراء القاهرة، ط١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
٧٠- الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، المنتجب الهمذاني (ت: ٦٤٣هـ)، تحقيق: محمد نظام الدين الفتيح، ط١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
٧١- الكتاب: لسيبويه: أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، ت١٨٠هـ، ت: عبد السلام محمد هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٣هـ.
٧٢- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، لجار الله محمود بن عمر الزمخشري، (ت: ٥٣٨هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين، مكتبة العبيكان، ط١، ١٤١٨هـ- ١٩٨٨هـ.
٧٣- كشف المشكلات وإيضاح المعضلات، لأبي الحسين؛ علي بن الحسين الأصبهاني الباقولي (ت: ٥٤٣هـ)، تحقيق: د/ محمد أحمد الدالي، ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م، مطبعة الصباح، دمشق.
٧٤- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها، لمكي بن أبي طالب القيسي، (ت: ٤٣٧هـ)، تحقيق: محيي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م.

٧٥- الكشف والبيان عن تفسير القرآن، أحمد بن محمد الثعلبي (ت: ٤٢٧هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار التفسير، ط١ ١٤٣٦هـ- ٢٠١٥م.
٧٦- ما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد، أبي العباس محمد بن يزيد المبرد، ٢٨٥هـ، اعتنى به: د. محمد رضوان الداية، دار البشائر، دمشق، ط١، ١٤١٣هـ.
٧٧- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، لضياء الدين ابن الأثير، قدمه وعلق عليه: د. أحمد الحوفي، د. بدوي طبانة، دار نهضة مصر للطبع والنشر، ط٢.
٧٨- مجاز القرآن، لأبي عبيدة معمر بن المثنى، (٢٠٧هـ)، عارضه بأصوله وعلق عليه: د. محمد فؤاد سزكين، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
٧٩- مجمع البحرين ومطلع البدرين على تفسير الجلالين، لأبي عبدالله محمد بن محمد بن محمد الكرخي الشافعي (ت: ١٠٠٦هـ)، مخطوط
٨٠- المجيد في إعراب القرآن المجيد، لأبي إسحاق إبراهيم بن محمد السفاقسي (ت: ٧٤٢هـ)، تحقيق: أ.د. حاتم الضامن، دار ابن الجوزي، ط ١٤٣٠هـ.
٨١- محاسن التأويل = تفسير القاسمي = للعلامة محمد جمال الدين القاسمي، ١٣٣٢هـ، وقف على طبعه وتصحيحه ورقمه وخرج آياته وأحاديثه وعلق عليه: محمد فؤاد عبدالباقي، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م.
٨٢- المحتسب، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: د. علي النجدي ناصف، د. عبدالحليم النجار، د. عبدالفتاح شلبي، القاهرة، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.
٨٣- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لأبي محمد؛ عبد الحق بن عطية الأندلسي، تحقيق وتعليق: عبد الله الأنصاري، عبد العال السيد إبراهيم، الرحالة الفاروق، محمد الشافعي الصادق العناني، مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الدوحة، قطر، ط٢، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.
٨٤- مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب القيسي (ت: ٤٣٧هـ) ،، تحقيق: د/حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، ط٢،١٤٠٥هـ-١٩٨٤م.

٨٥- معالم التنزيل، لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي، ٥١٦هـ، تحقيق: محمد عبدالله النمر، عثمان جمعه، سليمان مسلم الحرش، دار طيبة للنشر والتوزيع، ١٤٠٩هـ.
٨٦- معاني القرآن للأخفش سعيد بن مسعده الأوسط (ت: ٢١٥هـ)، تحقيق د/ هدى محمود قراعة ط ١ ١٤١١ هـ مكتبة الخانجي بالقاهرة.
٨٧- معاني القرآن وإعرابه، للزجاج؛ إسحاق بن إبراهيم السري، (ت: ٣١١هـ)، تحقيق: د/عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، ط١، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.
٨٨- معاني القرآن، لأبي زكريا؛ يحيى ين زياد الفَرَّاء، (ت: ٢٠٧هـ)، عالم الكتب، ط٣، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
٨٩- معترك الأقران في إعجاز القرآن، لأبي الفضل جلال الدين السيوطي، ٩١١هـ، تحقيق: علي البجاوي، دار الفكر العربي.
٩٠- معجم المصطلحات البلاغية، د/ أحمد مطلوب، مطبعة المجمع العلمي بالعراق، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.
٩١- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لأبي محمد عبدالله بن جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري، ٧٦١هـ، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٩٩٢م.
٩٢- مفتاح العلوم، لأبي يعقوب يوسف بن أبي بكر بن علي السكاكي (ت: ٦٢٦هـ)، تحقيق: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
٩٣- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت: ٧٩٠هـ)، ت: د/ محمد بن إبراهيم البنا، طبعة معهد البحوث بجامعة أم القرى، ط١، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.

٩٤- المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد بن المبرد (٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عضيمة، ط المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.
٩٥- المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع، أبو محمد القاسم بن محمد السجلماسي، تقديم وتحقيق: علال الغازي، الرباط، المغرب: مكتبة المعارف، ١٤٠١هـ - ١٩٨٠هـ.
٩٦- منهاج البلغاء وسراج الأدباء، لأبي الحسن حازم القرطاجني (ت:٦٨٤هـ)، تحقيق د/ محمد الحبيب ابن الخوجه، الدار العربية للكتاب، ط٣، تونس ٢٠٠٨م.
٩٧- الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، الحسن بن بشر الآمدي (ت: ٣٧٠هـ)، تحقيق: أحمد صقر، دار المعارف، ط ٤.
٩٨- الموضح في وجوه القراءات وعللها، لنصر بن علي بن محمد الشيرازي الفارسي، المعروف بابن أبي مريم، (ت: ٥٦٥هـ)، تحقيق ودراسة: د. عمر حمدان الكبيسي، طبعة: الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة، ط٤، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.
٩٩- النحو الوافي، حسن عباس، دار المعارف - الطبعة الثالثة.
١٠٠- النشر في القراءات العشر، لأبي الخير محمد بن محمد بن محمد الجزري، (ت: ٨٣٣هـ)، أشرف على تصحيحه ومراجعته: علي الصباغ شيخ المقارئ المصري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
١٠١- نقد الشعر، قدامة بن جعفر، طبعه وشرحه: محمد عيسى منون، ١٣٥٢هـ - ١٩٣٤م.
١٠٢- النكت والعيون، الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي، دار الكتب العلمية -بيروت لبنان.
١٠٣- النهر الماد، أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي، تحقيق: د/ عمر الأسعد، دار الجيل — بيروت لبنان، ط١ ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.

١٠٤- الهداية إلى بلوغ النهاية، لمكي بن أبي طالب القيسي، (ت: ٤٣٧هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين، طبعة: جامعة الشارقة، ط١، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م.

١٠٥- همع الهوامع شرح جمع الجوامع، لجلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق وشرح: عبدالسلام هارون، ود. عبدالعال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٣٩٤هـ/١٩٧٥م.

الرسائل العلمية /

١٠٦- أقوال أبي العباس المبرد في التفسير -جمعاً ودراسة رسالة دكتوراه في القرآن وعلومه: الباحث/ فهد بن إبراهيم بن عبد الله الضالع كلية أصول الدين -جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية،١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م

١٠٧- البحر المحيط لأبي حيّان الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ) من بداية كلامه على الآية (٨٨) من سورة النّساء، إلى نهاية كلامه على الآية (٤٠) من سورة المائدة، دراسة وتحقيقاً، رسالة دكتوراه بالجامعة الإسلامية، إعداد الطالب عوَّاد بن مرزوق بن معوَّض السّناني، إشراف فضيلة الأستاذ الدّكتور عماد بن زهير عبد القادر حافظ١٤٣١. ١٤٣٢هـ.

١٠٨- اعتراضات أبي حيان النحوية على العكبري في البحر المحيط، دراسة وصفية تحليلية، الباحث/ عودة يونس الحشاش، إشراف د/ عبد الهادي برهوم، رسالة ماجستير بالجامعة الإسلامية -غزة، ٢٠١٥م.

fhrs AlmSAdr wAlmrAjç
1- ĂbrAz Almç Any mn Hrz AlÂmAny fy AlqrA'At Alsbç، ŝhAb Aldyn Âby mHmd çbd AlrHmn bn ĂsmAçyl bn ĂbrAhym Almçrwf bÂby ŝAmĥ AlŝAfçy، t 665h-، t: mHmwd jAdw، Tbçĥ AljAmçĥ AlĂslAmyĥ.
2- ĂtHAf fDlA' Albŝr "، tÂlyf: ÂHmd bn mHmd AlbnA 1117h-، Hqqh wqdm lh: d. ŝçbAn ĂsmAçyl، çAlm Alktb، mktbĥ AlklyAt AlÂzhryĥ، T1، 1407h1987/-m.
3- ÂHkAm AlqrĀn. Âby bkr ÂHmd bn çly AlrAzy AljSAS، tHqyq: mHmd AlSAdq qmHAwy، dAr ĂHyA' AltrAθ Alçrby، mŵssĥ AltAryx Alçrby، byrwt – lbnAn، 1412h1992 - -m.
4- ÂHkAm AlqrĀn، lÂby bkr ÂHmd bn çly AlrAzy AljSAS، (t: 370h)، dAr AlktAb Alçrby، byrwt، lbnAn، 1335h-.
5- ÂHkAm AlqrĀn، lÂby bkr mHmd bn çbdAllh Abn Alçrby، (t: 543h)، tHqyq: çly AlbjAwy، dAr Alfkr.
6- ÂHkAm AlqrĀn، lÂby jçfr ÂHmd bn mHmd bn slAmĥ AlTHAwy (321: h-)، t: sçdAldyn ÂwnAl، AlnAŝr: mrkz AlbHwθ AlĂslAmyĥ AltAbç lwqf AldyAnĥ Altrky، 1416h1996-–m.
7- ÂHkAm AlqrĀn، lÂby mHmd çbdAlmnçm bn çbdAlrHym Abn Alfrs AlÂndlsy (597: h-)، t: d/ Th çly bw sryH، dAr Abn Hzm، T1، 1427h-–2006m.
8- ĀrA' Abn bry AltSryfyĥ، jmçA wdrAsĥ، lldktwr /frAj AlHmd، Tbçĥ çmAdĥ AlbHθ Alçlmy bjAmçĥ AlĂmAm mHmd bn sçwd AlĂslAmyĥ – AlryAD -1427h2006-–m.
9- ÂDwA' AlbyAn fy ĂyDAH AlqrĀn bAlqrĀn، llŝyx mHmd AlÂmyn AlŝnqyTy، (t: 1393h)، Tbçĥ mjmç Alfqh AlĂslAmy bĂŝrAf Alŝyx / bkr Âbw zyd، Tbçĥ dAr çAlm AlfwAŶd.
10- ĂçrAb AlqrĀn Alkrym wbyAnh، mHy Aldyn drwyŝ، Tbçĥ dAr AlymAmĥ wAbn kθyr bdmŝq، 1400 h1979 -–m.
11- ĂçrAb AlqrĀn Alkrym، zkryA AlÂnSAry (t: 926h)، tHqyq: d/ mwsŶ çly msçwd، dAr Alnŝr lljAmçAt – mSr، 1431h2010-–m.
12- ĂçrAb AlqrĀn، lÂby jçfr ÂHmd bn mHmd AlnHAs (t: 338h)، tHqyq: d. zhyr γAzy zAhd، çAlm Alktb، mktbĥ AlnhDĥ Alçrbyĥ، T2، 1415h1985/-m.
13- ĂçlAm Almwqçyn çn rb AlçAlmyn. llĂmAm Âby çbdAllh mHmd bn Âby bkr Alzrçy Aldmŝqy (Abn Alqym) t 751h-، tHqyq: Âby çbydĥ mŝhwr Hsn Āl slmAn، dAr Abn Aljwzy، T1، 1423h-.
14- ÂmAly Abn AlHAjb، Âbw çmrw çθmAn bn AlHAjb (646h-)، t: d/ fxr SAlH slymAn qdArh، dAr Aljyl، dAr çmAr، çmAn AlÂrdn، byrwt lbnAn.

15- AlAntSAf mn AlkŝAf، lÂHmd bn Almnyr AlĂskndry، Tbç bHAŝyħ AlkŝAf، rtbh wDbTh wSHHh: mHmd çbdAlslAm ŝAhyn، dAr Alktb Alçlmyħ، byrwt، T1، 1415h199/-m.
16- ÂnwAr Altnzyl wÂsrAr AltÂwyl، llqADy nASr Aldyn çbd Allh bn çmr AlbyDAwy، (t: 791h)، tHqyq: mHmd SbHy HlAq، wd/ mHmwd AlÂTrŝ، dAr Alrŝyd، byrwt، lbnAn، T1، 1421h2000 ،-m.
17- ÂnwAr Alrbyç fy ÂnwAç Albdyç، çly Sdr Alyn Almdny، (t: 1120h)، tHqyq: ŝAkr hAdy ŝkr، mktbħ AlnçmAn، T1، 1389h.
18- ÂwDH AlmsAlk ĂlŶ Âlfyħ Abn mAlk، lÂby mHmd çbdAllh bn jmAl Aldyn bn ywsf bn hŝAm AlÂnSAry (t: 761h)، t: mHyy Aldyn çbdAlHmyd، mnŝwrAt Almktbħ AlçSryħ -lbnAn.
19- AlbHr AlmHyT، lÂby HyAn؛ mHmd bn ywsf bn çly bn ywsf bn HyAn AlÂndlsy، (t: 745h-)، dAr AlrsAlħ AlçAlmyħ، T 1436h – 2015m.
20- AlbrhAn fy çlwm AlqrĀn، lbdr Aldyn mHmd bn çbdAllh Alzrkŝy، 794h-، tHqyq: mSTfŶ çbdAlqAdr çTA، dAr Alktb Alçlmyħ، byrwt، lbnAn، T1، 1408h1988/-m.
21- bγyħ AlmrtAd fy Alrd çlŶ Almtflsfħ wAlqrAmTħ wAlbATnyħ، lŝyx AlĂslAm ÂHmd bn çbdAlHlym bn çbdAlslAm Abn tymyħ AlHrAny (t: 728h)، tHqyq: d/ mwsŶ Aldwyŝ، mktbħ Alçlwm wAlHkm، T2 1422h2001 –-m.
22- AlbyAn fy γryb ĂçrAb AlqrĀn، lÂby AlbrkAt çbdAlrHmn bn mHmd bn AlÂnbAry (t: 514h-)، tHqyq: d. Th çbdAlHmyd Th، mrAjçħ: mSTfŶ AlsqA، AlhyŶħ AlmSryħ AlçAmħ llktAb، 1400h1980/-m.
23- tAj Alçrws mn jwAhr AlqAmws، Alzbydy، mHmd mrtDŶ، tHqyq çbd Alkrym AlγrbAwy، T1، Almjls AlwTny bAlkwyt، 1422h2001 -m.
24- tÂwyl mŝkl AlqrĀn، lÂby mHmd çbdAllh bn mslm bn qtybħ Aldynwry، (276: h-)، ŝrHh wnŝrh: ÂHmd Sqr، Almktbħ Alçlmyħ.
25- AltbyAn fy ĂçrAb AlqrĀn، lÂby AlbqA' Alçkbry، (t: 616h-)، tHqyq: çly AlbjAwy، mTbçħ çysŶ AlbAby AlHlby.
26- AltHryr wAltnwyr، lmHmd AlTAhr bn çAŝwr، (t: 1393h-)، dAr sHnwn llnŝr wAltwzyç، twns.
27- Altðyyl wAltkmyl، lÂby HyAn mHmd bn ywsf AlÂndlsy (t: 745h-)، t: d/ Hsn hndAwy، dAr knwz ĂŝbylyA –AlryAD، T1،1432h2011–m.
28- Altshyl lçlwm Altnzyl، lmHmd bn ÂHmd bn jzy Alklby (t:741h–)، AçtnŶ bh: mHmd sAlm hAŝm، dAr Alktb Alçlmyħ lbnAn، T1، 1415h1995 –-m.
29- tfsyr Abn çrfħ، lmHmd bn mHmd bn çrfħ Alwrγmy (t: 803h-)، tHqyq: jlAl AlÂsywTy، dAr Alktb Alçlmyħ، byrwt، lbnAn، 2008m.

30- Altfsyr AlbsyT، lçly bn ÂHmd bn mHmd AlwAHdy، (t: 468h-)، Tbçh çmAdh AlbHθ Alçlmy bjAmçh AlĂmAm bAlryAD، tHqyq: mjmwçh mn AlbAHθyn، 1430h–.
31- tfsyr AljlAlyn- jlAl Aldyn AlmHly 864h، wjlAl Aldyn AlsywTy 911h–- T1 -dAr AlHdyθ bAlqAhrh.
32- tfsyr AlqrĀn AlçĎym، Âbw AlfdA'، ĂsmAçyl bn kθyr bn çmrw Aldmŝqy، tHqyq: mjmwçh mn AlbAHθyn. T1، mŵssh qrTbh AlqAhrh، 1421h2000-m.
33- tfsyr AlqrĀn، mnSwr bn mHmd bn çbdAljbAr (Âbw AlmĎfr AlsmçAny)، (t: 489h)، tHqyq: Âby tmym yAsr ĂbrAhym wÂby blAl γnym çbAs γnym، dAr AlwTn، T1، 1418h1997/-m.
34- Altfsyr Alkbyr، lfxr Aldyn çmr AlrAzy (t: 604h–)، dAr Alfkr llTbAçh wAltwzyç، lbnAn، T1، 1401h1981 ،–m.
35- tfsyr γryb AlqrĀn، çbdAllh bn mslm bn qtybh (t: 276h)، dAr AlhlAl، byrwt، 1411h-.
36- AltlxyS fy tfsyr AlqrĀn AlçĎym، Âbw AlçbAs ÂHmd bn ywsf AlmwSly AlŝAfçy AlkwAŝy، (680: h-)، t: d/ mHy hlAl AlsrHAn، T: mrkz AlbHwθ wAldrAsAt AlĂslAmyh AlçrAq، 1427h2006-m.
37- twDyH AlmqASd wAlmsAlk bŝrH Âlfyh Abn mAlk، AlHsn bn qAsm (t:749h–)، tHqyq: çbdAlrHmn bn çly slymAn، dAr Alfkr Alçrby bAlqAhrh، T1، 1422h2001 -–m.
38- tysyr Alkrym AlrHmn fy tfsyr klAm AlmnAn، Alsçdy، çbdAlrHmn bn nASr Alsçdy، tHqyq: d/ çbdAlrHmn AllwyHq، T2، dAr AlslAm llnŝr wAltwzyç، 1422h2002 -–m.
39- Altysyr fy Altfsyr، lnjm Aldyn çmr bn mHmd Alnsfy AlHnfy (t: 537h-)، tHqyq wtçlyq: mAhr Âdyb Hbwŝ، dAr AllbAb، T1، 1440h - - 2019m.
40- jAmç AlbyAn çn tÂwyl Āy AlqrĀn، lmHmd bn jryr AlTbry (t: 310h-)، t: mçAly Aldktwr/ çbd Allh Altrky، dAr hjr llTbAçh wAlnŝr، AlqAhrh، T1، 1422h2001 -m.
41- AljAmç lÂHkAm AlqrĀn، lÂby çbd Allh؛ mHmd bn ÂHmd bn Âby bkr AlqrTby (t: 671h-)، t: mçAly d/ çbd Allh Altrky، mŵssh AlrsAlh، T1، 1427h2006 -m.
42- Aljdwl fy ĂçrAb AlqrĀn، tHqyq: mHmwd SAfy، Tbçh dAr Alrŝyd dmŝq-byrwt، T3، 1416h1995 -–m.
43- AljwAhr AlHsAn fy tfsyr AlqrĀn، lçbdAlrHmn bn mHmd bn mxlwf Alθçalby، mnŝwrAt mŵssh AlÂçlmy llmTbwçAt، lbnAn.
44- HAŝyh ŝyx zAdh çlŶ tfsyr AlbyDAwy، mHmd mSlH Aldyn Alqwjwy AlHnfy (t: 951h-). (trkyA: Tbçh AlAwfst، mktbh AlHqyqh،.1411h1991 -m).

45- Hjħ AlqrA'At، lÂby zrçħ çbdAlrHmn bn mHmd bn znjlħ، tHqyq: sçyd AlÂfγAny، mŵssħ AlrsAlħ، T5، 1418h1997/-m.
46- Aldr AlmSwn fy çlwm AlktAb Almknwn، lÂHmd bn ywsf، Almçrwf bAlsmyn AlHlby، (t: 756h-)، tHqyq: d/ ÂHmd AlxrAT، dAr Alqlm bdmŝq.
47- Aldr Almnθwr fy Altfsyr bAlmÂθwr، jlAl Aldyn AlsywTy، (t: 911h-)، Tbçħ btHqyq d/ çbdAllh Altrky، dAr hjr، T1،1424h2003- -m.
48- dr' tçArD Alçql wAlnql، lŝyx AlĂslAm ÂHmd bn çbdAlHlym bn çbdAlslAm Abn tymyħ AlHrAny (t: 728h)، t: mHmd rŝAd sAlm، T: jAmçħ AlĂmAm mHmd bn sçwd AlĂslAmyħ bAlryAD، 1411h - - 1991m.
49- dywAn AlÂçŝŶ Alkbyr mymwn bn qys، t: d/ mHmd mHmd Hsyn، AlnAŝr mktbħ AlĀdAb، AlqAhrħ.
50- rmwz Alknwz fy tfsyr AlktAb Alçzyz، çbdAlrzAq bn rzq Allh Alrsçny (t: 661h-)، tHqyq: d/ çbdAlmlk bn dhyŝ، mktbħ AlÂsdy، T1، 1429h2008- –m.
51- rwH AlmçAny، lÂby AlfDl؛ ŝhAb Aldyn mHmwd AlÂlwsy AlbγdAdy، (t: 1270h)، dAr ĂHyA' AltrAθ Alçrby، byrwt، lbnAn، T4، 1405h1985 -m.
52- zAd Almsyr fy çlm Altfsyr، lÂby Alfrj çbdAlrHmn bn çly bn mHmd Aljwzy Alqrŝy، (t:597h-)، Almktb AlĂslAmy، T4، 1407h1987 /-m.
53- sr AlfSAHħ، çbdAllh bn mHmd bn snAn AlxfAjy (t: 466h)، dAr Alktb Alçlmyħ lbnAn، T1، 1402h1982 –.
54- ŝrH AlmfSl، mwfq Aldyn yçyŝ bn çly bn yçyŝ AlnHwy (t: 643h)، AlTbçħ Almnyryħ، t: mŝyxħ AlÂzhr.
55- ŝrH ŝðwr Alðhb fy mçrfħ klAn Alçrb، jmAl Aldyn çbdAllh bn ywsf Almçrwf bAbn hŝAn AlnHwy (t: 761h-)، tHqyq: mHmd Âbw AlfDl çAŝwr، dAr ĂHyA' AltrAθ Alçrby lbnAn، T1،1422h2001- -m.
56- ŝwAhd AltwDyH، lmHmd bn çbdAllh bn mAlk AlÂndlsy (t:672h)، tHqyq: Th mHsn، mktbħ Abn tymyħ، T2، 1413h–.
57- Alçðb Alnmyr mn mjls AlŝnqyTy fy Altfsyr llŝyx mHmd AlÂmyn AlŝnqyTy، (t: 1393h-)، tHqyq: xAld Alsbt، Tbçħ dAr çAlm AlfwAŶd، T2، 1426 h–.
58- çnAyħ AlqADy wkfAyħ AlrADy، AlxfAjy، ÂHmd bn mHmd AlmSry، dAr SAdr، byrwt.
59- γAyħ AlÂmAny fy tfsyr AlklAm AlrbAny، ŝhAb Aldyn ĂsmAçyl bn ÂHmd AlkwrAny (t: 893h)، t: mjmwçħ mn AlmHqqyn، dAr AlHDArħ، T1، 1439h2018–m.
60- γrAŶb Altfsyr wçjAŶb AltÂwyl، lmHmwd bn Hmzħ AlkrmAny (t: 505h-)، tHqyq: d. ŝmrAn srkAl ywns Alçjly، dAr Alqblħ llθqAfħ AlĂslAmyħ، jdħ، mŵssħ çlwm AlqrĀn، byrwt، T1، 1408h1988/-m.

61- γrAŶb Altfsyr wçjAŶb AltÂwyl، lmHmwd bn Hmzħ AlkrmAny، (505h-)، tHqyq: d. ŝmrAn srkAl ywns Alçjly، dAr Alqblħ llθqAfħ AlĂslAmyħ، jdħ، mŵssħ çlwm AlqrĀn، byrwt، T1، 1408h1988/-m.
62- AlftAwŶ AlkbrŶ، lÂby AlçbAs ÂHmd bn çbdAlHlym bn çbd AlslAm AlHrAny (Abn tymyħ) (728: h-)، t: mHmd çbdAlqAdr çTA، dAr Alktb Alçlmyħ byrwt lbnAn، T1، 1408h1987-–m.
63- ftAwŶ ŝyx AlĂslAm Abn tymyħ، lÂHmd bn çbd AlHlym bn çbd AlslAm AlHrAny، (t: 728h–)، jmç wtrtyb: çbd AlrHmn bn qAsm wAbnh mHmd، T. mjmç Almlk fhd bAlmdynħ،1425h2004 -–m.
64- ftH AlrHmn fy tfsyr AlqrĀn، mjyr Aldyn bn mHmd Alçlymy AlHnbly tHqyq: nwrAldyn TAlb، T1، ĂSdArAt wzArħ AlÂwqAf qTr، T1 1430h-–
65- ftH Alqdyr، lmHmd bn çly AlŝwkAny، (t: 1250h-)، AçtnŶ bh: ywsf Alγwŝ، dAr Almçrfħ، byrwt، lbnAn، T4، 1428h2007 - -m.
66- ftwH Alγyb fy Alkŝf çn qnAç Alryb، HAŝyħ AlTyby çlŶ AlkŝAf، lŝrf Aldyn؛ AlHsyn bn çbd Allh AlTyby، (t: 743h-)، mjmwçħ mn AlmHqqyn، T: jAŶzħ dby Aldwlyħ، 1434h2013 -–m.
67- fwAŶd fy mŝkl AlqrĀn، çz Aldyn، bn çbd Alçzyz bn çbd AlslAm، tHqyq: d. syd rDwAn çly Alndwy، T2، dAr Alŝrwq، 1402h19982 -–m.
68- qTf AlÂzhAr fy kŝf AlÂsrAr، jlAl Aldyn çbd AlrHmn bn Âby bkr AlsywTy. (911: h-)، t: d/ ÂHmd AlHmAdy، ĂSdAr wzArħ AlŝŶwn AlĂslAmyħ –qTr، T1، 1414h1994-–m.
69- Alqlb çn AlblAγyyn wAlnHAħ Alçrb، tSnyf: d/ çyd mHmd ŝbAyk، dAr HrA' AlqAhrħ، T1، 1419h1998 -–m.
70- AlktAb Alfryd fy ĂçrAb AlqrĀn Almjyd، Almntjb AlhmðAny (t: 643h)، tHqyq: mHmd nĎAm Aldyn AlftyH، T1، 1427h2006 - -–m.
71- AlktAb: lsybwyh: Âby bŝr çmrw bn çθmAn bn qnbr، t180h-، t: çbd AlslAm mHmd hArwn، AlhyŶħ AlmSryħ AlçAmħ llktAb، 1393h-.
72- AlkŝAf çn HqAŶq γwAmD Altnzyl، ljAr Allh mHmwd bn çmr Alzmxŝry، (t: 538h-)، tHqyq: mjmwçħ mn AlbAHθyn، mktbħ AlçbykAn، T1، 1418h1988 -–h-.
73- kŝf AlmŝklAt wĂyDAH AlmçDlAt، lÂby AlHsyn؛ çly bn AlHsyn AlÂSbhAny AlbAqwly (t: 543h–)، tHqyq: d/ mHmd ÂHmd AldAly، 1415h1994 -–m، mTbçħ AlSbAH، dmŝq.
74- Alkŝf çn wjwh AlqrA'At Alsbç wçllhA، lmky bn Âby TAlb Alqysy، (t: 437h-)، tHqyq: mHyy Aldyn rmDAn، mTbwçAt mjmç Allγħ Alçrbyħ bdmŝq، 1394h1974-–m.
75- Alkŝf wAlbyAn çn tfsyr AlqrĀn، ÂHmd bn mHmd Alθçlby (t: 427h)، tHqyq: mjmwçħ mn AlmHqqyn، dAr Altfsyr، T1 1436h2015 -–m.

76- mA Atfq lfĎh wAxtlf mçnAh mn AlqrĀn Almjyd، Âby AlçbAs mHmd bn yzyd Almbrd، 285h-، AçtnŶ bh: d. mHmd rDwAn AldAyħ، dAr AlbŝAŶr، dmŝq، T1، 1413h-.
77- Almθl AlsAŶr fy Âdb AlkAtb wAlŝAçr، lDyA' Aldyn Abn AlÂθyr، qdmh wçlq çlyh: d. ÂHmd AlHwfy، d. bdwy TbAnħ، dAr nhDħ mSr llTbç wAlnŝr، T2.
78- mjAz AlqrĀn، lÂby çbydħ mçmr bn AlmθnŶ، (207h-)، çArDh bÂSwlh wçlq çlyh: d. mHmd fŵAd szkyn، mŵssħ AlrsAlħ، T2، 1401h1981/-m.
79- mjmç AlbHryn wmTlç Albdryn çlŶ tfsyr AljlAlyn، lÂby çbdAllh mHmd bn mHmd bn mHmd Alkrxy AlŝAfçy (t: 1006h–)، mxTwT
80- Almjyd fy ĂçrAb AlqrĀn Almjyd، lÂby ĂsHAq ĂbrAhym bn mHmd AlsfAqsy (t: 742h-)، tHqyq: Â.d. HAtm AlDAmn، dAr Abn Aljwzy، T 1430h-.
81- mHAsn AltÂwyl = tfsyr AlqAsmy = llçlAmħ mHmd jmAl Aldyn AlqAsmy، 1332h-، wqf çlŶ Tbçh wtSHyHh wrqmh wxrj ĀyAth wÂHAdyθh wçlq çlyh: mHmd fŵAd çbdAlbAqy، dAr Alfkr، byrwt، 1398h1978/-m.
82- AlmHtsb، lÂby AlftH çθmAn bn jny، tHqyq: d. çly Alnjdy nASf، d. çbdAlHlym AlnjAr، d. çbdAlftAH ŝlby، AlqAhrħ، 1415h1994/-m.
83- AlmHrr Alwjyz fy tfsyr AlktAb Alçzyz، lÂby mHmd؛ çbd AlHq bn çTyħ AlÂndlsy، tHqyq wtçlyq: çbd Allh AlÂnSAry، çbd AlçAl Alsyd ĂbrAhym، AlrHAlħ AlfArwq، mHmd AlŝAfçy AlSAdq AlçnAny، mTbwçAt wzArħ AlÂwqAf wAlŝŵwn AlĂslAmyħ، AldwHħ، qTr، T2، 1428h2007 -m.
84- mŝkl ĂçrAb AlqrĀn، mky bn Âby TAlb Alqysy (t: 437h) –، tHqyq: d/HAtm AlDAmn، mŵssħ AlrsAlħ، T2،1405h1984-–m.
85- mçAlm Altn-zyl، lÂby mHmd AlHsyn bn msçwd Albγwy، 516h-، tHqyq: mHmd çbdAllh Alnmr، çθmAn jmçh، slymAn mslm AlHrŝ، dAr Tybħ llnŝr wAltwzyç، 1409h-.
86- mçAny AlqrĀn llÂxfŝ sçyd bn msçdh AlÂwsT (t: 215h)،- tHqyq d/ hdŶ mHmwd qrAçħ T 1 1411 h- mktbħ AlxAnjy bAlqAhrħ.
87- mçAny AlqrĀn wĂçrAbh، llzjAj؛ ĂsHAq bn ĂbrAhym Alsry، (t: 311h-)، tHqyq: d/çbd Aljlyl ŝlby، çAlm Alktb، T1، 1408h1988 -m.
88- mçAny AlqrĀn، lÂby zkryA؛ yHyŶ yn zyAd AlfrŕA'، (t: 207h-)، çAlm Alktb، T3، 1403h1983-m.
89- mçtrk AlÂqrAn fy ĂçjAz AlqrĀn، lÂby AlfDl jlAl Aldyn AlsywTy، 911h-، tHqyq: çly AlbjAwy، dAr Alfkr Alçrby.
90- mçjm AlmSTlHAt AlblAγyħ، d/ ÂHmd mTlwb، mTbçħ Almjmç Alçlmy bAlçrAq، 1403h- 1983m.

91- mγny Allbyb çn ktb AlÂçAryb، lÂby mHmd çbdAllh bn jmAl Aldyn bn ywsf bn hŝAm AlÂnSAry، 761h-، tHqyq: mHmd mHyy Aldyn çbdAlHmyd، Almktbħ AlçSryħ، SydA، byrwt، 1992m.
92- mftAH Alçlwm، lÂby yçqwb ywsf bn Âby bkr bn çly AlskAky (t: 626h-)، tHqyq: nçym zrzwr، dAr Alktb Alçlmyħ، byrwt، lbnAn، 1407h1987 - -m.
93- AlmqASd AlŝAfyħ fy ŝrH AlxlASħ AlkAfyħ، lÂby ĂsHAq ĂbrAhym bn mwsŶ AlŝATby (t: 790h-)، t: d/ mHmd bn ĂbrAhym AlbnA، Tbçħ mçhd AlbHwθ bjAmçħ Âm AlqrŶ، T1، 1428h2007 -m.
94- AlmqtDb، lÂby AlçbAs mHmd bn yzyd bn Almbrd (285h-)، tHqyq: mHmd çDymħ، T Almjls AlÂçlŶ llŝŶwn AlĂslAmyħ، 1415h-1994m.
95- Almnzç Albdyç fy tjnys ÂsAlyb Albdyç، Âbw mHmd AlqAsm bn mHmd AlsjlmAsy، tqdym wtHqyq: çlAl Alγ Azy، AlrbAT، Almγrb: mktbħ AlmçArf، 1401h1980 - -h-.
96- mnhAj Alblγ A' wsrAj AlÂdbA'، lÂby AlHsn HAzm AlqrTAjny (t:684h)، tHqyq d/ mHmd AlHbyb Abn Alxwjh، AldAr Alçrbyħ llktAb، T3، twns 2008m.
97- AlmwAznħ byn ŝçr Âby tmAm wAlbHtry، AlHsn bn bŝr AlĀmdy (t: 370h-)، tHqyq: ÂHmd Sqr، dAr AlmçArf، T 4.
98- AlmwDH fy wjwh AlqrA'At wçllhA، lnSr bn çly bn mHmd AlŝyrAzy AlfArsy، Almçrwf bAbn Âby mrym، (t: 565h-)، tHqyq wdrAsħ: d. çmr HmdAn Alkbysy، Tbçħ: AljmAçħ Alxyryħ ltHfyĎ AlqrĀn Alkrym bjdħ، T4، 1414h1993 -m.
99- AlnHw AlwAfy، Hsn çbAs، dAr AlmçArf - AlTbçħ AlθAlθħ.
100- Alnŝr fy AlqrA'At Alçŝr، lÂby Alxyr mHmd bn mHmd bn mHmd Aljzry، (t: 833h-)، Âŝrf çlŶ tSHyHh wmrAjçth: çly AlSbAγ ŝyx AlmqArŶ AlmSry، dAr Alktb Alçlmyħ، byrwt، lbnAn.
101- nqd Alŝçr، qdAmħ bn jçfr، Tbçh wŝrHh: mHmd çysŶ mnwn، 1352h- - 1934m.
102- Alnkt wAlçywn، AlmAwrdy، Âbw AlHsn çly bn mHmd bn Hbyb AlmAwrdy، dAr Alktb Alçlmyħ -byrwt lbnAn.
103- Alnhr AlmAd، Âbw HyAn، mHmd bn ywsf AlÂndlsy، tHqyq: d/ çmr AlÂsçd، dAr Aljyl – byrwt lbnAn، T1 1416h1995 -m.
104- AlhdAyħ ĂlŶ blwγ AlnhAyħ، lmky bn Âby TAlb Alqysy، (t: 437h-)، tHqyq: mjmwçħ mn AlbAHθyn، Tbçh: jAmçħ AlŝArqħ، T1، 1429h2008 -m.
105- hmç AlhwAmç ŝrH jmç AljwAmç، ljlAl Aldyn AlsywTy (t: 911h-)، tHqyq wŝrH: çbdAlslAm hArwn، wd. çbdAlçAl sAlm mkrm، dAr AlbHwθ Alçlmyħ، Alkwyt، 1394h1975/-m.
AlrsAŶl Alçlmyħ /

106- ÂqwAl Âby AlçbAs Almbrd fy Altfsyr -jmçA wdrAsħ rsAlħ dktwrAh fy Alqrān wçlwmh: AlbAHθ/ fhd bn ĂbrAhym bn çbd Allh AlDAlç klyħ ÂSwl Aldyn –jAmçħ AlĂmAm mHmd bn sçwd AlĂslAmyħ،1428h2007-m
107- Alb-H-r Al-mHy-T lÂby HyĂn AlÂndlsy (t: 745h-) mn bdAyħ klAmh çlŶ AlĀyħ (88) mn swrħ Alnšā'، ĂlŶ nhAyħ klAmh çlŶ AlĀyħ (40) mn swrħ AlmAŶdħ، drAs-ħ wtHqyqA، rsAlħ dktwrAh bAljAmçħ AlĂslAmyħ، ĂçdAd AlTAlb çwĂd bn mrzwq bn mçwĎ Alsnān، Âš-rAf fDylħ AlÂstAð Aldktwr çmAd bn zhyr çbd AlqAdr HAfĎ14311432 -h-.
108- AçtrADAt Âby HyAn AlnHwyħ çlŶ Alçkbry fy AlbHr AlmHyT، drAsħ wSfyħ tHlylyħ، AlbAHθ/ çwdħ ywns AlHŝAŝ، ĂŝrAf d/ çbd AlhAdy brhwm، rsAlħ mAjstyr bAljAmçħ AlĂslAmyħ –γzħ، 2015m.

***